الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت

معهد : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية فرع : العلوم الاقتصادية

رقم : ...../2019 تخصص : تحليل اقتصادي واستشراف

عنوان الموضوع

دراسة تحليلة لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 2005 الى غاية 2017

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

مقـــــدمة و منـــاقشـة علنا من طـرف الطلبة: تحت اشراف الاستاذ :

✓ حسان نورالدين حـــايد حمـــيد

✓ غروز أحمد

لجنة المناقشة

د.بن شيخ عبد الرحمان .....أستاذ محاضر.....رئيسا

د.حايد حميد .....أستاذ مساعد .....مشرفا ومقررا

د.سوداني نـــــادية ..... أستاذ مساعد.....عضوا مناقشا

السـنة الجامعيـــة 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداءات

إهداء

ولربما تجف الأقلام لانقضاء أمدها ، وتطوى الصحف ، لانتهاء عهدها وتقادمها ،فما الذكريات إلا شواطئ مهجورة ترحل اليها الانفس على زوارق الحكايات ، وقد يئن الفؤاد بذكر كلمات سقيا من عبق التواصل والمودة والمحبة ، من باب الصداقة اتحدث عن من كانوا عونا لي في اعداد هذه المذكرة اخص بالذكر 'زبح' و 'سبخ' ، يعجز اللسان عن بيان فضلهم ، فمن منطلق الوفاء و التقدير والعرفان بالجميل

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من أنجبت فبوركت و ربت فأحسنت، ودعت فاستجيب لها، إلى كل من كانت صدرا يحضنني و يدا تباركني و عينا تحرصني، إلى امرأة لا تذبل العين من رؤياها و القلب من محبتها بارك الله في عمرها.

الى والدي الكريمين

إلى جميع الأصدقاء و الأهل و الأقارب.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

أحمد

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل ، الى من كان له حق علي زوجتي واولادي ، أولائك الذين لم يلبثا ولو لي لحظة عن مساعدتي

أهدي ثمرة جهدي:

الى روح والدي اسال الله المولى القدير أن يتعمده برحمته ويسكنه فسيح جنانه، إلى والدتي الكريمة ، تلك التي لم تبخل علي ولو للحظة بدعائها المبارك.

الي صديقي احمد اسال الله له التوفيق وسداد الخطى

إلى جميع الأصدقاء و الأهل و الأقارب.

إلى كل من ساهم من قريب او من بعيد في اثراء هذا البحث .

نور الدين

التشكرات

كلمة شكر و تقدير

أحمد الله العلي القدير الذي أعاننا و وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع لنتقدم بخالص شكرنا و عظيم امتناننا إلى الأستاذ المشرف الدكتور: حايد حميد ، لصبره معنا طيلة إنجاز هذا العمل و على كل ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات قيمة ، الى الاخ ورفيق الدرب :(م، م ، ب) على النصائح والتوجيهات ،الاستاذ الدكتور : الجيلالي لعقاب ، وبقية الطاقم الإداري على وجه الخصوص . كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفا، لقبولهم مناقشة هذا البحث و تخصيص جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل.

كما أنوه بكل من ساعدني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة رفعا ودعما للمعنويات لأجل اتمام هذا البحث .

الملخص

الملـــخـص

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017 ، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي، إلا انه يبقى ذو تأثير ضعيف ومحدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد ، خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد على ارتفاع حجم الإنفاق العام.

بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء والهياكل القاعدية وقطاع الخدمات، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث بقطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية.

الكلمات المفتاحية :النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، أثر الإنفاق العمومي، البرامج التنموية.

Summary

Algeria has recently stepped up its attention to economic growth as contributing to ensure better quality of life, where he pursued a policy of Anfakih expansive, using the various aspects of spending through the implementation of programs of public spending during the period 2005-2017, who knew him as a result of improved oil revenues, this study was to clarify the effect of public spending on economic growth in Algeria by tracking the path of spending policy in Algeria and their contribution to improving economic growth rates.

The study concluded that there is the effect of public spending on economic growth in Algeria through the revitalization of aggregate demand but it remains a weak effect and limited because it does not affect all sectors of the economy, especially productive sectors such as industry sector, which is the economy pillar, and this is due to the weakness of flexibility domestic productive apparatus and its inability to absorb generated by the rise in public spending demand. While growth was limited to the hydrocarbon sector primarily along the construction sector and grassroots structures, and the services sector, where growth rates remain hostage to what is happening in the hydrocarbon sector because of vulnerability to all petroleum crisis.

- **Keywords:** Public expenditure, economic growth, impact of public expenditure, development programs.

الفهـــرس

فهرس المحتويات

الاهداءات	
التشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الاشكال	**V-IV**
المقدمة العامة	أ - ح
الفصل الاول : عموميات حول النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفقات العمومية	3
المطلب الأول: مفهوم وتقسيمات النفقات العمومية	3
المطلب الثاني: نمو النفقات العمومية وأسبابها	7
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية	8
المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ، عناصره ومقاييسه	14
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي ، النيوكلاسيكي و المعاصر	17
المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي	37
المطلب الأول: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	37
المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي	38
الخلاصة	41
الفصل الثاني : ألية تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي	
تمهيد	43
المبحث الأول: الإنفاق العام و الطلب الكلي	44
المطلب الأول: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي	44
المطلب الثاني: أهمية الانفاق العمومي في النشاط الاقتصادي و محدداته	45
المبحث الثاني :تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	48
المطلب الأول: نموذج IS-LM والطلب الكلي	48
المطلب الثاني: آلية مضاعف الإنفاق العام	56
المبحث الثالث :فعالية سياسة الإنفاق العام	69
المطلب الأول: طريقة تمويل النفقات العمومية	69
المطلب الثاني : إنتاجية النفقات العمومية بالنسبة لأوجهه المختلفة	70
الخلاصة	75

فهرس المحتويات

الفصل الثالث : التحليلي لتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2017

تمهيد	77
المبحث الاول : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009.	78
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	78
المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	82
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2015-2019.	86
المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).	90
المطلب الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009).	90
المطلب الثاني: أثر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر.	102
المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي 2015-2017 على النمو الاقتصادي في الجزائر.	112
المبحث الثالث : تقيـــيم للمشـــاريع التنموية	122
المطلب الأول: تقييم المشاريع التنموية	122
المطلب الثاني: المخططات التنموية ومشكلة الدعم في ظل نمو اقتصادي متذبذب	123
المطلب الثالث: مشكل الفساد	124
الخلاصة	**126**
الخاتمة العامة	128
المراجع والمصادر	133
الملاحق	137

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (03-01)	توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.	80
الجدول (03-02)	توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية .	81
الجدول (03-03)	توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية .	81
الجدول (03-04)	توزيع برنامج الخدمة العمومية و تحديثها	82
الجدول (03-05)	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014	84
الجدول (03-06)	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.	86
الجدول (03-07)	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).	89
الجدول (03-08)	تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2005-2009).	91
الجدول (03-09)	تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة(2001-2009)	98
الجدول (03-10)	تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2001-2009)	101
الجدول (03-11)	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014	102

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.1)	منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات	12
الشكل (2.1)	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي ، الية عمل المضاعف والمعجل	19
الشكل (3.1)	نموذج كالدور	26
الشكل (4.1)	المنحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال	28
الشكل (5.1)	نموذج "Solow" القاعدي	29
الشكل (6.1)	نموذج AK	36
الشكل (7.1)	العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي	39
الشكل (1.2)	يمثل الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام	48
الشكل (2.2)	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي	49
الشكل (3.2)	أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	51
الشكل (4.2)	منحنى IS للعرض والطلب على السلع والخدمات	53
الشكل (5.2)	أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	54
الشكل (6.2)	منحنى LM لسوق النقود	55
الشكل (7.2)	التوازن في نموذج IS-LM سوق السلع والخدمات وسوق النقود	56
الشكل (8.2)	أثر زيادة الإنفاق العام	56
الشكل (9.2)	أثر انخفاض الإنفاق العام	58
الشكل (10.2)	نموذجIS-LM	59
الشكل (2-11)	ألية عمل المضاعف والمعجل	65
الشكل (12.2)	أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج	67
الشكل (13.2)	فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت	69
الشكل (14.2)	اثر الزيادة في الانفاق الحكومي	70
الشكل (15.2)	سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال	71
الشكل (16.2)	سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة كبيرة لرؤوس الأموال	72
الشكل (1-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).	92
الشكل (2-3)	معدل نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	93
الشكل (3-3)	مؤشر الانتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2005-2009)	94
الشكل (4-3)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)	96
الشكل (5-3)	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص خلال الفترة(2001-2009).	97
الشكل (6-3)	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009	100

قائمة الاشكال

الشكل (3-7)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014	102
الشكل (3-8)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2014	103
الشكل (3-9)	تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2010-2014)	104
الشكل (3-10)	تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).	105
الشكل (3-11)	تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2014	106
الشكل (3-12)	تطور الايرادات والنفقات العمومية خلال الفترة 2000-2015	107
الشكل (3-13)	تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000-2015	108
الشكل (3-14)	تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2010-2014).	110
الشكل (3-15)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016)	112
الشكل (3-16)	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001- 2017).	114
الشكل (3-17)	مجموع ميزانيتي 2018-2019 والفارق بينهما	115
الشكل (3-18)	توزيع ميزانية التسيير على مختلف المصالح لسنتي 2018-2019	116
الشكل (3-19)	هيكل نفقات الميزانية للفترة 2013-2017	116
الشكل (3-20)	مستوى النفقات الموزعة على القطاعات خلال سنة2017	117

مقدمة العامة

ازدادت أهمية النفقات العامة في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية ، و تعتبر المحبذة في الفكر المالي الحديث والهادفة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتخصيص أحسن للموارد ، هي تلك النفقات التي لا تكلف المواطن كثيرا، أو على الأقل لا تحمله فوق طاقته مع توفير الخدمات التي يحتاجها.

ولهذا أصبح إضفاء الكفاءة على النفقات العامة من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة للمرافق ومؤسسات الدولة، وذلك حتى تتمكن الدولة العصرية من التكفل بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف، وهذا لن يتأتى إلا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني في النفقات.

والدور الذي تلعبه النفقات العامة يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال وظائفها الثلاث التي يجب مراعاتها، **والتخصيص الأمثل للموارد**، **إعادة توزيع الدخل**، تدعيم تخصيص **الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي** ، بالإضافة إلى تأثيراتها المتواصلة في ظل سياسة متكاملة، وفق مجموعة من المراحل و الضوابط من أجل تحقيق أهم الأهداف المرجوة.

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وذلك بسبب تطور دور الدولة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن يحدث إضافة في تاريخ الاقتصاد في المستقبل القريب ولكي تحقق الدولة خططها للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة، لجأت إلى ترشيد نفقاتها العامة من أجل التعامل الجيد مع الإنفاق العام، وتحقيق العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدف أي سياسة اقتصادية قائمة، فنمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم أنه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة

الموارد المتاحة ، ومن هنا يبرز أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي **الفعلي** من النمو الاقتصادي **الممكن** كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك.

يمكن القول أن النمو الاقتصادي، مفهوم كمي متعدد المعايير بحيث يعتمد من جهة على تزايد عناصر الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى يعتمد على تحسين التقنيات التكنولوجية التي تسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات بنفس كميات عوامل الإنتاج.

كما ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار **كينز** على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم أنه وانطلاقا من مبدأ "**الطلب يخلق العرض** " فإن الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج القومي.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة أقرت خلال الفترة 2001- 2019 وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001-2004 برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005-2009 ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010- 2014، والبرنامج الخماسي 2015-2019، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة.

1. إشكالية البحث:

ضمن هذا الإطار الفكري والعلمي تظهر أهمية الموضوع الذي أردناه بعنوان " **دراسة تحليليه لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2017؟** ، للتعرف على طبيعة الأثر الموجود بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية الرئيسية التالية:

هل أحدث الإنفاق العمومي تأثيرا على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2017 ؟

و انطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تكمن اهمية الانفاق العام في ظل اقتصاد السوق الحرة ؟ وما هي الآثار الناجمة عنه ؟

2- على ماذا اعتمد النمو الاقتصادي في تفسيره للتغيرات الاقتصادية ؟

3- كيف نفسر واقع الإنفاق العمومي في الجزائر في ظل وتيرة نمو اقتصادي متذبذبة خلال الفترة 2005-2017 ؟

2. **فرضيات البحث** :للوصول إلى إجابة عن الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير؛

2- الإنفاق العام يحفز النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة ؛

3- للإنفاق العمومي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2017.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

3-1. **الأسباب الموضوعية** :ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بتطور النفقات العامة و خاصة في الآونة الأخيرة؛
- عرض أثر النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي (العمل، التكنولوجيا، راس المال)؛
- إن الإنفاق العمومي يلعب دورا إيجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك باستعمال معطيات تخص الاقتصاد الجزائري.

3-2. **والأسباب الذاتية** :وتتمثل فيما يلي:

- محاولة منا لإثراء هذا الموضوع بدراسة خاصة للاقتصاد الجزائري؛
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع؛
- الارتباط الوثيق لموضوع الدراسة بمجال تخصصنا، والواقع الاقتصادي.

4- أهمية البحث:

جاءت هذه الدراسة في التطور المذهل الذي عرفه جانب النفقات العامة، وفي جميع البلدان على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة ومن هنا تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على النفقات العامة وكذا أهم الاثار الواردة على بعض المتغيرات الاقتصادية؛
- ✓ توضيح ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها وأهم محدداتها؛
- ✓ توطئة لفكرة النمو الاقتصادي من خلال نظرياته ونماذجه؛
- ✓ وأخيرا دراسة أثار النفقات العامة خلال الفترة 2005-2017 .

5- أهداف الدراسة:

إذ من خلال هذا البحث نسعى للوصول إلى جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- ✓ عرض المفاهيم الأساسية للنفقات العمومية،
- ✓ التعرف على العلاقة المتداخلة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي،
- ✓ التعرف على حقيقة وواقع النفقات وطرق ترشيدها وحسن استغلالها،
- ✓ قياس مدى نجاح الإجراءات والسياسات التي تتخذها الجزائر في تطبيق البرامج التنموية.

6- حدود دراسة:

سنركز دراستنا على الحدود التالية:

6-1. الحدود المكانية:

قد حصرنا حدود الدراسة في تسليط الضوء على واقع الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.

6-2. الحدود الزمانية:

تمتد دراستنا التحليلية من سنة 2005-2017 التي شهدت فيها تطور كبير للنفقات العامة من خلال البرامج التي باشرتها الحكومة خلال هذه الفترة.

7- المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث التي تقوم عليها الدراسة، فرضت علينا طبيعة الموضوع، استخدام المناهج التالية:

7-1. **المنهج الوصفي** : من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي.

7-2. **المنهج التحليلي** : من خلال تحليل مختلف المعلومات والمعطيات التي تتعلق بتطور النفقات العامة في الجزائر، ومختلف البرامج التنموية التي باشرت الحكومة من 2001-2019 و التي خصصت لها مبالغ هائلة.

8- الأدوات المستعملة:

هناك العديد من الأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها؛
- المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت؛
- الملتقيات والتقارير والمجلات...الخ التي تتعلق بموضوع الدراسة؛
- الجرائد الرسمية؛

9- الدراسات السابقة:

- **دراسة بودخدخ كريم: " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، "أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010. ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على إشكالية التالية.....كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2009؟ وتم الوصول إلى نتائج نظرية أهمها يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر أما من الناحية التطبيقية مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش الاقتصادي للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.
- **دراسة بن عزة محمد "ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2009**، "رسالة الماجستير ،تخصص

تسيير مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر-، 2010. ولقد تم التركيز هذه الدراسة على إشكالية التالية..... ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟ وتم الوصول إلى نتائج نظرية أهمها تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي ، ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأ ا من دولة لأخرى، وتعود أسبا ا إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

- **دراسة بيداري محمود، "العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر** "رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، المدرسة الدكتورآلية للاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، .2014 ولقد تم التركيز هذه الدراسة على إشكالية التالية.....هل تتوافق الزيادة المضطرة في حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة – 2010 1991مع منطلقات قانون فاجنر؟ وتم الوصول إلى النتائج منها الإنفاق العام هو كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، كان لفاجنر دورا هاما في الاهتمام بظاهرة تزايد النفقات العامة ومحاولة معرفة أسبا.

- **كبداني سيدي أحمد**، أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان سنة 2013، تحت عنوان: **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية**، حيث تطرق إلى النمو الاقتصادي للدولة الجزائرية، ومدى تأثيره على الدخل، من خلال طرح السياسات والبرامج التكميلية والمشاريع التنموية لدعم النمو وكذلك طرق ترشيدها للنفقات العامة.

- **دراسة وليد عبد الحميد عايب** 2010 و التي جاءت بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي و التي هدفت إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة معدل النمو التضخم البطالة التوازن الخارجي خلال الفترة 1990-2001 و التي خلصت إلى أن تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامج الإنعاش و برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و التشغيل و في المقابل ارتفعت معدلات التضخم ، و أبرزت الدراسة أيضا أن معدلات

النمو هي نتاج تطور أسعار النفط و باعتباره متغير غير متحكم فيه فالجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني و توصلت الدراسة إلى تحديد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي ب 0.370 و هي قيمة متدنية يستنتج من خلالها السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على اقتصاد الجزائر بسبب ضعف كفاءة الهيكل الإنتاجي .

- لقد سبق وان تم التطرق الى مثل هذا الموضوع في دراسات سابقة تثري الجانب المفاهمي حول التاثير الناجم عن النفقات العامة على مسار النمو الاقتصادي خلال فترات زمن البحبوحة المالية (2000-2014) وارتفاع اسعار النفط ، الا ان دراستنا استطردت هذا المجال الى ما بعد زمن الركود الاقتصادي في القطاعات الحساسة بالاتكال على الريع البترولي وضخها في المشاريع لا تُدِر الا هدرا للمال العام بالعودة الى ضرورة الترشيد في النفقات العامة املا في أحداث قفزة نوعية لنمو اقتصادي حديث .

10- صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في هذا البحث وتلخص أهمها في بعض النقاط التالية:

-قلة الكتب والمذكرات التي تتناول الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015-2017 ما أدى إلى التركيز على شبكة الانترنت في عملية البحث عن المعطيات ، وهذا لحداثة الموضوع خلال الفترة الأخيرة ؛

-التضارب في الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية وهذا راجع إلى أن الجزائر لا تتوفر على قاعدة بيانات إحصائية إلكترونية تسمح بالحصول على كل الأرقام في وقت واحد، ما يؤدي إلى تقديم أرقام خاطئة.

11- هيكل البحث:

في سبيل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- يتعلق الفصل الأول بالنفقات العمومية و تطورها في الفكر الاقتصادي، حيث يشتمل على ثلاث مباحث يخصص الأول لماهية النفقات العمومية تقسيماتها ،كما يهتم بدراسة ظاهرة نمو النفقات العمومية و أسبابها ، أما الثاني فيستعرض للمفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي تطورها في الفكر الاقتصادي نظرياته و نماذجه من خلال مختلف المدارس ، في حين يظهر المبحث الثالث علاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي .

- كما سيتطرق الفصل الثاني لألية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي، إذ سيقسم بدوره إلى ثلاث مباحث يهتم الأول بمختلف المفاهيم المتعلقة بالطلب الكلي والعرض الكلي و يتعرض ضمن المبحثين الثاني للأهم النماذج (نموذج Barro والحجم الامثل لتدخل الحكومي، ألية مضاعف الانفاق العام و طريقة تمويل النفقات العمومية ، وكذا مدى فعالية سياسة الانفاق العام من خلال طرق تمويلها وإنتاجيتها بالنسبة لأوجه الانفاق المختلفة.
- أما الفصل الثالث فسنحاول من خلاله القيام بدراسة تحليلية لأثر العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2017) ،لذلك يتفرع إلى ثلاث مباحث ، الأول تطور كل من النفقات العمومية و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال مختلف البرامج التنموية بعد زمن البحبوحة المالية. مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والذي يليه برنامج توطيد النمو 2010-2015 ثم البرنامج الخماسي 2015-2019 .

الفصل الأول

عموميات حول النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

تمهيد

لقد لعبت الأفكار الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد مفهوم ودور النفقات ولابد من إشارة سريعة للفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في معظم دول أوربا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين وصولا إلى أزمة الكساد الأعظم قبل تحديد مفهوم النفقات العامة.

إن الفكر التقليدي أو الفكر الكلاسيكي، هو الفكر الذي يقوم على أساس إعطاء الحرية للأفراد في أداء الأنشطة الاقتصادية دون تدخل الدول فالشعار الأساس (**دعه يعمل دعه يمر**)، ويتحدث آدم سميث عن يد خفية هي التي تحرك الاقتصاد تلقائياً، بل يقول آدم سميث انه حيثما وضعت الدولة يدها على نشاط اقتصادي معين أصيب ذلك النشاط بالشلل التام، لهذا دعا الكلاسيكيون إلى ضرورة عدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعلى هذا الأساس سميت الدولة الحيادية من قبل الكلاسيكيون، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفقات العمومية

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفقات العمومية

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة لهذا سنتناول فيما يلي دراسة النفقات العامة من حيث ماهيتها من خلال المطلب الأول ومصادرها، تقسيماتها، أسباب نموها المطلب الثاني، و الآثار المباشرة والغير مباشرة لها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم وتقسيمات النفقات العمومية

1- تطور الإنفاق العام:

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه وذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي واجتماعي ودفع عجلة النمو[1]، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي.

2- مفهوم النفقة العامة وأركانها

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"

فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها وهي:

أولا: الشكل النقدي للنفقة العامة: إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

ثانيا: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام: لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما:

أ- **معيار قانوني:** يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي.

ب- **معيار وظيفي:** يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

[1] د.محمود حسين الوادي، د. زكريا احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2000،ص:93، ص 98.

ثالثا: هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: أي هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، و ذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد.

3- تقسيم النفقات العامة

ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة مع تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ونظار أيضا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها[1].

3-1 **التقسيم النظري** :النفقات تتكرر كل سنة في الميزانية ورواتب الموظفين ونفقات لا تتكرر كل سنة تعبيد الطرق التقسيم من حيث الدورة الإنتاجية:

نفقات منتجة: التي تأثر في الإنتاج كبناء مشروع صناعي.

نفقات غير منتجة: هي التي لا تأثر على الإنتاج.

- **التقسيم الإداري للنفقات العامة:** هي نفقات لازمة لتسيير الإدارات العامة.
- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** تحدد الدولة كل تكلفة لكل مهمة من المهام كنفقات الإدارة العامة والعدالة.
- **التقسيم السياسي للنفقات العامة:** وهي تقنيات جامدة لا تأثر في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي كالدولة الحارسة أما النفقات الفعالة كإعانات الأحزاب و الصحف.

3-2 **التقسيم حسب الشكل:**

نفقات بمقابل: راتب الموظفين مقابل خدمة

نفقات بلا مقابل: ما يقدم للبطالين

3-3 **التقسيم حسب الانتهاء:** رواتب الدولة لموظفيها لا تعود فهي نهائية أما التي تنفق كقروض فهي ليست نهائية.

3-4 النفقات العادية والنفقات غير العادية:

3-4-1 **بالنفقات العادية:** وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنظمة في ميزانية الدولة (أي كل سنة مالية) ومن أمثلتها مرتبات الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العمومية ونفقات تحصيل الضرائب،...وغيرها.

---

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (دراسة حالة الجزائر1990-2004)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010.ص: 23، ص 26.

2-4-3 **النفقات غير العادية:** وهذه النفقات لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن الحاجة تدعو إليها، ومثالها نفقات مكافحة مرض طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو حروب...إلخ.

إذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد في الغالب من القروض وهذا ما يسبب في حالات عديدة إلى عجز في ميزانية الدولة خاصة إذا لم تقدر السلطات المالية في الدولة المبالغ الصحيحة للنفقات غير العادية[1].

3-5 النفقات المركزية و النفقات غير المركزية:

1-5-3 **النفقات المركزية:** وهي تلك النفقات التي لها طابع وطني كنفقات الدفاع والعدالة والأمن، وبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها طابع وطني.

2-5-3 **النفقات غير المركزية:** وهي النفقات التي تخص الولايات والبلديات والقرى مثل: نفقات توزيع الكهرباء والماء والمواصلات والطرقات

3-6 ةالنفقات الفعلية (الحقيقية) والنفقات التحويلية:

1-6-3 **النفقات الفعلية (الحقيقية):** هي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب الخاصة بالموظفين ومستخدمي الدولة، وشراء الأجهزة، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة.

2-6-3 **النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع):** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والإعانات الخيرية والإعانات الثقافية...إلخ.

3-7 النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية: وتعني هذه النفقات مدى كونها تعود مرة أخرى إلى الخزينة العامة وتقسم إلى: نفقات عامة نهائية، نفقات عامة مؤقتة و نفقات عامة احتمالية (أو افتراضية).

1-7-3 **نفقات عامة نهائية:** وهي تلك النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة، وهي كالنفقات الاستثمارية أو الإدارية أو غيرها من صور النفقات العامة.

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص: 43، ص 45

2-7-3 **النفقات العامة المؤقتة:** وهي تلك النفقات التي تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة.

8-3 **النفقات الاحتمالية أو الافتراضية:** وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما بصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها كالزلازل أو الحروب أو الأعاصير...، التي قد تؤدي إلى تدمير بعض المناطق، وهنا قد تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة آثار هذه الكوارث، وبالتالي فهي احتمالية ترد في ميزانية الدولة على سبيل الاحتمال والافتراض، وأمر تحققها غير مؤكد مرتبط بتحقق السبب لإنفاقها.

9-3 **تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها**

والمعنى من الأغراض أن النفقات العامة تنقسم تبعا لاختلاف وظائف الدولة، وهي نفقات إدارية، ونفقات اجتماعية و نفقات اقتصادية...إلخ، وسنذكر أهم النفقات كالآتي[1]:

1-9-3 **نفقات إدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة. وهذه النفقات تتمثل في نفقات الدفاع، والأمن والعدالة والجهاز السياسي...وغيرها، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتنظيم الشؤون السياسية.

2-9-3 نفقات اجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة وهي تشمل الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وهو توفير قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طرق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي تحتاج مثل هذه المساعدات، كإعانات البطالة، وإعانات المسنين والمعوقين...،وغيرها. كما تشمل الإعانات الاجتماعية تلك الإعانات المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان، وتعد نفقات التعليم والصحة من أهم النفقات الاجتماعية، فيها تقاس درجة تقدم المجتمع، كما أن هذه النفقات تعد في الغالب من أهم النفقات.

[1] طويل بهاء الدين ، **دور السياسات النقدية و المالية ضمن نموذج M-F** ، **أبحاث اقتصادية و إدارية** ، جامعة باتنة ، العدد 11، جوان 2012.ص 73.

3-9-3 **نفقات اقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويقصد بها تلك النفقات الاستثمارية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة.

4 أهمية تقسيم النفقات

أما أهمية تقسيم النفقات العامة فترجع إلى الأسباب الآتية:

1-4 **تسهيل صياغة و إعداد البرامج:** إن حسابات الدولة تتعلق ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة إدارتها وبالتالي يستوجب هذا ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.

2-4 **تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية** :وهذا من البديهيات، أي كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.

3-4 **خدمة أغراض المحاسبة** والمراجعة والاعتماد.

تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المادي لنشاط الدولة وذلك بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررها وليس في أوجه أخرى.

المطلب الثاني: نمو النفقات العمومية وأسبابها

1- نمو النفقات العمومية

إن الإنفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لذلك، وأصبحت تعرف باسم ظاهرة نمو النفقات العامة، وحسب العالم الألماني **أدولف فاغنر**• فإن النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا بمعدل اكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي، وتعدد الحاجات العامة. وبشكل عام لوحظ أنها تعود إلى أسباب عديدة نجملها في مجموعتين: أسباب حقيقية (إدارية، مالية، اجتماعية واقتصادية)، وأسباب ظاهرية تتمثل أساسا في مشكلات التضخم.

2- أسباب نمو النفقات العمومية

أ. **أسباب التزايد الظاهري (الشكلي):**

1. **تدهور قيمة النقود:** انخفاض قيمة العملة وتدهور قوتها الشرائية، مما يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة.

•أدولف فاغنر (1835-1917) ،اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة ،صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي .

2. **اختلاف الفن المالي**: اختلاف أسلوب إعداد الميزانية يؤدي لزيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية، ويحدث ذلك في حالة إتباع مبدأ "عمومية الميزانية أو الميزانية الإجمالية" بعد إتباع مبدأ "الميزانية الصافية."[1]

3. التوسع الحضري والنمو السكاني: زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.[2]

ب. الأسباب الحقيقية:

التزايد الحقيقي للنفقات العامة عبارة عن زيادة عبئ التكاليف العامة وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وأهم هذه الأسباب ما يلي[3]:

1. الأسباب الاقتصادية:

- زيادة الدخل القومي والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة.
- محاربة الدول للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام.
- تقديم الدول للإعانات الاقتصادية للمشروعات لخفض تكاليفها وزيادة تنافسيتها عالميا.

2. الأسباب الاجتماعية:

- تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج مساعدات حكومية.
- زيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

3. أسباب مالية:

- أدت سهولة الاقتراض إلى لجوء الدول إلى القروض العامة لتمويل الإنفاق العام.
- وجود الفوائض في الموازنات العامة أدى إلى توجه الدول نحو زيادة الإنفاق في أمور قد لا تكون ضرورية.

4. أسباب إدارية:

- التضخم في الجهاز الوظيفي للدولة.
- التوسع في تقديم الخدمات الإدارية.

---

[1] احمد منير نجار، "**دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مارس 1999،ص.28

[2] مسعود درواسي ، المرجع السابق، ص 45

[3] بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، 2001-2009** " (رسالة ماجستير جامعة دالي براهيم الجزائر ،تخصص نقود ومالية، منشورة)، الجزائر ، 2009-2010 ص 123.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للنفقات العمومية

رأينا إن النفقات العامة تنقسم، تبعا لأغراضها، إلى عدة أنواع مختلفة، و هو ما يعني إن النفقات العامة تنتج أثارا متعددة في مختلف المجالات.

1- الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية على الإنتاج الوطني والتوزيع والاستهلاك والأسعار

آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: يعرف الإنتاج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية تقدر بسنة، ويعرف أيضا بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة، ونميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل، بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وأما في المدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق ، فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالدفاع الخارجي وبسط الأمن الداخلي وإقامة العدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة غير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم ، ومن ثم تقل الاستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد[1].

آثار النفقات العامة على التوزيع الوطني لمختلف القطاعات :

إن تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الطريقة الثانية: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة،...وغيرها. ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، ومن ثم يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني[2].

آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني: للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

---

[1] مسعود درواسي ، مرجع سبق ذكره. ص56

[2] احمد منير نجار، "**دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مارس 1999،ص.52

أولا: شراء الدولة للسلع الاستهلاكية: ومعنى هذا أن الدولة تقوم بشراء سلع أو القيام بخدمات ضرورية لسير المرافق العمومية كنفقات صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارة، أو الخدمات التي تؤديها الدولة للعاملين لديها كالإسكان والإطعام...، وغيرها، ويرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم ، تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي الى هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر[1].

ثانيا: توزيع الدولة للدخول: عندما تؤدي الدولة للأفراد في صورة مرتبات وأجور ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها الأفراد في الاستهلاك، وتعتبر هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه الأفراد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي[2].

آثار النفقات العامة على الأسعار: يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار رغم أن القاعدة العامة للأسعار هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية، ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زراعة القمح ، فتعمد إلى استصلاح الأرضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك يزيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح، أما إذا كان الإنفاق العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك[3].

أثر النفقات العمومية على التشغيل: مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص، بإقحامه في الحياة الاقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات العامة لنفس الغرض.

إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار، الاستهلاك وصافي ما في حوزة الأفراد من أصول، هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف، إذ أن العلاقة بين الإنفاق العام وحجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق

---

[1] خالد محمد السواعي،"**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى ،2006ص.7

[2] باهر محمد علتم " **اقتصاديات المالية العامة** "، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998 ، ص 46.

[3] باهر محمد علتم ، المرجع السابق ، ص 51.

الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، غير انه لو حدث انخفاض في حجم الإنفاق الخاص مع زيادة في الإنفاق العام لتقلص حجم التوظيف[1].

2- الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للنفقات العمومية

تتجلى الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد (**ما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك**) ، ولاستثمار المولد (**ما يعرف الميل الحدي للاستثمار**)[2]، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك وبشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف، غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وغير مباشر على الاستهلاك بفعل أثر المعجل.

أولا: اثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف "Effet de multiplicateur" يعتبر **كين زاول** من أشار لمبدأ المضاعف، إذ عرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث ، بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام[3].

وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل:

الشكل رقم (01-01) : دورة الدخل

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل لدورة الدخل لـ "رفعت محجوب " الطلب الفعلي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص 108"

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل (ΔY) والزيادة الأولية في الإنفاق (ΔG) ، ويعطى بالعلاقة التالية:

[1] مسعود درواسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 314

[2] باهر محمد علتم ، المرجع السابق ، ص 76.

[3] رفعت محجوب " **الطلب الفعلي** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص : 103، ص 108

$$\mathbf{K} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - PmC)}$$

حيث أن $(\mathbf{K})$: تمثل مضاعف الاستثمار،

$(\mathbf{PmC})$: تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية،

$(\mathbf{G})$: تمثل الإنفاق الحكومي.

من الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار، لأنه من الناحية النظرية[1]: **الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد**

$$(\mathbf{PmC}) + (\mathbf{PmS}) = 1$$

الصحيح (1) وعليه:

الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك، فيصبح المضاعف كالتالي:

$$\mathbf{K} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{PmS}$$

حيث أن:

$(\mathbf{PmS})$: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة للادخار الكلية.

$(\mathbf{K})$: تمثل مضاعف الاستثمار

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع والخدمات (IS):

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + \Delta S$$

حيث أن: (Y) تمثل الدخل، (C): الاستهلاك، (I): الاستثمار، (G): الإنفاق الحكومي و(ΔS): صافي الصادرات.

[1] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر 1974–1999**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2001،ص 173.

الشكل رقم (01-02) منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات

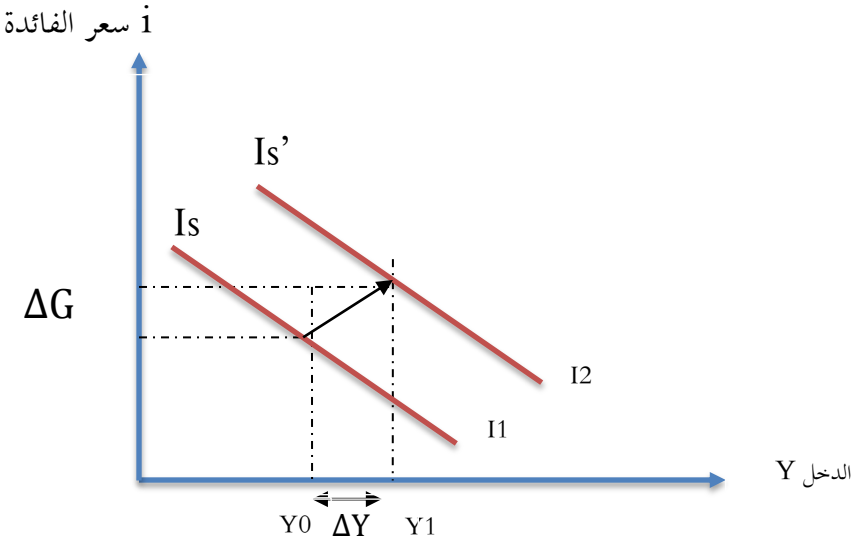

Source : Bec.F« Analyse macroéconomique », édition la découverte, France,P46

عند زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار(ΔG)، فإن منحنى (IS) سينتقل إلى اليمين (IS')ويرتفع الدخل من ($Y0$) إلى ($Y1$).

حيث أن : $Y1 = Y0 + \Delta Y$.

وعليه: $\Delta Y = K.\Delta G$ حيث :

(ΔG) الزيادة في الإنفاق الحكومي ،

(K) قيمة مضاعف الاستثمار،

(ΔY) التغير في الدخل الوطني

أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني.

ثانيا: أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل"Effet d'accélérateur" إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من (**كلارك، روبنسون وهارود**) قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني[1].

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية :

$$\mathbf{Kt = v.Yt}$$

حيث أن:

(Kt) : مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة (t).

[1] مايكل ايد جمان " **الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة** "(ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور) ، دار المريخ لنشر ، الرياض ،1988 ص: 457، ص 462

(Yt) : الناتج في الفترة (t).

$(\mathbf{v})$: المعجل وهو كمية ثابتة، أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية $(t+1)$، فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية:

$$\mathbf{Kt = v.Yt}$$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta K = \big(K(t) - K(t-1)\big) = (v.Yt) - (v.Y(t-1))$$

$$= v.(Yt - Y(t-1)) = v.\Delta Y$$

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا التغير في مخزون رأس المال فإن:

$$(It) = (\Delta Kt) = (v.\Delta Yt)$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الإضافي غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية واختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها، فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون يحد من أثر المعجل.

ثالثا: أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل: إذ يقصد بتوزيع الدخل الحجم والكيف الذي يوزع به الدخل بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، فقد تؤدي النفقات العامة إلى حصول بعض الأشخاص على أموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل وهذا ما يعرف بالتوزيع الأولي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء، كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على إعادة توزيع الدخل، أي توزيع الدخل على الأفراد باعتبارهم مستهلكين وهو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي زيادة الاستهلاك.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلد الايقونة الدافعة للمسار التنمية فهو يحوي الأهمية البالغة في ارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما، فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة ، ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق إلى جزأين هامين في بناء الموضوع من خلال:

معرفة ماهية النمو الاقتصادي و كذلك **الأسس النظرية للنمو الاقتصادي**.

1- المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

1-1 **مفهوم النُّمو الاقتصادي**: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل .

5 كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط الناتج للفرد" (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط)، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.[1]

6 أيضا يعرف بأنه يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.[2]

7 كما يمكن تعريف النمو بأنه عملية تلقائية ، كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[3].

أما الاقتصادي الأمريكي **كوزينتس** فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – فهو من ضمن المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا.[4]

- من خلال التعاريف السابقة : يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه:

عملية اقتصادية تتأثر بمقدار التحكم في عناصر الانتاج مؤثرة بذلك في مستوى الأجر وفقا لتغير حجم الدخل الوطني (الناتج المحلي).

---

[1] أحمد منير نجار، **دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مارس 1999،ص65 .

2محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000. ص.102.

3 ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

4 توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

2-1 سمات النُّمو الاقتصادي

1-2-1 زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.

2-2-1 حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية ، يهدف لتسريع عملية النمو الاقتصادي .

3-2-1 التقدم الاقتصادي[1].

3-1 عناصر النُّمو الاقتصادي وفوائده.

يمكن حصر عناصر النُّمو الاقتصادي فيما يلي:

1-3-1 **العمل**: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

2-3-1 **رأس المال**: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3-3-1 **التقدم التقني**: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[2].

أما عن **فوائد النُّمو** فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات.
- ✓ زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- ✓ يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- ✓ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- ✓ التخفيف من حدة البطالة[1].

---

[1] عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، **انطلاق الاقتصاديات النامية**: رؤية حديثة (18/02/2019). www.digitallibrary.univ-batna.dz.

[2] لجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(16) ، 2016، ص 23

1-4 مقاييس النُّمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج الوطني و نمو الدخل الفردي.

1-4-1 **الناتج الوطني**: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه ، وهو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها[2].

2-4-1 **متوسط الدخل الفردي**: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان **لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي**، وهما:

- **معدل النُّمو البسيط** : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **معدل النُّمو المركزي** : يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي[3].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي ، النيوكلاسيكي و المعاصر

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، و سوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك.

---

[1] جابر البشير الحسن ، علي فاطر الونداوي ، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970)** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ،2013، ص 10.

[2] لجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (16) ، 2016، ص 26

3 جابر البشير الحسن ، علي فاطر الونداوي ، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970)** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ،2013 ، مرجع سابق ،ص6.

.

1- النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور و الأرباح أفكار الاقتصاديين وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيكيون أمثال Adam Smith, Ricardo, Malthus , Marx وغيرهم وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.

1- نظرية أدم سميث ، ديفيد ريكاردو ، مالتوس ، كارل ماكس:

1-1- نظرية أدم سميث: لقد كان لكتاب أدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم 1976 تأثير كبير على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية، لقد كان سميث متفائلا إذ كان يرى أن بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة ، إلى إرضاء رغبات المستهلكين ،وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي و تحقيق النظام و العدالة، و توفير التعليم للشعب وامتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية [1]، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه، حيث بين أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية اكبر بنفس المجهود المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة ،و يؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية.

وبعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم. [2]

و اعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقايضته بشيء أخر و هذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل . و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات، حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات . [3]

---

1 بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014، ص17، ص 18.

2 محمد على الليثي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 49، ص 50.

3 بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره .ص 77.

غير أن سميث يرى انه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ،هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى .و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية ، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد .[1]

الشكل (1-2) : تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي

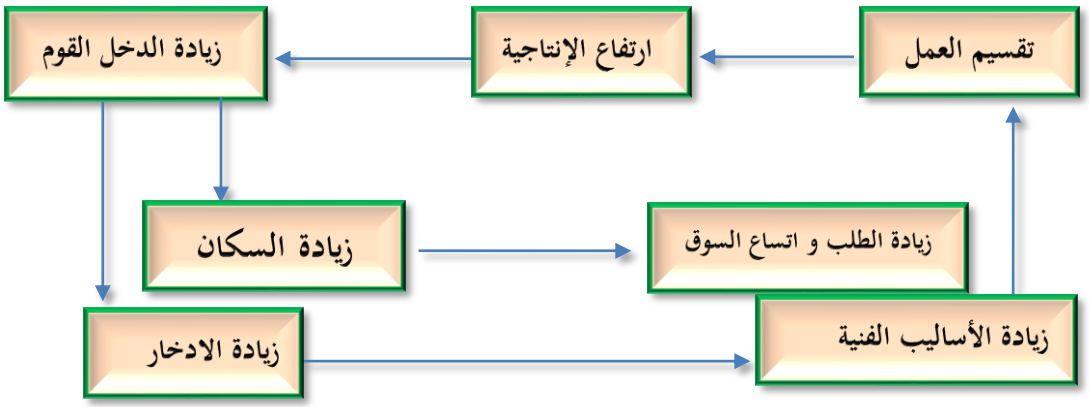

المصدر : سالم النجفي ومحمد القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988، ص61.

1-2 نظرية ديفيد ريكاردو: ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة استثمار الأرباح) ولخص فكره في نظرية التوزيع، توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال، يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،وقسم المجتمع إلى ثلاث الطبقات اجتماعية والتي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل.

1-2-1 **العاملين بأجر:** الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي: و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة).

2-2-1 **الرأسماليون:** الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة (ملحوظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " **قيمة العمل** ").

[1] محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، 1974، ص51.

3-2-1 **ملاك الأراضي**: (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم. [1]

يرى **ريكاردو** أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .

هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض [2]

3-1 نظرية مالتوس (Robert Malthus):

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون **ساي** الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض ، فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

[1] Echange international et croissance ,l'analyse de D.Ricado,2004,P 1,2, (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf) consulté le (2019/03/05)

[2] عبلة عبد الحميد بخاري ،**التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية** دار النهضة العربية، القاهرة، 1987. ص31.

و ذكر مالتوس أن عدد السكان ينمو على شكل متتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ،مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة وانخفاض دخل الفرد.

و يؤكد مالتوس ان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ،و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأسمال . وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان ومن جهة أخرى إنتاج الغذاء، والذي قد ازداد معدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك[1] .

4-1 نظرية كارل ماكس: حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (**الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل**)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال، فتنهار الرأسمالية، لذا فإن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله **ماركس**[2] .

1 محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004 ص59، ص60.

[2] كبداني سيدي أحمد ،مرجع سبق ذكره، ص36 ، ص 37.

أ- النماذج الكلاسيكية للنمو التقليدي: استبعدت هذه النماذج خاصية التقارب المشروط بين الاقتصاديات، ومن أهمها نموذج هارود ودومار "**R.Harrod-E.Domar**" ونموذج كالدور "**Kaldor**".

1- نموذج هارود- دومار: يعتبران من المدرسة الكينزية ومن الأوائل الذين أحدثوا التحليل الاقتصادي الكلي في المدى الطويل، إذ حاولا دراسة حلقة (**إنتاج- دخل- إنفاق**) والتعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو في الدخل الوطني، ومن أهم فرضيات هذا النموذج مايلي[1]:

- ✓ ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط له.
- ✓ يفترض أن يحقق الإنفاق الاستثماري الكفاءة الإنتاجية الكاملة والعمالة عند مستوى توازن الدخل.
- ✓ غياب التجارة الخارجية (اقتصاد مغلق) والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- ✓ ثبات كل من سعر الفائدة، معامل رأس المال، المستوى العام للأسعار، نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.
- ✓ لا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية.

1-1 **نموذج " Harrod"**: طرح **هارود** السؤال التالي: **هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟**

لذلك طرح النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو وهي[2]:

أ/ معدل النمو الفعلي:

ويعطى بالعلاقة التالية: $$G = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$ [3]

حيث (Y): الدخل الوطني، (ΔY): التغير في الدخل خلال فترة زمنية معينة[4].

ويفترض مايلي:

-الادخار الإجمالي كدالة في الدخل: $$S = S.Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

---

[1] سالم توفيق النجفي ، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] صالحي ناجية ،أ.مخناش فتيحة ،**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013،ص : 73 ، ص 74.

[3] Dwight.H,Perkins,Steven Radelt et David L, Lindauer, pp142,143.

[4] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010،ص93.

-ثبات المعامل المتوسط لرأس المال (D): ..... $D = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$

كما يفترض أن النسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المحقق:..... $(I = S)$

حيث يمثل (S): الادخار الإجمالي و (I): الاستثمار المحقق.

وباعتباره الاستثمار هو التغير الحاصل في مخزون رأس المال:..... $\mathbf{I = \Delta K}$

مما سبق لدينا $(I = S)$ وعليه:

$$I = \Delta K = D.\Delta Y = S.Y = S$$

$$S.Y = D.\Delta Y \Longrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{D} \Longrightarrow \left(G = \frac{S}{D}\right)$$

حيث أن $(\mathbf{G})$ يمثل معدل نمو الناتج و (S) يمثل معدل الادخار.

ما يعني أن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار مقسوم على معامل رأس المال.

ب/ معدل النمو المضمون: المقصود به معدل النمو المرغوب فيه والمستعمل لكامل مخزون رأس المال، يفترض هذا المعدل بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تسمح للمنتجين ببيع منتجاتهم، و بالتالي شعورهم بالرضا لإنتاجهم المقدار الصحيح لا أكثر ولا أقل، الشيء الذي يشجعهم على اتخاذ قرارات تمكنهم من الحفاظ على نفس مستوى النمو، حيث يصبح الاستثمار تابع لمعدل نمو الدخل بمقدار ما يعرف بالمعجل ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$I = \mathbf{B}.(\Delta Y)$$

حيث أن (B) يعبر عن **المعجل**.

وحتى يتحقق رضا المنتجين لا بد من تساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق أي: $(I = S)$. ما معناه:

$$I = \mathbf{B}.(\Delta Y) = S.Y = S \Longrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\mathbf{S}}{\mathbf{B}} = \mathbf{GW}\right)$$

وبناءا على هذه المعادلة يمكن اعتبار معدل النمو المضمون ذلك المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، كما يضمن تحقيق الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، حيث يمثل المعامل (S) السلوك الاستهلاكي أما (B) فيمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح.

ج/ معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، عدد السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة المفاضلة بين العمل ووقت الفراغ، يتوقف على متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل ومتوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة، نرمز بـ (n) لمعدل نمو السكان وبـ (m) لمعدل نمو إنتاجية العمل و للتبسيط يفترض غياب التقدم التكنولوجي $(m = 0)$.

وحتى يكون النمو المضمون نموا يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون[1]:

$$\left(\mathbf{Gw = \frac{S}{B} = n}\right)$$

المشكل المطروح هو أنه لا يمكن تصور أن $\left(n = \frac{S}{B}\right)$ لأن كل من (n)، (S)و (B) هي معلمات مستقلة، وبالتالي لا توجد مساواة بين معدل النمو الفعلي (G) ومعدل النمو المضمون (Gw) ما يعني حدوث انكماش متتالي ويكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي.

- فإن كان $(G \prec Gw)$ فإن $(K \succ B)$ ما معناه حدوث فائض في السلع الرأسمالية، تخفيض الطلب على الاستثمارات الجديدة، دخول المجتمع في حالة كساد، ويمكن الحل عندئذ في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.
- فإن كان $(G \succ Gw)$ فإن $(K \prec B)$ ما معناه حدوث عجز في السلع الرأسمالية، زيادة الطلب على الاستثمارات الجديدة، دخول المجتمع في حالة التضخم ويمكن الحل عندئذ في البحث عن كيفية زيادة المدخرات لمواجهة الاستثمار.

2-1 نموذج "Domar"[2]:

الهدف منه هو البحث عن **معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل** (جانب الطلب) **والنمو في الطاقة الإنتاجية** (جانب العرض).

أ- جانب الطلب:

افترض **دومار** أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي، ترجع إلى الاستثمار الإضافي، لأن الاستثمار يخلق الدخل الذي يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار ومنه : $\left(S = \frac{\Delta I}{\Delta Y}\right)$.

وعليه تعطى الزيادة في الدخل بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{S}.\Delta I$$

حيث أن :

الميل الحدي للادخار $\left(\frac{1}{S}\right)$ ، التغير في الاستثمار (ΔI): التغير في الدخل (ΔY)

ب- جانب العرض:

إذ كانت (δ) تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال فإنها تعطى بالعلاقة التالية: $\left(\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}\right)$ $\left(\frac{1}{\delta} = \frac{\Delta y}{\Delta x}\right)$

[1] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر 1974-1999**،مرجع سبق ذكره ،ص93.

[2] كبداني سيدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 91 ، ص 92.

وعليه:

$\left(\delta = \frac{1}{k}\right)$ إذن:

حيث (ΔK): يمثل التغير في رأس المال و (k): يمثل معامل رأس المال.

وبالتالي ضرب الإنتاجية (δ) في الاستثمار المحقق (I) يقيس زيادة الطاقة الإنتاجية ما يمثل جانب العرض في النموذج $(\delta. I)$.

ت– التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل التام لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، إذ تعطى المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي: $\left(\Delta I.\frac{1}{s} = I.\delta\right)$

بقسمة كلا الطرفين على (I) ثم الضرب في (S) ينتج مايلي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} = s.\delta = s.\frac{1}{k} = \frac{s}{k}$$

ومن العلاقة السابقة يلاحظ أن المحافظة على حالة مستمرة من الاستخدام التام، تتطلب نمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يكافئ حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار التي تساوي مقلوب معامل رأس المال.

2 نموذج "Kaldor"[1] : قام كالدور سنة 1956 بالتخفيف من النظرة التشاؤمية لكل من **هارود و دومار**، إذ أكد أن التوازن الديناميكي حسبه يرتبط بالربح ، كما أن معدل النمو لا يتأثر بالاستثمار ولا بالادخار، بل بدالة التغير التكنولوجي ، إذ ميز بين سلوكين للأعوان الاقتصاديين المنتجين الحاصلين على الإرباح (p) والعمال الحاصلين على أجور (w).

مع:..... $(0 \leq Sw \leq Sp \leq 1)$.

حيث أن :

(S_P) : الميل الحدي للادخار الخاص بالمنتجين.

(S_W) : يمثل الميل الحدي للادخار الخاص بالعمال.

كما أن الدخل هو عبارة عن مجموع الأرباح والأجور:..... $(Y = P + W)$

كما أن (Y) : تمثل الدخل.

كما تعطى دالة الادخار بالعلاقة التالية : ..... $\left(S = \frac{S}{Y}\right)$

مع : ..... $S = S_W + (S_P - S_W).\frac{P}{Y}$

[1] عبد الحكيم سعيج ، مرجع سبق ذكره ، ص 61

مع العلم أن نسبة الربح من الدخل تحصر كما يلي:..... $\left(0 \prec \frac{p}{y} \prec 1\right)$

ففي حالة : $\left(\frac{P}{Y} \succ 0\right)$ معناه أن : $\left(n \succ \frac{Sy}{K}\right)$،

أما في حالة : $\left(\frac{P}{Y} \prec 1\right)$ معناه أن: $\left(n \succ \frac{Sp}{k}\right)$

من الملاحظ أن كالدور يفرق بين (S_w) و (S_p) حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، بعدما كان شرط النمو عند مستوى التشغيل الكامل حسب **هارود و دومار** هو $\left(N = \frac{S}{K}\right)$ ، لذلك استخدم دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال، واستغنى عن دالة الإنتاج العادية: $\frac{1}{Q}.\frac{DQ}{DT} = L.\left(\frac{1}{K}.\frac{DK}{DT}\right)$

حيث تمثل (N) : معدل النمو الطبيعي، (K) : معامل رأس المال.

كما تمثل (Q) : مستوى الإنتاج، ويعتبر النمو الحاصل في الإنتاج دالة في معدل تزايد رأس المال.

الشكل رقم (01-03): نموذج كالدور

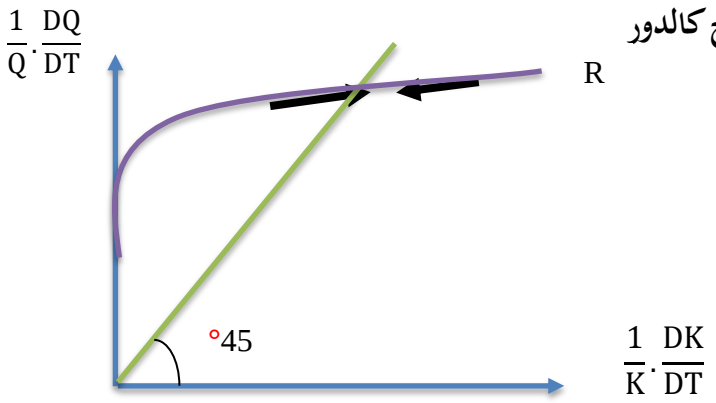

Source : Gregory N .Mnkiw, **macroéconomie** , édition 6, Boeck, belgique , 2013 P192

تمثل النقطة (R) مستوى الاستقرار حيث يتساوى معدل نمو الإنتاج و رأس المال، إذ يخفض المنتجون استثمارات مداخيلهم بنسبة تقل عن مصاريف رأس المال على يمين النقطة (R) بينما يحدث العكس على يسارها.

2- النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي:

ارتكز الفكر النيوكلاسيكي بشكل كبير على تكوين رأسمال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية ، و من الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادي" **روبرت سولو** "**R.Solow**" ونموذج " **Ramsey** ".

النماذج النيوكلاسيكية للنمو التقليدي: تعتبر بمثابة تكملة للنماذج التقليدية للنمو، إذ حاول الاقتصاديون من خلالها بناء نماذج للنمو على المدى الطويل، كما اهتموا بدراسة خاصية التقارب، نذكر منها **نموذج سولو** " R.Solow" ونموذج " Ramsey".

1- نظرية روبرت سولو: من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي **روبرت سولو**، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان " **مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي**" سنة 1956، وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما:

رأس المـــــــــال و العـــــــــمالة.[1]

- افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل، خاصة من كونه يُظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة. على سبيل المثال، هناك بطالة، إذن تنخفض أجور العمال لإنخفاض اليد العاملة و يمكن استفادة أصحاب المشاريع من انخفاض الأجور، ولتحل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة ولذلك، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة.[2]

1- النموذج القاعدي لسولو:

- **فرضيات النموذج:**

1- الأسر مكونة من منتجين ومستهلكين.

2- الدول لا تنتج ولا تستهلك إلا سلعة واحدة ، بمعنى أنه لا توجد تجارة دولية أي أن الاقتصاد مغلق والعرض يكون مساوي للطلب والاستثمار مساوي للادخار.

3- التكنولوجيا خارجية، حيث أن الشركات لا يمكنها تغيير التكنولوجيا الخارجية عن طريق الإنفاق على البحث و التطوير.

4- دالة الإنتاج تحقق شروط التأكد من أن المشتقة الأولى موجبة، والمشتقة الثانية سالبة, $(F`(K) > 0)$, $(F``(K) < 0)$

5- تتميز دالة الإنتاج بأن عوامل الإنتاج ذات غلة ثابتة بمعنى إذا ضاعفنا العمل و رأسمال بنسبة معينة فإن تأثيرها على كمية الإنتاج سيكون بنفس النسبة.

---

[1] Ulrich Kholi ,**Analyse Macroéconomique**, université de Boeck, Bruxelles, Belgique ,1999, p 425 .

[2] **La croissance et le modele de solow** , projet Bases ,unil, université de lausanne, 2013. www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow consulter le (05/03/2019)

$$(MY = F(MK, MAL))$$

نفرض أن هذا الاقتصاد متطور كفاية . ففي الاقتصاد الأقل تطور، العوائد تكون متزايدة بافتراض أن $\left(M = \frac{1}{AL}\right)$ فإنه يمكننا الحد من دالة إنتاج الاقتصاد الكلي ونعبر عنها بناتج كل وحدة من العمل الفعال ونكتب: $(Y = F(K))$

(Y): هو ناتج العامل الفعال، (K): كثافة رأسمال بالنسبة للعامل الفعال.[1]

6- الفرضية الأهم في هذا النموذج و التي تميزه عن نموذج هارود دومار، هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل و رأسمال ، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، و أخذه كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس، ذات غلة الحجم الثابتة.

$$Y = f(K, AL) = k^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots(1)$$

$$y = \frac{Y}{K} = Q(k) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (2)$$

$$y = Q(k) = k^{a} \dots\dots\dots\dots\dots \quad (3)$$

الشكل (4-1) : المنحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال

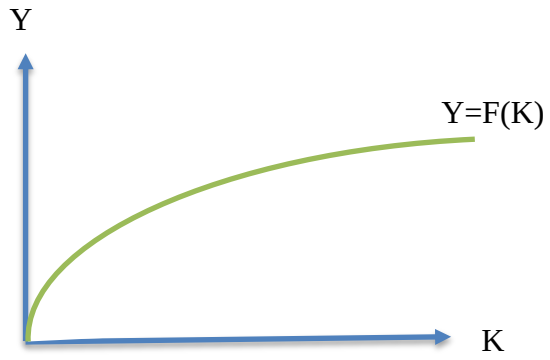

Source : Michel Devoly, "Théories Macroéconomiques (Fondement Et Controverses)", 2ème Edition, Armand Coline, Paris 1998, P 204.

يوضح هذا المنحنى تناقصية رأسمال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج سولو تتعلق بتراكم رأسمال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$K^{*} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

[1] Alexandre Nshue M.mokime ,**Modèles de croissance économique** , kinchasa ,juillet 2012,pp 08 ;09 gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf ,consulter le (06/04/2019)

و منه فإن التغير في رأسمال هو يساوي الفرق بين الاستثمار و الإهتلاك في رأسمال ، الاهتلاك بالنسبة الثابتة (δ)، و بما أننا في ظل اقتصاد مغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة، تساوي الاستثمار (I) مع الادخار(S)، التوازن في سوق السلع والخدمات، و نكتب : $(I = S = sY)$

$$(K^* = sY - \delta K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

و من جهة أخرى لدينا :

$$k = \frac{K}{L} \Longmapsto \log(k) = \log(k) - \log(L)$$

$$\Longmapsto \frac{d\log k}{dt} = \frac{k^*}{k} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} = \frac{sY - \partial K}{K} - \frac{L^*}{L} \quad \ldots\ldots (6)$$

وحسب معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن ، بافتراض التوازن في سوق العمل فإنا نكتب:

$$\frac{L^*}{L} = n \Longmapsto \frac{d\log L}{dt} = n \Longmapsto \log(L) = \int ndt = nt + c_0$$

$$\Longmapsto L_t = e^{nt+c_0}, \; L_0 = e^{\infty} \Longmapsto L_1 = L_0 e^{nt}$$

وعليه تصبح المعادلة كالتالي :

$$\frac{k^*}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$$

و منه تصبح المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي

$$k^* = sQ(k) - (\delta + n).k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

- **التمثيل البياني :**

المعادلتان الأساسيتان لنموذج سولو هما المعادلتان (3) و (7) ، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية الأصلية، فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية من الإنتاج و الاستثمار، والمعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس.

الشكل (1–5): التمثيل البياني لمخطط سولو[1]

الشكل (1-5) : نموذج "Solow" القاعدي

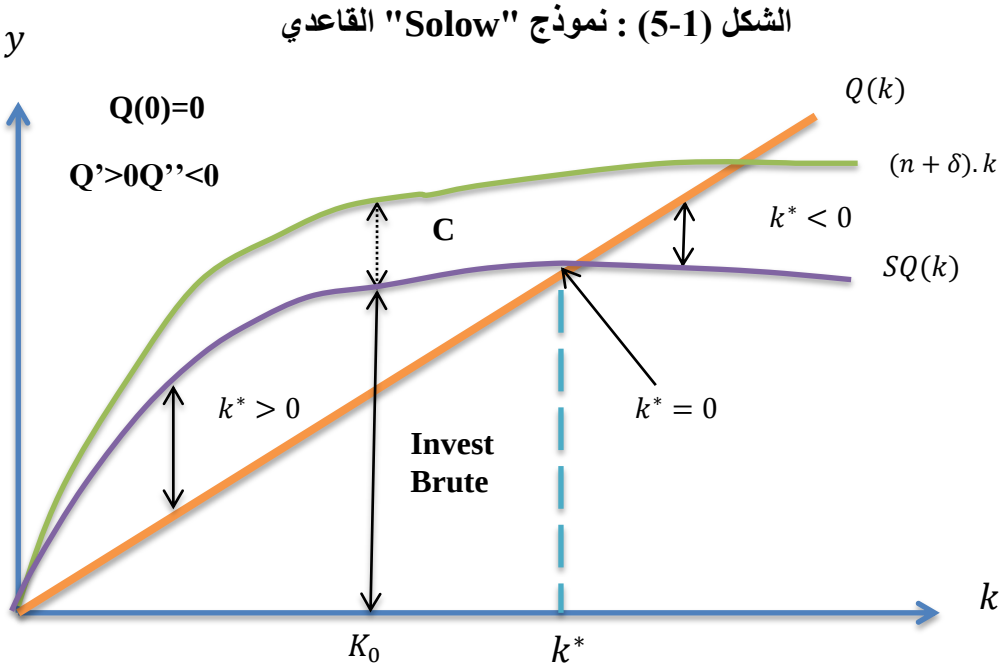

الشكل (1–5): التمثيل البياني لمخطط "سولو" مقدماً من طرف الباحث النيوكلاسيكي " Solow. R" سنة 1956

كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر-www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf

يمثل هذا المنحنى كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي، حيث تعطى نسبة التغير في (K) بالفرق بين المنحنيين $(s.Q(k))$ و $((n+\delta).k)$، وعند تقاطع هذين المنحنيين نجد:

$$\frac{k^*}{k} = 0 \Longmapsto k^* = 0, \qquad k^* = k$$

و في الحالة التوازنية، خارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$(K_0 < k^*)\ ,\ (k^* > 0)$$

$$(K_0 > k^*)\ ,\ (k^* < 0)$$

الحالة الأولى: رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، و يكون لدينا ما يسمى بتعزيز تقوية رأسمال في الاقتصاد .

الحالة الثانية : رأس المال الفردي يتناقص و هو ما يسمى بتوسيع رأس مال.[2]

نموذج سولو مع التقدم التقني: إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل العام $(F(K,L))$ يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي.

[1] كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 45.

[2] بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي** ،منتدى الاقتصاديين المغاربة ،ص 5،6 www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com.../com_1.pdf . (19/02/2019)

- التقدم التقني الذي يُعضد إنتاجية العامل و يأخذ الشكل $(Y = F(K, AL))$، حيث أن (A) هي مؤشر التقدم التقني ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر **هارود** .
- التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية رأس المال يأخذ الشكل $(Y = F(AK, L))$ ،و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر **سولو**.

2- نموذج " Ramsey": إن دخلت الأعوان الاقتصادية العقلانية يخضع وفق هذا النموذج لعملية التحكيم بين الاستهلاك والادخار قصد تعظيم المنفعة الحدية، كما يمكن تلخيص أهم فرضيات هذا النموذج كالتالي[1]:

- يخصص الدخل للاستهلاك والادخار والذي يعتبر معدله كمتغير داخلي.
- غياب التقدم التقني على المدى القصير.
- يعطى الاستثمار الخام الفردي بـ (i) والاستهلاك الفردي بـ (c) ويحققان المعادلة:

$$f(k) = c + i$$

- يهتلك رأس المال (δ) كما أنه يعطى معدل نمو السكان بـ (n).

2-1 عرض النموذج: تقسم الأعوان الاقتصادية وفق هذا النموذج إلى **العائلات والمؤسسات**:

2-1-1 العائلات: يتزايد حجم العائلات بمعدل خارجي (n) فيعطى المعدل الكلي لنمو السكان بالمعادلة التالية:

$$\left(L_{(1)} = L_{(0)}e^{nt}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

يعطى استهلاك العائلة في الزمن (t) بـ: $C_{(t)} = \frac{C_{(t)}}{L_{(t)}}$ ، حيث $\left(C_{(t)}\right)$ تمثل الاستهلاك الكلي.

تعطى دالة المنفعة للعائلة بـ[1]:

$$U = \int_0^{+\infty} (\mu\,(C).e^{nt}).e^{-p.t}\,dt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$ حيث :

تسعى العائلة إلى تعظيم دالة المنفعة الكلية $(\mu\,(C).e^{nt})$ وليس دالة المنفعة الفردية $(\mu\,(C))$ فحسب.

يمثل المعدل الحالي المشترك للتفضيل و (ρ) هو المعدل تفضيل الحاضر للعائلة الواحدة.

تحقق الدالة (μ) شروط Inada أي : $\mu(0) = +\infty$ و $\mu(+\infty) = 0$.

[1] كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 46.

يتكون دخل العائلات في الزمن (t) من دخل العمل $(W_{(t)})$ و الدخل المحصل عليه نتيجة توظيف الأصول $[(t).r(t)]$ حيث $((t))$ يمثل دخل الأصل للفرد الواحد و $(r(t))$ يمثل معدل الفائدة، مع $\left(a = \frac{A}{N}\right)$

حيث (A) الدخل الكلي و (N) عدد الأفراد.

يكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية التالي[1] :

$$\left(a = \frac{A.N - A.N}{N^2} = \frac{\pi}{N} - \frac{\pi}{N} \times \frac{\pi}{N2} = \frac{\pi}{N} - a.n\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (03)$$

نلاحظ أن: $$A = W + r.A - C \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (04)$$

بتعويض (04) في (03) نجد: $$a = \frac{W+r.A-C}{N} - a.n \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

ومنه: $$a = w + r.a - c - a.n \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (06)$$

المعادلة رقم (06) تمثل متطلبات الميزانية للعون الذي يسعى لتعظيم منفعته في حدود دخله وتكون له دالة منفعة من النوع (CIES- Constant Inter temporal Elasticity of Substitution)

المتميزة بمرونة ثابتة ومرتفعة وتعطى بالمعادلة التالية:

$$\mu(c) = \frac{c^{(1-9)} - 1}{(1 - \vartheta)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (07)$$

حيث تمثل (ϑ) درجة الاستبدال المؤقت أي كلما زادت قيمتها كلما غيرت العائلات استهلاكها عبر الزمن والعكس صحيح، و بالتالي يتغير تعظيم المنفعة كالتالي:

$$\frac{C}{C} = \frac{r - p}{\vartheta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (08)$$

من الملاحظ أن الاستهلاك يتزايد بارتفاع معدل (r) ويتناقص بارتفاع معدل تفضيل الحاضر (ρ) ومعامل المرونة المؤقت.

2-1-2 **المؤسسات**: تنتج المؤسسات سلعة واحدة باستعمال عنصرين من عناصر الإنتاج هما رأس المال (k) والعمل (L) الذي يمكن رفع فعاليته بإدخال التقدم التقني باعتباره عاملا خارجيا ينمو بمعدل ثابت (x) قصد زيادة الإنتاج، إذن: $Y = F(K, L)$ حيث $L(t) = L(0).e^{x}$.

تهدف المؤسسة إلى تعظيم ربحها المعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$\pi = F(k, L) - (r + \delta).k - w.L \dots\dots\dots\dots\dots\dots (09)$$

[1] Gregory .N. Mankiw "**Macroéconomie**", 3eme édition, De Boeck, Paris, France 2003, p 215

حيث (r): يمثل معدل الفائدة المدفوع للعائلات نتيجة الاقتراض منها ، و (δ) هو معدل اهتلاك رأس المال، كما أن المؤسسات تبيع السلع بالسعر (p) المساوي فرَضًا إلى الواحد.

يعطى الربح بالنسبة للوحدة الفعلية بالعلاقة الآتية:

$$\pi = f(k) - (r + \delta).k - w.e^{-xt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

حيث يمثل (k) رأس المال الفردي.

لتعظيم دالة هدف المؤسسة نشتق العلاقة (**10**) بالنسبة لـ (k) فنحصل على:

$$f^{'(k)} = (r + \delta) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

ج/ التوازن:

يعطى الشرط الأول بالمعادلة (**08**) ، حيث يمكن التعبير عن تطور رأس المال الفردي كما يلي:

$$k = \frac{K}{L} \Longrightarrow k = \frac{\mathrm{K.L} - \mathrm{K.L}}{\mathrm{L}^2} = \frac{K}{L} - n.k$$

$$\Longrightarrow k = \frac{\mathrm{I} - \delta.K}{\mathrm{L}} - n.k \Longrightarrow k = \frac{\mathrm{F(K)} - \delta.K}{\mathrm{L}} - n.k$$

$$\Longrightarrow k = f(k) - c - (\delta + n).k \Longrightarrow \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{k}} = \frac{f(k) - c}{\mathrm{k}} - (\delta + n)$$

كما يعطى شرط الأمثلية للنموذج بالشكل التالي:

$$f'(k) = n + \delta + \rho$$

نلاحظ أن هذا الشرط يأخذ في الحسبان التحكيم الزمني، ويرتبط بمعدل تفضيل الحاضر بالنسبة للأعوان، حيث يدرس هذا النموذج التنظيم الأمثلي لرأس المال والاستهلاك الفردي، وهذا بغية تحقيق توجيه للأعوان الاقتصاديين لإجراء تغييرات في مستوى استهلاك رأس المال.

3- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر و الحديث

لقد أدى عجز التحليل الكلاسيكي في تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي عبر الزمن إلى جانب الإسهامات الضعيفة للمدرسة النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو، وبظهور النظرية الحديثة للنمو التي تعمل على تمييز العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي و التي جاءت بفرضيات و استنتاجات تختلف عن ما جاءت به النظريات السابقة[1].

1 وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره** ،ص 85

أ- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي ، و التي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي[1].

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد متاح للفرد ، و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك من خلال الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج.
2. **مرحلة التمهيد للانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي والابتكار، وتجعله ممكن التحقيق، ومن أهم التغييرات في المجال الاقتصادي ، زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان، و زيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي.
3. **مرحلة الانطلاق:** تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي، وقد عَرّف روستو هذه المرحلة بمجموع التغييرات التالية :

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي، وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

4. **مرحلة الاندفاع نحو النضج:** وللاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج وتدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 عام ، وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، والقدرات التكنولوجية و التنظيمية في عمليات الإنتاج.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وتتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة ، والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة.

ب – نماذج النمو الداخلي: تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتَسْرِيع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول

[1] بوعشة مبارك ، **الاقتصاد الجزائري " :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية– مقارنة نقدية"** –، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب: "**تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار** "من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1خلال الفترة 11-12مارس 2012.ص 24

المتقدمة بمعدل أسرع ، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة، وتقديم منتجات وخدمات جديدة.[1]

1- نموذج "REBELO"

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرّق الاقتصاديين النيوكلاسيك ، وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية ، وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض 1991, " REBELO " في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي $(\alpha = 1)$ ،والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[2]:

$$y = \Delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1.1)$$

وحيث (A) : ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل (K) رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري) ، إن دالة الإنتاج في نموذج (AK) تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A) ، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع ، آلية لجلب الوفْرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال ، فيكتب على شكل نموذج" SOLOW" كما يلي:

$$\hat{k} = sy - \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots(2.1)$$ و

وحيث عدد السكان ثابت أي : $\hat{L} = nL = 0$

من (1.1) (و2.1) (يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\hat{Y}}{Y} = sA - \delta \ \ldots\ldots\ldots\ldots(1.3)$$

$$\frac{\hat{K}}{K} = sA - \delta \ \ldots\ldots\ldots\ldots(1.4)$$

$$\frac{\hat{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \ \ldots\ldots\ldots\ldots(1.5)$$

حيث أن (Y) هي حجم الإنتاج، بينما هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج (AK) وذلك كما يلي:

[1] خالد محمد السواعي،"**التجارة والتنمية**"، دار المناهج، الطبعة الأولى ، عمان، 2006ص4.

[2] Gregory .N. Mankiw , **Ibid** , p 264

الشكل (1-6): نموذج AK

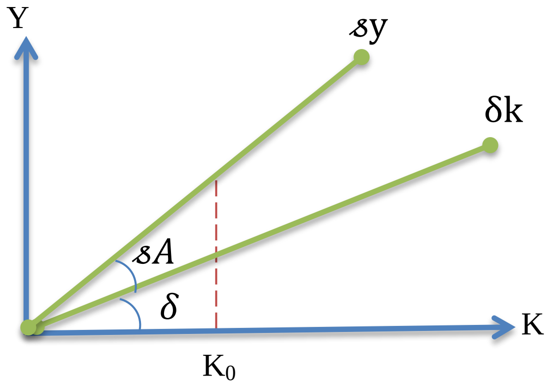

المصدر: Pascual.M, Garcia.S, Ibid , P23

يمثل $(\widehat{k})$ خط الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك ، فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (K_0) وانطلاقا من نموذج Solow ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى من العلاقة (2.1) أما نموذج (AK) ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ (A). انطلاقا من العلاقتين (3.1) و (4.1) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار) ، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن : $\frac{\hat{Y}}{Y} = ꞩA - \delta = \mathrm{gY}$

2- نموذج "LUCAS"

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي[1]:

$$\hat{h} = \beta(1-\mu) \qquad (1.2)$$

حيث أن $(\widehat{h})$ هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما (β) فهي مقدار الفعالية، ومنه : $Y = K^{\beta}(hL)^{(1-\mu)}$

$$\frac{\hat{h}}{h} = \beta(1-\mu) \qquad (2.2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة" **COBB-DOUGLAS** " وهي $\left(Y = K^{\beta}(hL)^{(1-\mu)}\right)$

، وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان،

1مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

فإن هذا النموذج يشبه نموذج "SOLOW"، إذ تلعب (h) دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(\mu - 1)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (**تفضيل تراكم رأس المال البشري**) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3- نموذج "Romer,1990"

حسب" ROMER" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين، دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة وشبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة.

4- نموذج "K.J.Arrow"

ينطلق" ARROW" في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج" SOLOW" مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن ، والتي تَكْتَسِبُ مع الوقت دورا في تحديد إنتاجية العمل[1].

[1] مسعود درواسي، **مرجع سبق ذكره ، ص 93**

المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

بعد التطرق لتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي و كذا استعراضا لمختلف نماذج النمو ، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، من حيث اختلاف نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة ، نتيجة لاختلاف الأسس و الفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

المطلب الأول: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 ، أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي ، كما عرّف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام و الخاص ،[1] كما استنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني ، إضافة إلى دراسة"Alexiou " التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي [2].

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو ، حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح"Chehy " سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته **15%** من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا [3] مثلما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-7) : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

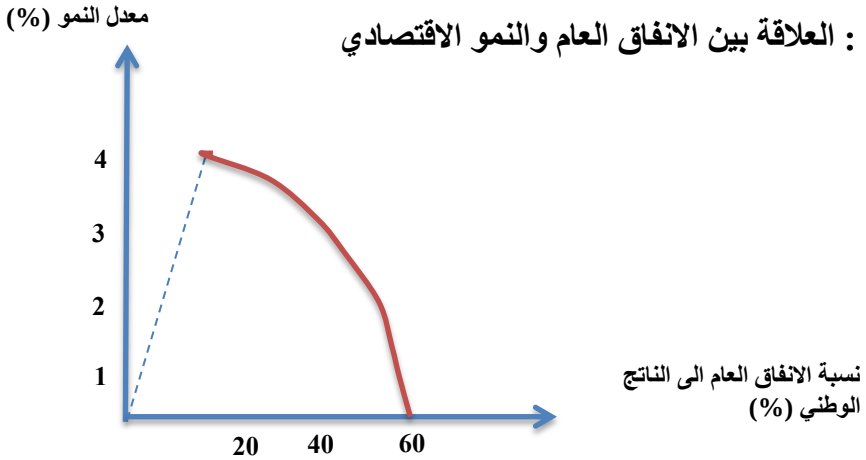

Source : Pascual.M, Garcia.S, "government spending and economic growth in the European union countries",2007; P4

1 Engen.E, Skinner.J, "**Fiscal policy and economic growth**", national bureau of economic research, working paper N° 4223, 1992, P 7.

2 Alexiou.C, "**government spending and economic growth**", journal of economic and social research, vol 11 (1), 2009, P 4- 5.

3 Pascual.M, Garcia.S, "**government spending and economic growth in the European union countries**", 2007, P 2.

إذ يبيّن الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف و يدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج ،15% يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات و النمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.

المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

قام"Knob " سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي ، متوافقا في ذلك مع دراستي " Henrikson"سنة 1999 و " Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة،[1](1970-1995) كما أشار" Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي[2] مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة ،(1960-1985) و ترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى[3]:

1- أثر الإزاحة:

يترتب عن التوسع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني ، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

2- مشكل التمويل:

إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة و بالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار و منه انخفاض الاستثمار و تراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم.

---

1 Alexiou.C, **Ibid**, P 2.

2 Alexiou.C, **Ibid** , P 4

3 Mitchel.D, "**The impact of government spending on economic growth**", the heritage foundation, N° 1831, 2005, P 4-5.

3- عدم الكفاءة:

يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص و رغبة منه في المنافسة و التوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر و بتكاليف أقل و عليه يُنظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

4- غياب الإبداع و الابتكار:

يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجه أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع و الابتكار و مرد ذلك هو غياب المنافسة و الرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري و الركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

تتأثر عموما العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على التنظيم و مستوى التقدم التقني)، فترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام [1].

1 Pascual.M, Garcia.S **, Ibid** , P 6

الخلاصة

من هذه الحقائق المتقدمة يتضح أن نظرة الدولة إلى وظيفة السياسية المالية والإنفاق العام تغيرت في هذه المرحلة تغيرا جذريا وعمليا، عكسته مختلف اتجاهات النفقات العامة، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب، حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، وأصبحت الدولة وأهم أدواتها (الإنفاق العام على النمو الاقتصادي) تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي، وتمارس بنفسها أو عن طريق مؤسساتها وأجهزتها المختلفة الجانب الأكبر من هذا النشاط طبقا لسياسة مخططة ومدروسة ومنتهجة بهدف ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

الفصل الثاني

ألية تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي

تمهيد

لقد شكلت النظرية الكينزية أهم دعم للسياسة المالية بشكل عام و لسياسة الإنفاق العام بوجه خاص بحيث يترتب عن قيام الدولة بالإنفاق العمومي آثار واسعة المدى تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فوق إقليمها، ويهمنا في هذا الفصل تناول الأثر الاقتصادي الذي يحدثه هذا الإنفاق، حيث:

لقد أقر التحليل الكينزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي مدعما دور الدولة الفعال في النشاط الاقتصادي ، وبالخصوص عند إتباع سياسة الإنفاق العام، نظرا لما له من دور كبير في تنشيط الطلب الكلي ومن ثم تأثيره على مستوى الناتج المحلي و دفع عجلة الاستثـــــمار و من خلال هـذا الفصل والذي نستعرضه في ثلاث مباحث لإبراز ألية تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي كالاتي :

المبحث الأول: الإنفاق العام و الطلب الكلي

المبحث الثاني :تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث :فعالية سياسة الإنفاق العام

المبحث الأول: الإنفاق العام و الطلب الكلي

تعمل جل الدول على زيادة معدلات نموها الاقتصادي ، لذلك اضحى مؤخرا اهتمام الدول بالإنفاق العام على مختلف أوجهه ، رغبة في إحداث تغييرات في الطلب الكلي ، و لقد أسهم التحليل الكنزي في دعم دور الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها في التأثير على حجم الطلب الكلي.

المطلب الأول: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي

يشكل الإنفاق العام جزء هام من الطلب الكلي و انطلاقا من مبدأ " **الطلب يخلق العرض** " فإن لحجم الإنفاق العام دور كبير في التأثير على الطلب الكلي ، و بالتالي على حجم الناتج الوطني.

1- تعريف الطلب الكلي:

الطلب الكلي يمثل الطلب على جميع السلع و الخدمات بمختلف أنواعها، والتي تُكون الناتج الوطني، كما يمثل مجموع المبالغ المنفقة على جميع السلع والخدمات المنتجة في الجسم الاقتصادي، وهذا يعني أن الطلب الكلي ما هو إلا عبارة عن الإنفاق الوطني بمختلف أوجهه.

2- مكونات الطلب الكلي:

الطلب الكلي = الإنفاق الوطني = الإنفاق الاستهلاكي (العائلي)+الإنفاق الاستثماري (قطاع الأعمال) + الإنفاق الحكومي (استهلاكي و استثماري) + صافي الإنفاق الخارجي ، و عادة الفقرات الثلاث الأولى تمثل اقتصاد مغلق، وفي حالة الاقتصاد المفتوح تضاف صافي الإنفاق الخارجي (الفرق بين الصادرات و الواردات).[1]

2-1 **الإنفاق الاستهلاكي**: نظرا لزيادة الحجم النسبي للطلب على الاستهلاك والذي يعتبر العنصر الأول والرئيسي من عناصر الطلب الكلي، إذا يشمل على طلب أفراد المجتمع على السلع والخدمات المختلفة، ويتعلق الطلب على الاستهلاك الكلي بعرض الادخار الكلي ، كما أن المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار هو الدخل المتاح، حيث يتمثل الاستهلاك في جزء من الدخل المتاح الذي يتم إنفاقه على اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية.

2-2 **الإنفاق الاستثماري**: إن الاستثمار ك ثاني مكون لعناصر الطلب الكلي ، يعتبر مكون رئيسي ذلك لأن أي تغير في حجم الاستثمار يؤثر في مستوى الطلب الكلي، و في مستوى الناتج الوطني، كما يمكن أن يؤثر أيضا حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية وبالتالي على الطاقة الإنتاجية

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 99.

للاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما ويتميز الاستثمار بالتذبذب وعدم الاستقرار من فترة لأخرى مما يساهم في تسبب حالات الرواج و الكساد العالمي.[1]

3-2 **الإنفاق الحكومي:** يلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق. وقد أصبح للإنفاق الحكومي دور فعال وحتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل، كما يعتقد الكلاسيكيون، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني ومدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة.[2]

4-2 **صافي الإنفاق الخارجي:** يعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى ، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج بكميات غير كافية من سلع و خدمات ، بمعنى عدم تحقيقها للاكتفاء المطلوب ، و في المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع و خدمات. كما ان صافي الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات يمثل الفرق بين صادرات الدولة وإيراداتها من السلع والخدمات ، بحيث أن حجم صادرات الاقتصاد المحلي للدول الأخرى يعتمد على قرارات الإنفاق بالنسبة لهذه الدول ، والتي تتأثر بحجم دخولهم ، و واردات الاقتصاد المحلي تعتمد بالدرجة الأولى على الدخل الوطني المحلي ، لأن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على حجم الدخل الوطني.[3]

المطلب الثاني: أهمية الانفاق العمومي في النشاط الاقتصادي و محدداته

تعتبر النفقات العمومية من أهم العناصر وأكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم انها تعد أحد مكونات الطلب الكلي والذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو.

1- أهمية النفقات العمومية في النشاط الاقتصادي:

للنفقات العمومية دور فعال في دالة الطلب الكلي فهو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي وخاصة في الاقتصاديات الدول النامية و ذلك بسبب:

1) ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في البلدان النامية.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط2008، ص 80، ص 105.

[2] هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005، ص94،ص95.

[3] و ليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ص ،201.

2) ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول و الراجع إلى:

- ❖ عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار، وخاصة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية بهذه البيئة.
- ❖ ضعف الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية القطاعات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن معظم الاستثمارات تكون موجه للنشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية، والمضاربات في أسواق الأوراق المالية.
- ❖ انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي والذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.
- ❖ ارتفاع نسبة ودرجة المخاطرة وعدم التيقن للمستقبل.

و على هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الانفاق العمومي في الدول النامية .[1]

2- محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي وذلك بتأثيره على مكونات الناتج ، فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية له ، وهي تمثل القدرة الإنتاجية ، أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت ، والعوامل الاقتصادية ، والتي تتناول الطلب الكلي الفعال ، لذلك فإن أثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هاذين العاملين وذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل ، والتأثير على المستوى العام للأسعار. [2]

1- **المقدرة الإنتاجية للمجتمع**: أو ما يطلق عليها بالعوامل المادية للإنتاج، فهي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل ورأسمال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.[3] ويقصد بها كل الممتلكات العينية و الملموسة:

العمالة L : وتمثل القوى العاملة في المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية،

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 144، ص145.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[3] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 621.

التكنولوجيا A : وتتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأسمال.

2- **الطلب الكلي الفعال:** بافتراض ثبات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع من الاستثمار والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي والذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي هذا الذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد،[1] والذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح من خلاله بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية (مبالغ تخصص لإنتاج سلع وخدمات وتستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية وثقافية والتعليم والسكن وغيرها، أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض والشيخوخة والبطالة تؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل : الخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، أي إلى زيادة الناتج الوطني من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد العجز في ميزانياتها و تشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات و تشجيع الاستثمار.[2]

3- نموذج (BARRO 1990) والحجم الأمثل للتدخل الحكومي:

من أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة وأثره على النمو الاقتصادي، هذا الذي خلص الى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص وتستخدمه في عرض وتقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو.

ومن خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج ، وأن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد (g/y) يكون حجمه الأمثل عندما تصبح الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص137، ص 138.

[2] عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والإنفاق**" ، طبعة 1 ،2011 دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ص213،ص 224.

$$(dy/dg = 1)$$

الشكل (1.2): يمثل الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و الإنتاجية الحدية للإنفاق العام

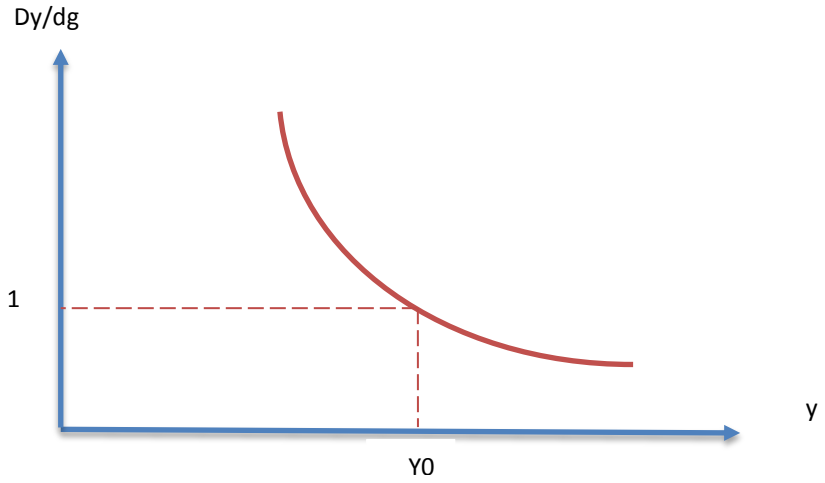

Source: Musa Foudeh, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique, Thèse pour le Doctorat sciences économiques, université de Limoges, 2001, p14.

الشكل (2.2): يمثل الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي

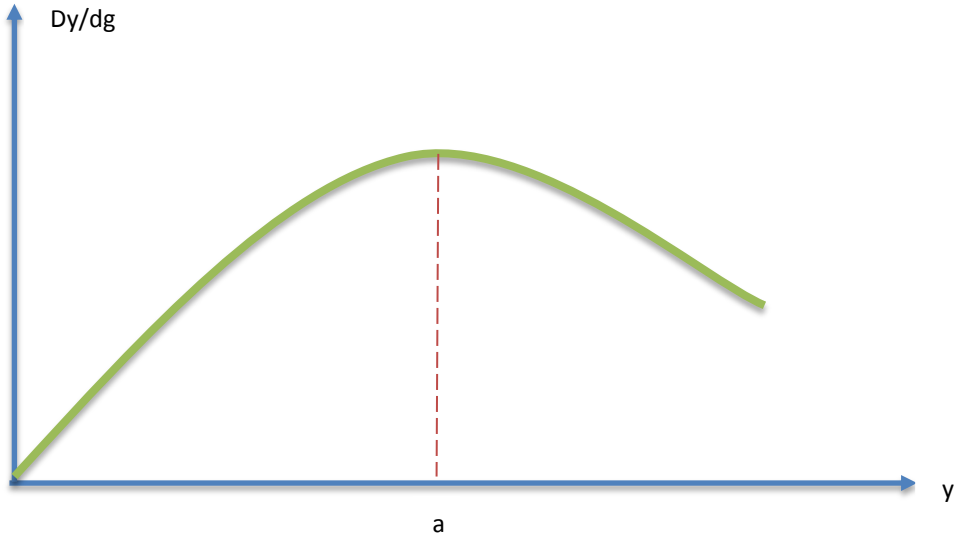

Source : Musa Foudeh, idem, p14.

ووفقا للشكل فإنه عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغير فإن توسع هذا الحجم يزيد من معدل النمو الاقتصادي لما ينتج عنه من التوسع في البنية التحتية

و في المقابل هناك حد إذا تجاوزه التدخل الحكومي فإن ذلك سيصاحبه انخفاض في معدل النمو لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل ويخفض الطلب الكلي و بالتالي سيعيق النمو.[1]

[1] بن عزة محمد، تقييم **أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2014/2001**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، مارس 2013، ص 9،ص 10.

المبحث الثاني :تأثير سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

امتثالا للتحليل الكينزي فإن استخدام الحكومة سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب الكلي وبالتالي على حجم الناتج المحلي.

المطلب الأول: نموذج IS-LM والطلب الكلي:

يعود نموذج IS-LM إلى الاقتصادي البريطاني هيكس سنة 1937 والذي أوضح من خلال أهم أفكار كينز.[1] ، حيث أن نموذج IS-LM يظهر تفسير متميز للنظرية الكينزية والتي موضوعها تبيان ما يحدد الدخل الوطني عند أي مستوى من الأسعار، حيث هذا النموذج يفسر محددات التغير في الدخل على المدى القصير، عند مستوى أسعار ثابت فضلا عن تحديد مصادر حركة منحنى الطلب الكلي[2]، حيث أن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل معا.[3] وبمساعدة المنحنيين IS. LM يمكن تحديد أثر حجم الإنفاق العام على مستوى الدخل الوطني والذي يقوم على فرضيات أهمها:

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- الضرائب والإنفاق العام متغيران خارجيان.
- عدم وجود حركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال (اقتصاد مغلق).
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك إذ يتضمن الطلب على النقود غرض المعاملات والمضاربة.[4]

---

[1] محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004، ص 114.

[2] Gregory N .Mnkiw ,macroéconomie , 6 édition , Boeck, belgique , 2013 , p351

[3] البشير عبد الكريم ،**ملتقى دولي حول أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الإستخدام في الجزائر**، جامعة الشلف ،ص 08.
www.univ-chlef.dz/ar/seminaires…/com_6.pdf(2019/04/30)

[4] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014، ص 140.

1. التوازن الكينزي:

إن أهم ما يميز التحليل الكينزي أنه تحليل نقدي حيث لا يمكن الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و النقدي ،كما قدمته المدرسة الكلاسيكية[1]

❖ **أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج في الأجل القصير**: لقد قام النموذج الكينزي بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ، ومن خلال النموذج الكينزي فإن خفض الإنفاق العام يؤثر سلبا على مجملات الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج، ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والشكل التالي يوضح تأثير الإنفاق العام حيث أن الزيادة في الإنفاق إلى $(G1)$ تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى $(C + I + G1)$ مما يؤدي إلى تقاطع الخط في نقطة أعلى.

الشكل (3.2): يمثل أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي

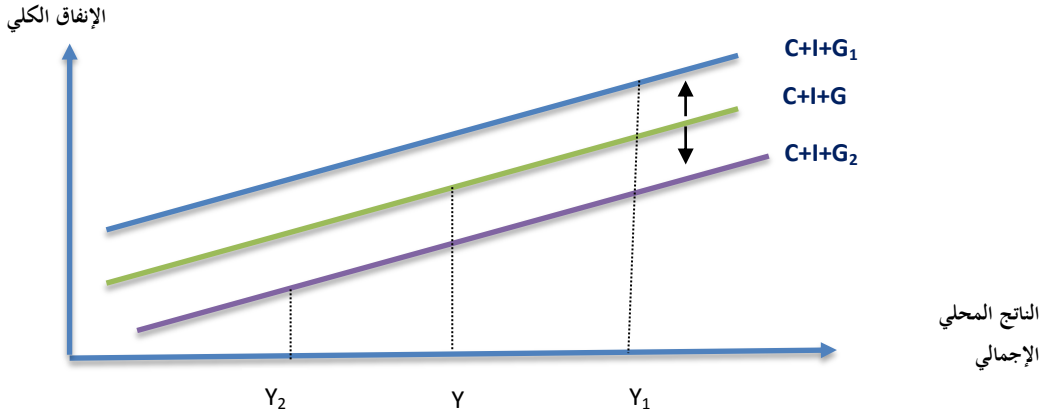

Source: Edwin, Mansfield, **economics principals problems**, decisions, me grew hill, 2000, p186.

وعند خفض الإنفاق العام إلى مستوى $(G2)$ سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي إلى$(C + I + G2)$ وبالتالي تقاطع منحنى الطلب الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق ،بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة

1وشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005،ص 63

الإنفاق العام في الاقتصاد يتم بطريقتين ففي حالة فجوة انكماشية و التي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي و بالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي.

أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي أكبر من العرض الكلي، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ويعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل.[1]

❖ **الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع:** لتأسيس النموذج الكينزي يجب التمييز بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع، حيث أن الإنفاق المتوقع هو مجموع المبالغ التي تتوقع الأسر المؤسسات والدولة إنفاقها على السلع والخدمات، أما الإنفاق الحقيقي فهو مجموع المبالغ التي تقوم الأسر والمؤسسات والدولة بإنفاقها فعلا على السلع والخدمات، والفرق بين الإنفاق المتوقع والإنفاق الحقيقي وهو الاستثمار غير المقصود في شكل مخزون عندما تبيع المؤسسات أقل من توقعاتها هذا المخزون يزيد، والعكس عندما تبيع المؤسسات أكثر من توقعاتها نفس هذا المخزون يصبح أقل، وهذه التغيرات غير المتوقعة في المخزون تسجل في المحاسبة العامة تحت عنوان إنفاق استثمار المؤسسات، ونتيجة لذلك فإن الإنفاق الحقيقي يمكن أن يكون أقل أو أكبر من الإنفاق الحقيقي، وفي حالة اقتصاد مغلق فإن صافي الصادرات يكون معدوم ، والإنفاق المتوقع (PE) هو مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار(I) والإنفاق العام (G) حيث[2]: $(PE = C + I + G)$

❖ **التوازن في سوق السلع والخدمات:** (منحنى IS لـ HANSEN): إن توازن سوق السلع والخدمات يتحقق بالمساواة بين الاستثمار والادخار $(S = I)$ وذلك خلال فترة قصيرة، [3] بحيث يتفق الكلاسيكيون وكينز على أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة ، لكن كينز يختلف معهم حول الادخار الذي يعتبرونه دالة متزايدة في الدخل، وهكذا يصبح شرط التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$I(i) = S(Y) \dots\dots\dots\dots\dots 1$$

، بحيث تعني معادلة التوازن هذه ، أن من أجل كل قيمة لسعر الفائدة (i) هناك مستوى معين للدخل تحقق التساوي بين الاستثمار و الادخار، أي أنه يوجد علاقة بين سعر الفائدة والدخل [4]، ونستنتج من ذلك أن (Y) تنخفض كلما زادت (i) لأن معدل فائدة مرتفع يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي الادخار الذي يكون مساويا له ، حيث تخفيض الاستثمار سيؤدي لانخفاض الدخل وبذلك نستطيع القول أن الدخل

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 142، ص143.

[2] Gregory N,Mankiw ,ibid , p 352.

[3] بريبش السعيد ، **الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،2001، ص 207.

[4] أحمد الأشقر ،**الاقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، عمان ، 2002 ، ص 213.

هو تابع متناقص لمعدل الفائدة هذا التابع الذي يقدم لنا (Y)بدلالة (i) يعرف باسم (IS) أو تابع (HASEN) أي التابع الذي يحقق المساواة بين الادخار و الاستثمار و يتضح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي :

الشكل (2-4) : يمثل منحنى IS

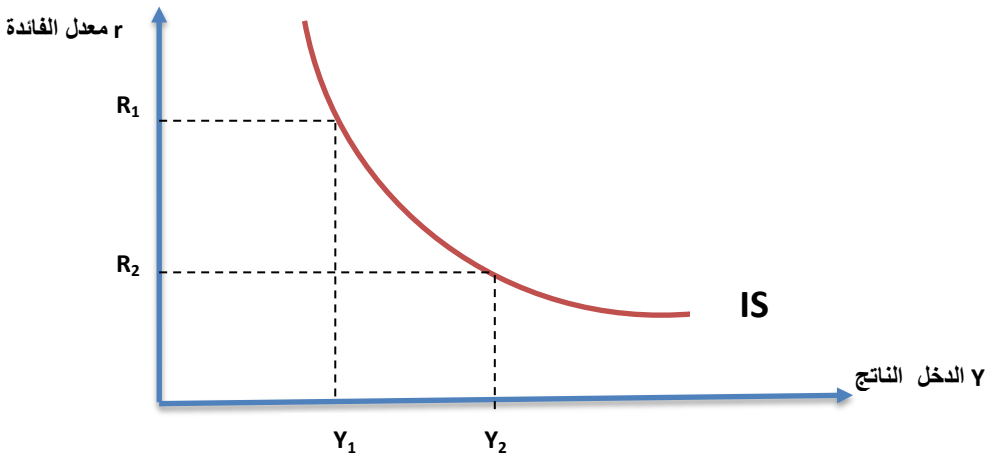

Source: Gregory,Mankiw, ibid ,p320 .

حيث تترجم العلاقة العكسية لمنحنى (IS) بين الدخل و سعر الفائدة حيث أن انخفاض معدل الفائدة من المستوى (r_1)إلى المستوى (r_2)أدى إلى زيادة الدخل نسبة من المستوى (Y_1) إلى المستوى (Y_2).[1]

أ- أثر التغير في الإنفاق العام على الطلب الكلي:

- إن كل العوامل التي تؤثر على الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق العام فهي بذلك تؤثر أيضا على الطلب الكلي ،و بإعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه سيؤدي إلى ازدياد الطلب الكلي و الذي سيعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي باتجاه اليمين و الأعلى كما هو موضح بالشكل (A_1) [2]
- و يلاحظ أيضا أن منحنى (IS) ينتقل للأعلى بجهة اليمين موازيا للمنحنى الأصلي في حال إتباع سياسة مالية توسعية إما بزيادة الإنفاق العام أو التخفيض من الضرائب و يحدث العكس في حالة تخفيض الإنفاق العام ويوضح ذلك في الشكل (A_2)[3]

[1] بريبش السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص208.

[2] أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ،ص 200.

[3] محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004، ص 238.

الشكل (2-5): يمثل أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي

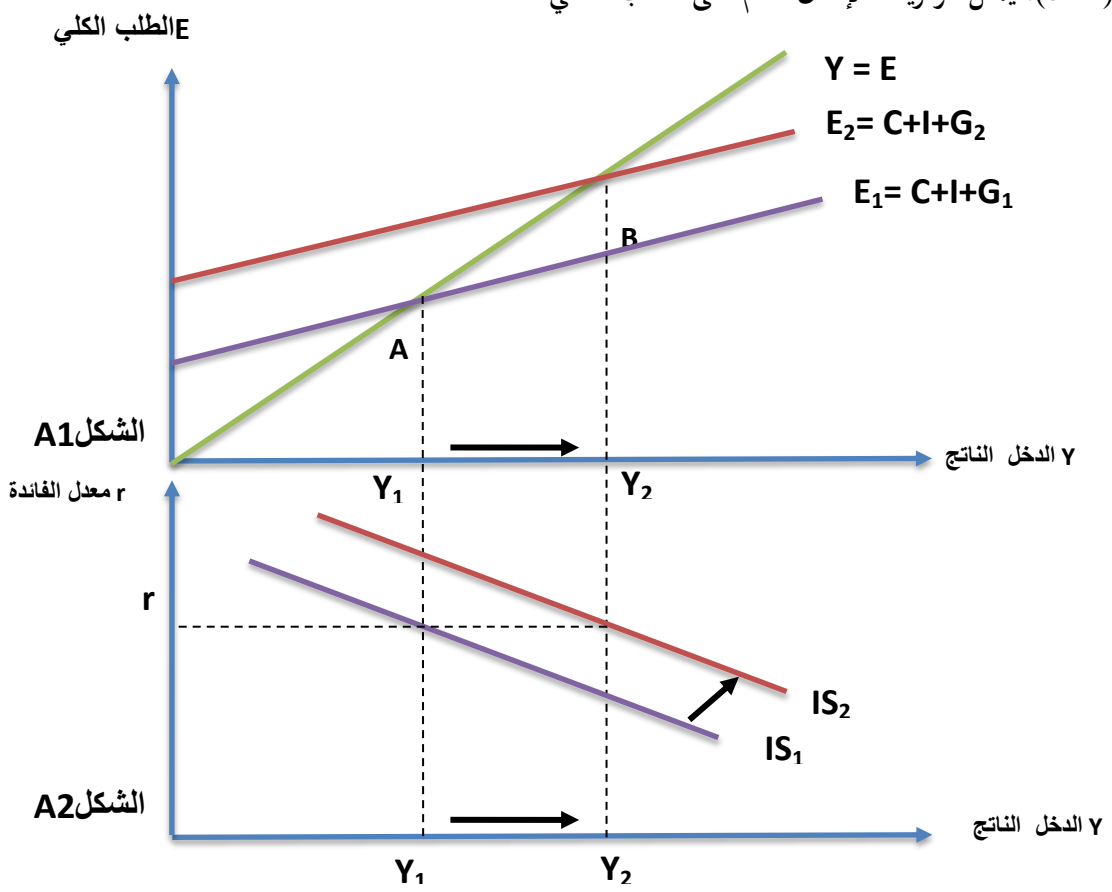

Source :Gregory ,Mankiw,ibid , p319.

أ- **التوازن في السوق النقدي (منحنى LM لـــ HICKS)**: حدث التوازن في السوق النقدي الكينزي عندما يتعادل كل من الطلب على النقود و العرض على النقود عندها يتحدد سعر الفائدة التوازني.[1]

حيث أن سعر الفائدة التوازني يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي على النقود ومنحنى العرض الكلي على النقود، بحيث الطلب على النقود الحقيقية يتغير طرديا مع الناتج الوطني الحقيقي وعكسيا مع سعر الفائدة السوقي، بافتراض ثبات مستوى السعر.

و يوضح الشكل البياني الموالي كيفية تحقيق التوازن في السوق النقدي.[2]

[1] بريبش السعيد ، **الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 216.

[2] محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004، ص 248، ص249.

الشكل (2-6) : يمثل منحنى LM

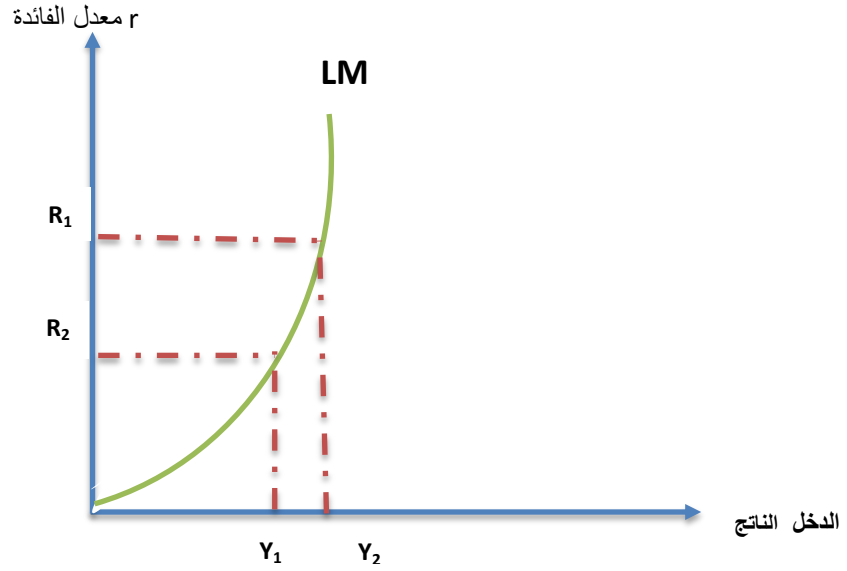

Source : Gregory N .Mnkiw, **idem** ,p325 .

ب- التوازن في السوق النقدي وسوق السلع والخدمات معا نموذج IS-LM:

1- **نموذج IS-LM على المدى القصير:** إن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والسوق النقدي يتحقق عند تقاطع كل من المنحنيين (IS) و (LM) تتحدد من خلال ذلك سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني في نقطة توازنية وحيدة، ويتكون نموذج $(IS - LM)$ من المعادلتين التاليتين:

$$Y + C + I + G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (IS)$$

$$\frac{M}{P} = L(r, Y) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (LM)$$

الشكل (2-7) : يمثل التوازن في نموذج IS-LM

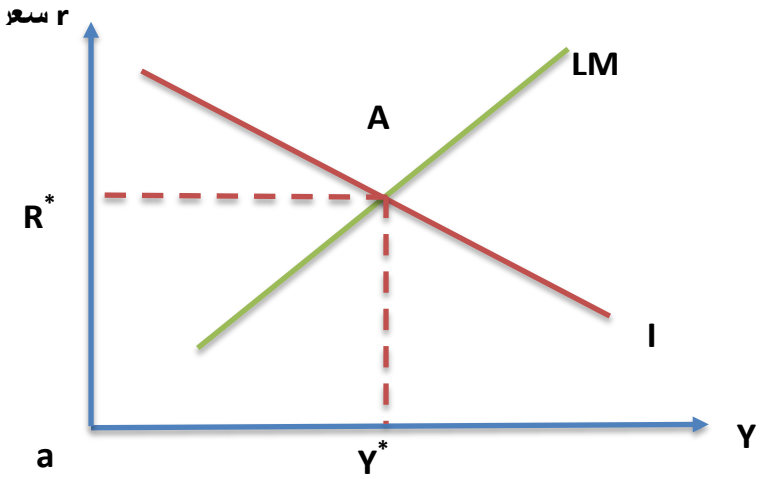

المصدر: محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004، ص258.

ومن خلال هذا النموذج يمكن تحليل الآثار الناتجة عن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام واختبار مدى فعالية هذه السياسة التي تتبعها الدولة ، فبإتباع الدولة سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام ، فإنها بذلك ستؤثر فقط على منحنى (IS) حيث سيتم إزاحته للأعلى جهة اليمين موازيا للمنحنى الأصلي كما يوضحه الشكل الموالي.[1]

الشكل (2-8) : يمثل أثر زيادة الإنفاق العام

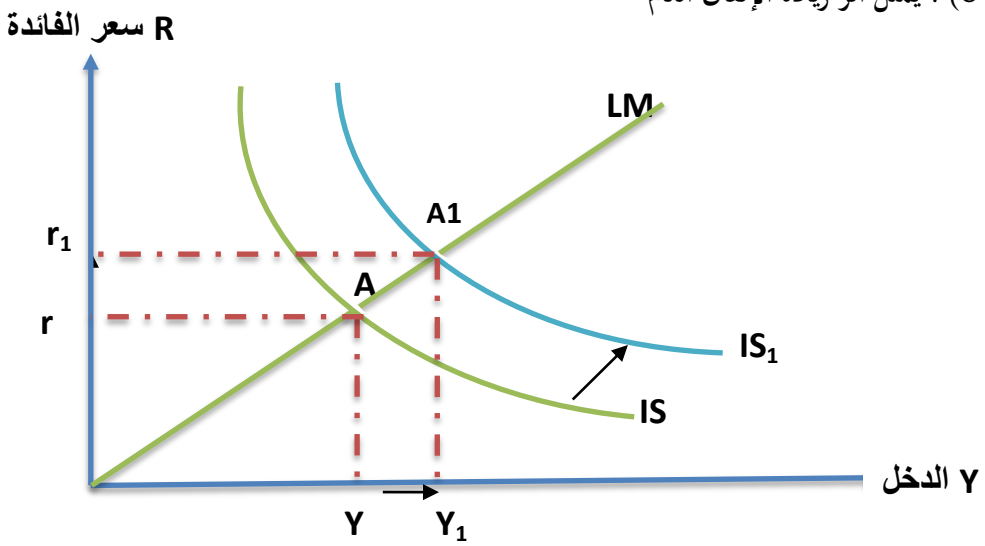

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، المرجع السابق، ص260.

في الشكل السابق نجد أن زيادة الإنفاق العام أدى إلى انتقال منحنى (IS) بالكامل لجهة اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة (A_1) ، و التي تشكل ارتفاع لمعدل الفائدة من (r) إلى (r_1) و زيادة في الدخل من (y) إلى (y_1)[2]، فبإتباع الدولة سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام ، فإنها ستؤثر فقط على منحنى(ΔG)سيحدث زيادة في الدخل بنسبة $(Y\Delta)$ ، حيث أن الزيادة في الدخل تكون أكبر من الزيادة في الإنفاق وفقا لنظرية المضاعف $\left(\frac{\Delta y}{\Delta G} > 1\right)$ ، ومن جهة أخرى فإن الزيادة في الدخل ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب النقدي ، وطالما أن العرض النقدي ثابت فسيحدث بذلك اختلال في التوازن ، وللمحافظة على وضع التوازن يجب تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل ذلك مع العرض النقدي الثابت، وتخفيض الطلب النقدي سيتم عن طريق رفع أسعار الفائدة (العلاقة بين الطلب النقدي وسعر الفائدة هي علاقة عكسية) ، وبهذا نخلص إلى أن زيادة الإنفاق العام بإتباع سياسة مالية توسعية سيؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع أسعار الفائدة.

وفي المقابل سيتم حدوث العكس تماما في حال سياسة مالية انكماشية بمعنى خفض الإنفاق العام وبالتالي سوف ينتقل منحنى (IS) للأسفل باتجاه اليسار موازي للمنحنى الأصلي، كما هو موضح بالشكل الموالي:

[1] محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

2 Gregory N .Mnkiw, **ibid** , p 379.

الشكل (2-9) : أثر انخفاض الإنفاق العام

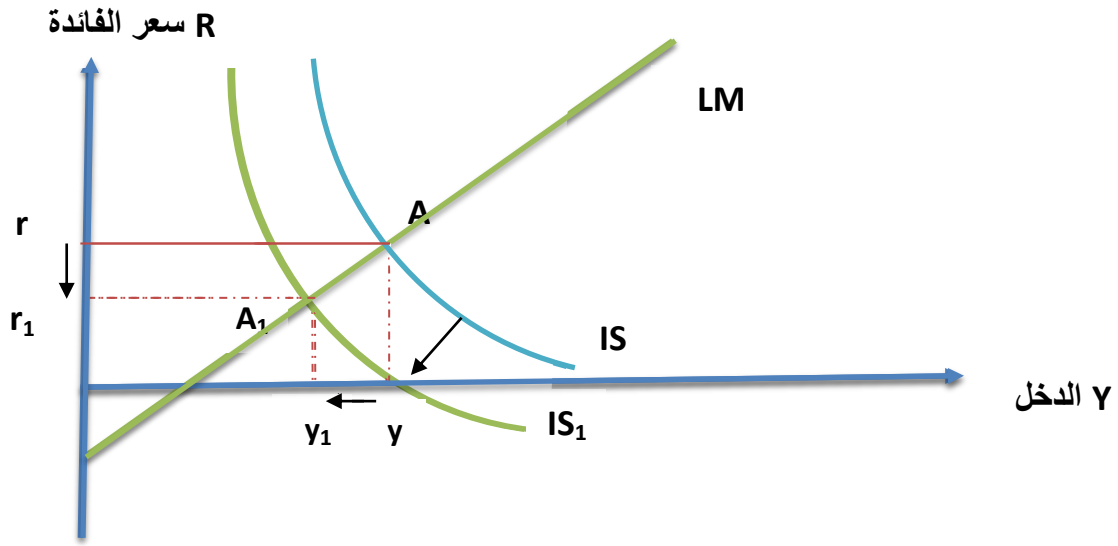

المصدر : محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره، ص 261.

حيث أن انتقال منحنى (IS) يؤدي إلى التقاطع مع المنحنى (LM) في نقطة توازنية جديدة وهي (A_1) والتي تؤدي لانخفاض مستوى الدخل التوازني إلى (Y_1) وانخفاض **سعر الفائدة التوازني** إلى (Lr).

ويعود ذلك إلى أن انخفاض الإنفاق الذي يعمل من خلال المضاعف والذي يؤثر في انخفاض الدخل الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الطلب النقدي (علاقة طردية) ، وبما أن العرض النقدي ثابت وأصبح أقل من الطلب النقدي فإن العودة للتوازن تتطلب زيادة الطلب النقدي عن طريق خفض سعر الفائدة وهكذا نخلص إلى أن خفض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني وانخفاض سعر الفائدة التوازني.[1]

2- **نموذج IS-LM على المدى الطويل**: لقد صمم نموذج IS-LM لتحليل الاقتصاد على المدى القصير في ظل أسعار ثابتة، ولكن الواقع أن تغير الأسعار في المدى الطويل يؤثر على التوازن، وفي هذه الحالة أيضا يمكن تمثيل نموذج IS-LM على المدى الطويل عندما تكون مستويات الأسعار ملائمة لتحقق المستوى الطبيعي للناتج في الاقتصاد.

[1] محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص261.

الشكل (2-10) : نموذج IS-LM

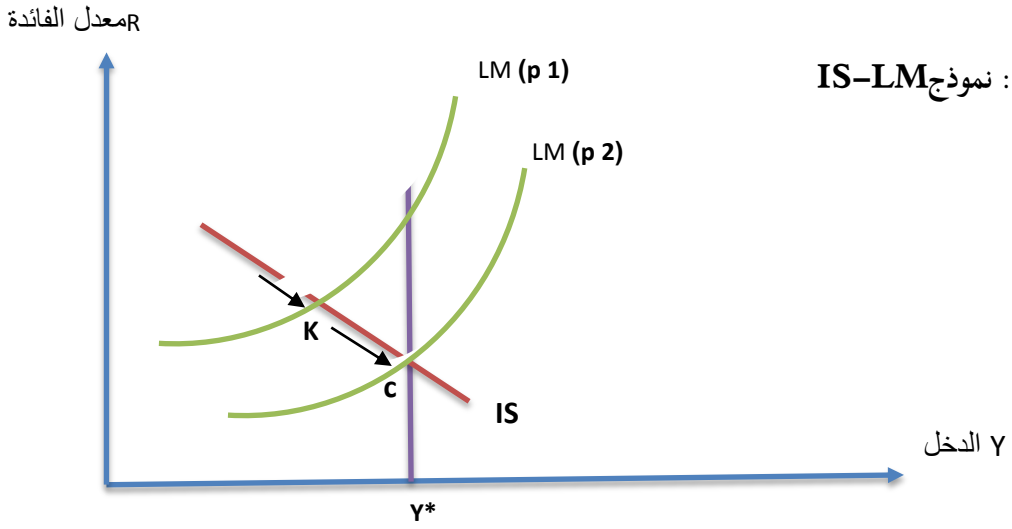

Source: Gregory, Mankiw, Idem, p B392.

الشكل مكون من ثلاث منحنيات لفهم التوازن من المدى القصير للمدى الطويل ، منحنى (IS) و المنحنى (LM) و المنحنى الأفقي يمثل المستوى الطبيعي للناتج. المنحنى (LM) يتحدد عند مستوى سعر معين (p_1)و التوازن في المدى القصير يتحقق عند النقطة (k) و في هذه الحالة فإن دخل الاقتصاد أقل من المستوى الطبيعي .وعندما ينخفض مستوى الأسعار إلى (p_2)، تصبح نقطة التوازن في المدى الطويل (c) ، في نموذج $(IS - LM)$ فإن المنحنى (LM) هو الذي يحدد مستوى التوازن الجديد بفعل تغير الأسعار،[1] حيث أن انخفاض الأسعار ينمي الطلب النقدي الحقيقي، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق خفض أسعار الفائدة أو زيادة الدخل وبالتالي سينتقل منحنى (LM) بالكامل نحو اليمين .[2]

المطلب الثاني: آلية مضاعف الإنفاق العام

يعتبر المضاعف أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي والتي تسمح لمتخذي القرار من تحديد أوضاع الاقتصاد في المستقبل، ووضع السياسات الملائمة ولهذا يرتكز هدف الدراسة على تحليل أثر المضاعف والذي لا يقتصر على مضاعف الاستثمار فقط.

1- مضاعف الإنفاق العام

أ-**مفهوم المضاعف:** يعد الاقتصادي **ريشارد كوهن** أول من تناول مفهوم المضاعف في النظرية الاقتصادية و ذلك بخصوص موضوع تشغيل القوى العاملة المتأثر بتغير الإنفاق الاستثماري[3] ،وذلك من خلال

[1] Grégory N.Mankiw , idm, p 392.

[2] محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 254،255.

[3] هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

نشره لمقال تحت عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة "سنة 1931[1] ، و لخص كوهن هذا التحليل إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة مضاعفة في التوظيف الكلي، و قد جاءت فكرة المضاعف من فكرة **الميل الحدي للاستهلاك** و الذي يشير إلى اثر التغير في الناتج نتيجة للتغير في أحد عوامل الطلب الكلي .و اتسعت نظرية المضاعف ليشمل ليس فقط الاستثمار و الاستهلاك بل أيضا التصدير و الإنفاق العام ، و من هذا المنطلق فإن مضاعف الإنفاق العام هو:

التغير الحاصل في الدخل نتيجة للتغير في الإنفاق العام .

1. فرضيات عمل المضاعف :

1. يفترض كينز لعمل المضاعف مستوى تشغيل أقل من التشغيل الكامل ، و العمل دون التشغيل الكامل يسمح لقطاع الإنتاج من الاستجابة للطلب .
2. ثبات الميل الحدي للاستهلاك .
3. الاستهلاك دالة في الدخل المتاح.
4. اختزال عامل الزمن في عملية المضاعف ، إذ أن التغير السريع في الاستثمار يقود لتغير مضاعف في الدخل .
5. استجابة رأس المال العامل للزيادة في الطلب .
6. ثبات مستوى الأسعار .[2]

يؤثر قطاع الحكومة في النشاط الاقتصادي بطريقتين إما عن طريق **الإنفاق العام** أو عن طريق **الضرائب** .

و لتوضيح أثر نشاط قطاع الحكومة نجد دالة الطلب الكلي (AD) تشمل على الطلب الاستهلاكي الحكومي (G) و الاستهلاك العائلي (C) و الاستثمار (I) و الفرق بين الصادرات (X) و الواردات (M) كما يلي :

$$AD = C + I + G + X - M \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

و الاستهلاك العائلي (C) دالة ليس في كامل الدخل (Y) و إنما في الدخل التصرفي أي الدخل الإجمالي مطروح منه الضرائب أي :

$$C = a + b(Y - t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

(a): الاستهلاك المستقل عن الدخل.

---

[2] Jean-josé Quilès et autres, Macroéconomie **cours méthode exercices corrigés** ,2éme édition, Bréal édition, 2006, p 148.

[2] جابر البشير الحسن ، علي فاطر الونداوي ، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970)** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ،2013 ، ص 33، ص 35.

(b) : الميل الحدي للاستهلاك.

و في ظل توازن اقتصادي على المستوى الكلي فإن الطلب الكلي (AD) يتساوى مع العرض الكلي (Y) في سوق السلع و الخدمات من 1،2 نجد :

$$Y = a + b(Y - t) + I + G + X - M \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

و باعتبار الادخار مستقل عن الدخل نجد:

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + X - M) \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

و يتضح لنا أن أي تغيير في الإنفاق العام يصاحبه تغيير في الناتج .

حيث إذا زادت الحكومة النفقات العامة بمقدار (ΔG)، و تم تمويل هذه النفقات عن طريق الاقتراض من الغير و ليس عن طريق زيادة الضرائب فإن هذه الزيادة في الطلب الكلي ستحدث زيادة في الناتج الكلي التوازني نرمز إليه بالرمز (ΔY) و يكون لدينا : $\Delta Y = \frac{1}{1-b} * \Delta G$

نسمي المعامل $\left(\frac{1}{1-b}\right)$ مضاعف النفقات العامة .

حيث $0 < b < 1$ فإن $\left(1 < \frac{1}{1-b}\right)$ ، مما يدل على أن أي زيادة في النفقات العامة ستؤدي بفعل المضاعف إلى زيادة أكبر منها في الناتج الكلي .

و في حالة إذا ما افترضنا أن الحصيلة الضريبية ترتبط مع الدخل بعلاقة خطية مباشرة من الشكل :

$$T = tY$$

حيث : (t) هو معدل الضريبة

$$Y = a + b(Y - tY) + I + G$$

و من خلال هذه العلاقة نجد أنه كلما ازدادت النفقات العامة بمقدار (Δ) فإن الناتج سيزداد بمقدار $(Y\Delta)$

بحيث : $\Delta Y = \frac{1}{1-b} - bt * \Delta G$

و يكون مضاعف النفقات العامة في هذه الحالة $\left(\frac{1}{1-b} - bt\right)$ أقل من المضاعف البسيط $\left(\frac{1}{1-b}\right)$.[1]

لذا فعندما تزيد النفقات العامة فجزء منها سيوزع في شكل أجور و رواتب و فوائد بحيث سيقومون بإنفاق جزء من هذه الدخول في الاستهلاك ، و ادخار الجزء المتبقي منها وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ، بحيث الدخول الموجهة للاستهلاك تؤدي لخلق دخول جديدة لفئات أخرى و كذلك الجزء الموجه للادخار ينفق منه

[1] أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ،ص 180 ،ص 181.

على الاستثمار و هذا يساهم في مضاعفة نسبة الزيادة في الدخل. [1] و هكذا تستمر حركة توزيع الدخول فيما يعرف بدورة الدخل.[2] :

الشكل (02-11) : دورة الدخل

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل رفعت محجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 213.

من خلال الشكل تظهر الحلقة متكاملة بين مختلف العوامل المؤثرة على النمو فهي تشكل بذلك تكاملا فيما بينها فلا يمكن ان يحدث انتاج بدون استثمار الذي يتأتى في الاصل من الادخار، هذا الاخير الذي يحصل عليه عن طريق الدخل باستهلاك جزء منه وادخار الباقي لسيرورة الالة الانتاجية ، كما لا يمكن ان نحصل على دخل ان لم ننتج او نقوم بعملية الانتاج فبين هذا (الاستهلاك) وذاك (الاستثمار) ، يحدث مايسمى بمضاعف الاستهلاك (**اثر المضاعف**) ومضاعف الاستثمار او ما اصطلح عليه بالمعجل (**اثر المعجل**)

و السؤال الذي يطرح هنا ما هي حدود فعالية المضاعف في التأثير على الناتج المحلي ؟

2. حدود مضاعف الإنفاق العام :

يعد مضاعف الإنفاق العام أداة معقدة تعمل في بيئة أكثر تعقيد ، و قد أُثير النقاش حول فعالية المضاعف في إطار المالية الوظيفية ضمن مجموعة من العناصر:

2-1 **هيكل المضاعف** : بمعني أن الإنفاق العام بمختلف تقسيماته لا تكون له نفس التأثيرات على سلوك الإنفاق الوطني و ادخار المتعاملين ، حيث إذا كانت حصة الإنفاق التحويلي كبيرة في المضاعف ، من كونه يمس شرائح تتميز بإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، في حين أن الإنفاق المتعلق بفوائد الديون ليس له وزن في المضاعف .

[1] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره ، ص 213.

[2] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

2-2 **المستوى العام للأسعار**: فبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن الزيادة في الإنفاق العام لا يكون لها تأثير إلا على الناتج، لكن الواقع يقول أن هذه الزيادة في الإنفاق العام يمكن أن تتسبب في إحداث التضخم ، لذا يجب مراعاة التطورات في الكمية و السعر .

3-2 **افتراض كينز لوجود طاقة إنتاجية معطلة** فالاقتصاد في نظره عند مستوى أقل من التشغيل و الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة للزيادة الحاصلة في الطلب ما لا ينطبق مع الدول النامية .

4-2 **الزيادة الحاصلة في الاستثمار** حسب كينز تقتصر على الكمية الأصلية للإنفاق الموجهة للاستثمار ، و بالتالي لا توجد زيادة متتالية في الطاقة الإنتاجية و أن الدخول الحاصلة التي تترتب عن الإنفاق توزع بين الاستهلاك و الادخار ، و حسب كينز فإن الادخار لا يتحول للاستثمار جديد ، و إنما يعتبر ادخارا قبل التسرب او الإنفاق.[1]

5-2 **برهنة HAAVELMO**: و هي أن الزيادة في الإنفاق العام الممولة بتغير مماثل من الضرائب ، تزيد في الدخل الوطني بنسبة تعادل الزيادة في الإنفاق العام و ليس بزيادة مضاعفة ، و بالتالي التمويل عن طريق الضرائب يضعف بشكل ملموس أثر مضاعف الإنفاق العام .

6-2 و لتفادي هذا القصور عند كينز يجب إدخال عنصر الزمن في التحليل ، و الأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستهلاكي .[2]

3. الفجوات الزمنية وأثر المضاعف :

من المهم أن نتذكر أن الأثر المضاعف سوف يستغرق وقتا طويلا لتدخل حيز التنفيذ الكامل ، وخير مثال هو التحفيز المالي الذي أدخل على الاقتصاد الأمريكي من قبل حكومة أوباما، وقد وضع هؤلاء جانبا عدة بلايين من الدولارات من أجل الإنفاق الإضافي على البنية التحتية ، ولكن هذه المشاريع الرأسمالية يمكن أن تستغرق سنوات لتكتمل، كما.يمكن التأخير في توريد المواد الخام والمكونات وإيجاد العمالة الماهرة والكافية لإنشاء واستكمال المشاريع ،و هذا ما يحد من الأثر الأولي لمشاريع الإنفاق.[3]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

[2] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 154، ص 155.

[3] Geoff Riley ,**The Multiplier Effect** , 9th novembre2014 .
beta.tutor2u.net/**economics**/**reference**/**multiplier-effect** (06/02/2019)

ب- أثر المعجل :

1. مفهوم المعجل :

يرتبط مصطلح المسرع مع اسم J.M.CLARK سنة 1914 و الذي ظهر كأداة قوية في التحليل الاقتصادي[1]، و هو أول من استقدم مفهوم المعجل من خلال نشره لبحثه تحت عنوان " Business Accélération and law of Demand" في عام1917[2]، نقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار ، حيث زيادة الاستهلاك المتتالية الناتجة عن زيادة الإنفاق الأولى تؤدي بدورها للمنتجين إلى توسيع و زيادة طاقاتهم الإنتاجية ، بزيادة رغبتهم و طلبهم على الاستثمار بشراء المعدات اللازمة للإنتاج (السلع الاستثمارية). فالمعجل يوضح إذا نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار ، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية لزيادة الناتج الوطني إلى زيادة الاستثمار بنسبة أكبر ، و يتم احتسابه على أساس النسبة بين **التغير في الاستثمار و التغير في حجم الإنفاق** $(\Delta C)/(\Delta I)$.

و على ذلك يلتقي أثر المضاعف بالمعجل و يرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسب أكبر ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار [3].ذلك لأن **مبدأ المعجل** يعمل على أنه إذا كان الطلب على السلع الاستهلاكية يزيد سيكون هناك طلب على عوامل الإنتاج من آلات و غيرها و التي تذهب لزيادة إنتاج السلع ، و لكن الطلب على الآلات سيزيد **بمعدل أسرع** من الطلب على السلع ، وهذا ما يؤدي إلى **الزيادة في الاستثمار** لإنتاج الآلات الذي يؤدي إلى نشوء طلب على عوامل إنتاج ، أي أن **الزيادة في استهلاك السلع يسرع الاستثمار** الذي يرتكز على الميل الحدي للاستهلاك بشكل ايجابي .[4]

و تتوقف زيادة الاستثمار على ما يلي :

- يتأثر الاستثمار المشتق بكمية رأسمال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية بحيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق .
- توفر طاقة إنتاجية معطلة تسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

و كنتيجة لا بد من الإشارة إلى أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على الزيادة في الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ، بل يتجاوز ذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المسارع بمعنى انه يوجد تفاعل متبادل بين مبدأي

---

[1] **Ma Economics ,multiplier and Accelerator** , Karachi university https://sites.google.com/.../maeconomicsku/.../multipli...(06/01/2019).

[2] هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

3 أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[4]Andrew rose , **The IS_LM model Adding Financial Markets to the real side** , p 14 . faculty.haas.berkeley.edu/arose/macro9.pdf(28/04/2019).

المضاعف و المسرع (المعجل) حيث يُحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية[1] ، وفي ما يلي الشكل التال يوضح ألية عمل المضاعف والمعجل بشكل واضح :

الشكل (02-11) : الية تأثير عمل المضاعف والمعجل من خلال تحفيز الطلب والاستثمار

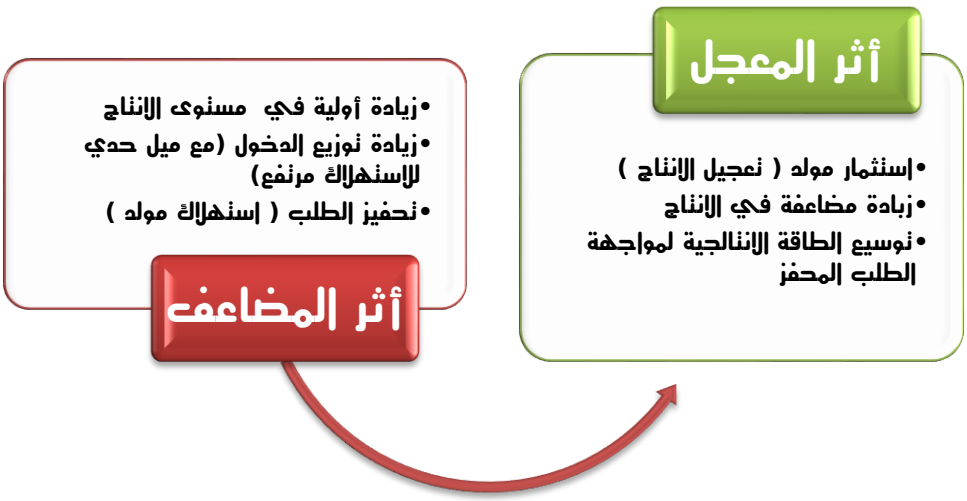

المصدر : يلس شاوش البشير " المالية العامة : المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري " ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص، 66.

2. أثر المزاحمة :

كما أسلفنا سابقا أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج، و بالمقابل أيضا تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة التي يكون لها أثر سلبي على الاستثمار، بحيث تنخفض الرغبة في الاستثمار (زيادة الطلب على شراء سندات الحكومة) ، و انخفاض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام لها أثران متعارضان :

الأول : أثر مباشر و ايجابي يؤدي إلى زيادة الناتج .

الثاني : أثر سلبي غير مباشر يؤدي إلى انخفاض الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري و تحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق النقدية وهذا يطلق عليه **أثر المزاحمة**[2] ، حيث يفسر ذلك بأن **جزء من الإنفاق العام يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص** و يأتي مكانه [3] .حيث لو لم تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة معدل الفائدة فإن زيادة الناتج ستكون من (Y_0) إلى (Y_2) ،إلا أن ازدياد معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1)، أدى إلى

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

[2] أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 339.

[3] Andrew rose , **idem** , p 19 .

انخفاض الناتج من (Y_2) إلى (Y_1) ، و جعل الزيادة الصافية في الناتج من ذلك هي (Y_0) إلى (Y_1) لأن التأثير الذي يحدثه تغير معدل الفائدة على الطلب الكلي يؤدي إلى تخميد الأثر التوسعي للإنفاق العام ، و بالتالي شدة الإزاحة تتعلق بمدى تأثير الإنفاق العام على معدل الفائدة .

الشكل (02-12) : أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج

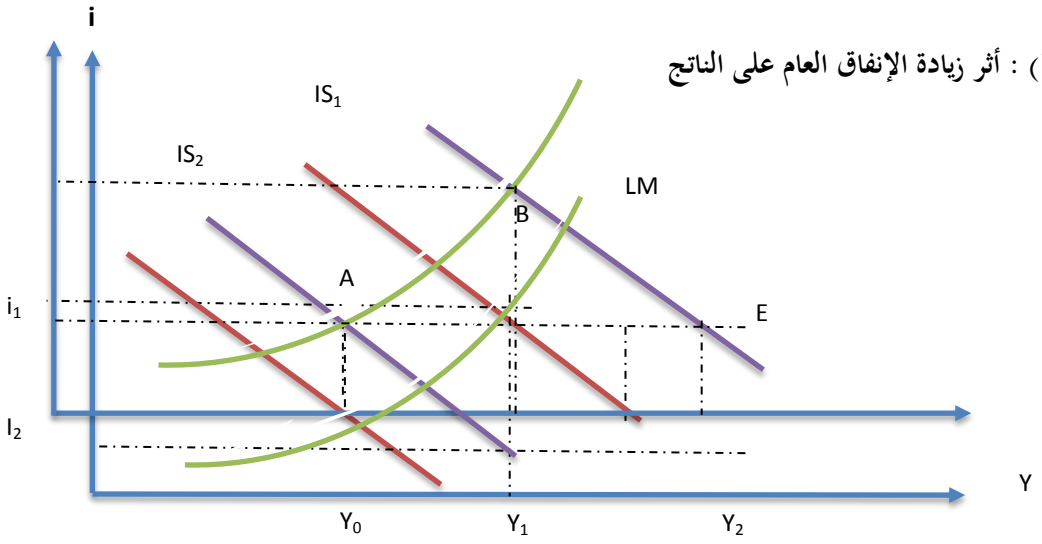

المصدر : أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ، ص338.

و تظل العلاقة بين الإنفاق العام و الاستثمار الخاص موضوع جدل و محل نقاش لكثير من الدراسات الاقتصادية، حيث تشير مثلا دراسة (Mamatzakis,2001) التي أوضحت أن هناك تحفيز من قبل الإنفاق العام لاستثمارات القطاع الخاص، إذا خصص هذا الإنفاق على البنية التحتية [1] و بالتالي يقبل القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع جديدة و هذا ما أكدته دراسة كل من Serven and Solimano 1991 مما يدعم الأثر السابق للإنفاق العام و في المقابل هناك مزاحمة و منافسة بين الإنفاق العام و الاستثمار الخاص على مصادر التمويل، إذا كان الإنفاق العام استهلاكي و تمويل العجز في الميزانية عن طريق الأفراد و الهيئات و الجهاز المصرفي على حساب الاستثمارات الحكومية على البنية التحتية، مما يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص .[2]

[1] حسن بن بلقاسم غصان ، حسن بن رفدان الهجهوج ،**ماهي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي** ،جامعة الملك فيصل، السعودية ، 2009، ص2، ص3.
www.researchgate.net/.../544bd9250cf24b5d6c40909(02/05/2019).

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، دراسة حالة الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد7، 2010/2009، ص 141.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنه كلما كان ميل منحنى (LM) كبير، يكون أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج ضعيف بحيث يكون اثر المزاحمة كبير والعكس عندما يكون ميل منحنى (LM) ضعيف، فيكون أثر المزاحمة ضعيف و أثر الإنفاق على الناتج كبير.

ت- مضاعف الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح :

لقد أصبحت الاقتصاديات الوطنية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي اليوم، مما يترك أثرا على فعالية السياسة الاقتصادية لهذه الدول، حيث تنخفض فعالية هذه السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد مفتوح مقارنة باقتصاد المغلق ، مما نجده يشكل أثر سلبي للواردات على مضاعف الإنفاق العام، لذا وجب خلق تفاعل بين السياسات الداخلية و الخارجية، و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال نموذج مندل فلمنج. [1]

1- سياسة الإنفاق العام في إطار نموذج مندل فلمنج• لاقتصاد مفتوح :

يعتبر نموذج مندل فلمنج امتداد لنموذج IS-LM و الفرق الرئيسي بينهم هو أن نموذج IS-LM يفترض اقتصاد مغلق، في حين نموذج مندل فلمنج يفترض اقتصاد مفتوح، مع حرية تنقل رؤوس الأموال [2] و هو خلاصة أبحاث كل من الاقتصادي "**روبرت مندل** " و الاقتصادي "**ماركوس فلمنج** " عام 1962، بحيث يقوم نموذج مندل فلمنج على أساس اقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالميا وواردات تتسم بالمرونة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، يهدف لتحقيق التوازن على المستويين الداخلي و الخارجي و ذلك باشتقاق منحنى ميزان المدفوعات، و إضافته إلى التحليل السابق لمنحنى IS-LM ، بحيث السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة في حالة اقتصاد مغلق بهدف رفع مستوى النشاط الاقتصادي لا يكون لها نفس الأثر مقارنة باقتصاد مفتوح بحيث تتأثر فعالية سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة بعاملين و هما حركة رأس المال الدولي و نظام سعر الصرف المتبع .

أ- فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت :

أ-1 ضعف حركة رؤوس الأموال :

تتميز هذه الحالة بأن منحنى (B_0) أقل مرونة لسعر الفائدة مقارنة ب منحنى LM و هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحنى (B_0) و هذا ما يلاحظ في الشكل الموالي .

---

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

• اقتصادي كندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999.

[2] Martin Flodén ,**The Open Economy Revisited :The Mundell -Felming Model and the Exchange-Rate Regime** ,Stockholm School of Economics,Paris , January 2010,p 126. www2.hhs.se/personal/floden/.../floden_chapter12.pdf(23/01/2019).

الشكل (02-13) : فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت

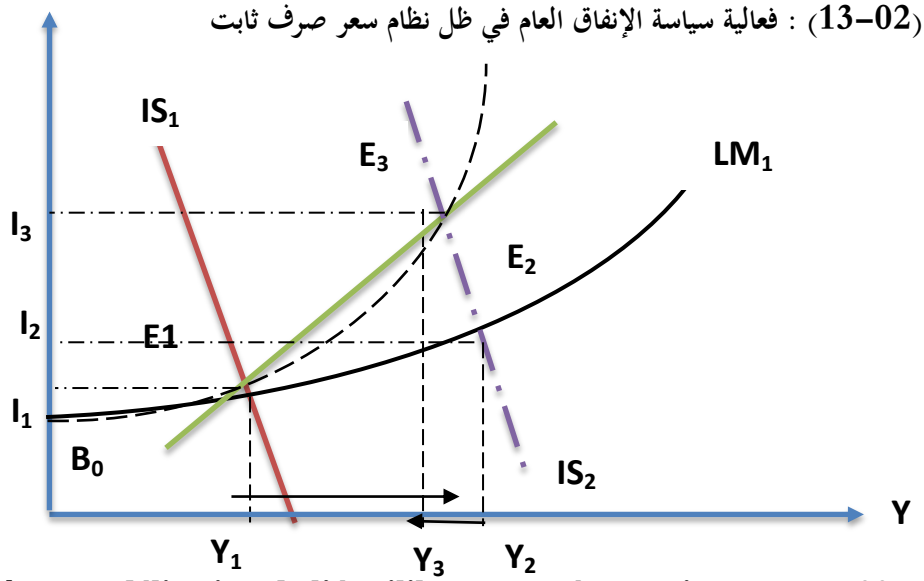

Source : CH Biales , **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, paris,2005 ,p65.

يعبر (Y_1)عن الدخل التوازني الداخلي و الخارجي و هو دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل ، و تهدف الدولة إلى التشغيل الكامل من خلال سياسة انفاق عام توسعية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين فنحصل على توازن جديد عند (E_2) ما يؤدي إلى عجز خارجي، و بما أننا في ظل نظام الصرف الثابت فسينتج عن هذا العجز خروج العملة الصعبة الأمر الذي يؤدي تقليص الكتلة النقدية، و التي تظهر بيانيا بانتقال منحنى LM نحو اليسار فيصل التوازن إلى (E_3) مما يتولد عنه ارتفاع معدل الفائدة والذي ينتج عنه أثر مزاحمة كبير و هذا ما يفسر أن الدخل (E_3) أقل من (E_2) .

ويوجد حالة استثنائية عندما يكون منحنى (B_0) عمودي بمعنى انعدام حركة رؤوس الأموال ففي هذه الحالة هناك أثر مزاحمة كامل و بالتالي لا تتولد أي زيادة في الدخل .

أ-2- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :

تتميز هذه الحالة بأن منحنى (B_0) أكبر مرونة لسعر الفائدة مقارنة بمنحنى LM و هذا ما يفسر الميل الضعيف لمنحنى (B_0)، و هذا ما يلاحظ في الشكل الموالي .

الشكل رقم (02-14) : اثر الزيادة في الانفاق الحكومي

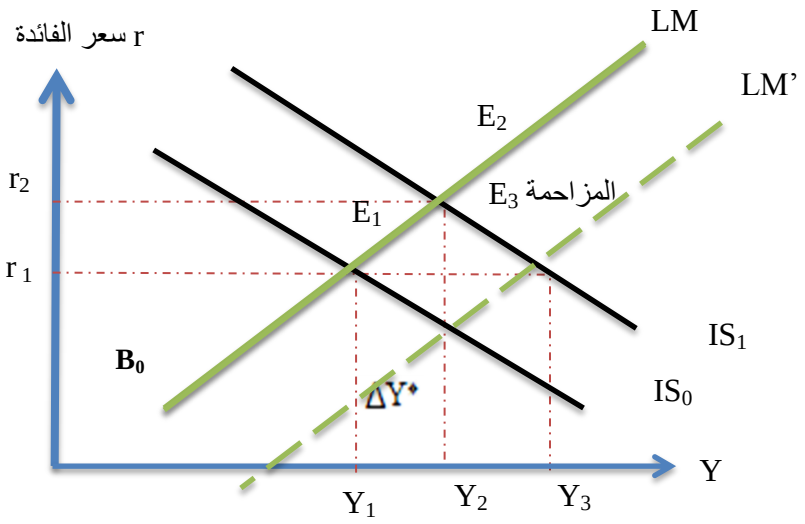

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، دار اسامة للنشر ، الجزائر 2004 ، ص. 273

حيث ينتج عن سياسة الإنفاق العمومي التوسعي في هذه الحالة ، انتقال منحنى IS إلى اليمين عند نقطة التوازن (E_1) التي تمثل نقطة توازن داخلي، لأنها نقطة الفائض الخارجي من كونها أعلى من (B_0)، مما ينتج عنه دخول عملة صعبة، وبالتالي زيادة الكتلة النقدية مما يدفع منحنى LM إلى اليمين نحو النقطة (E_3) بحيث يزيد الدخل بشكل كبير و انخفاض أثر المزاحمة ، لأن زيادة سعر الفائدة أدى إلى جذب رؤوس الأموال الدولية .[1] و نخلص إلى أن سياسة الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح تكون أكثر فعالية و نجاعة في حالة حركة رؤوس الأموال الدولية كبيرة و أكثر مرونة لأسعار الفائدة ما لم تولد تضخم[2] .

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 194، ص195.

[2] طويل بهاء الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

ب- فعالية سياسة الانفاق العام في ظل نظام الصرف المرن :

ب-1 - حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية

الشكل (02-15) : سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال.

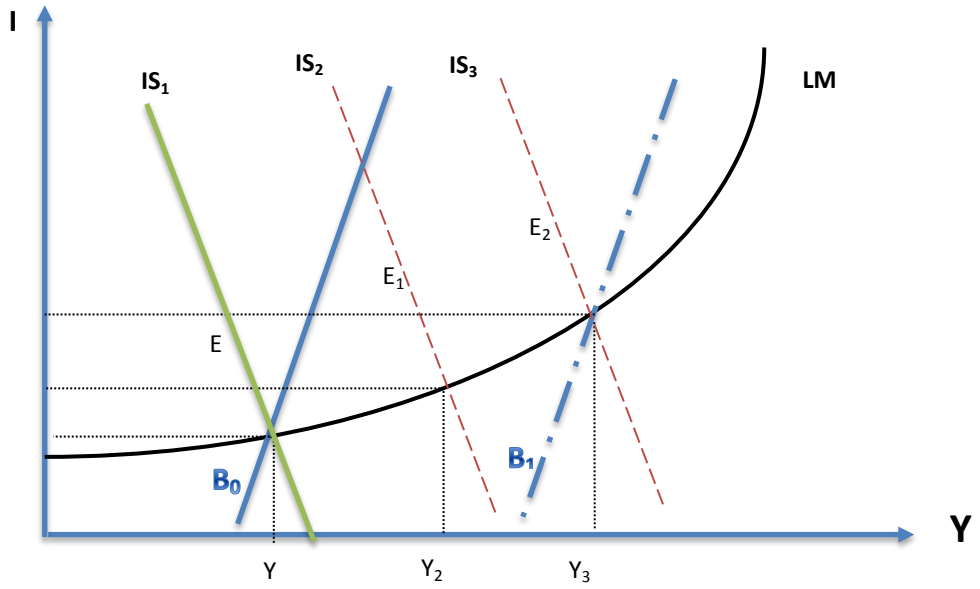

Source : CH Biales ,modélisation de l'équilibre macroéconomique, paris,2005,p67 .

تتميز هذه الحالة من كون أن ميل منحنى (B_0) يكون كبير ،حيث أن منحنى IS ينزاح نحو اليمين عند نقطة توازن جديدة (E_1) بفعل سياسة الإنفاق العام التوسعية و هي توافق عجز خارجي تقع أسفل منحنى (B_0)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة فيتم تشجيع الصادرات و خفض الواردات ما يدفع إلى انتقال منحنى (B_0) إلى الأسفل ، و يتجه منحنى IS نحو اليمين عند نقطة التوازن (E_2) .

و يوجد حالة استثنائية يكون فيها منحنى (B_0) عمودي و انعدام لحركة رؤوس الأموال فيمكن حدوث زيادة كبيرة في الدخل ما يوضحه الشكل السابق .

ب-2- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :

يكون منحنى (B_0) أكثر مرونة لسعر الفائدة من منحنى LM ما يفسر انخفاض ميله.

الشكل (02-16) : سياسة الإنفاق العام في ظل الصرف المرن و حركة كبيرة لرؤوس الأموال .

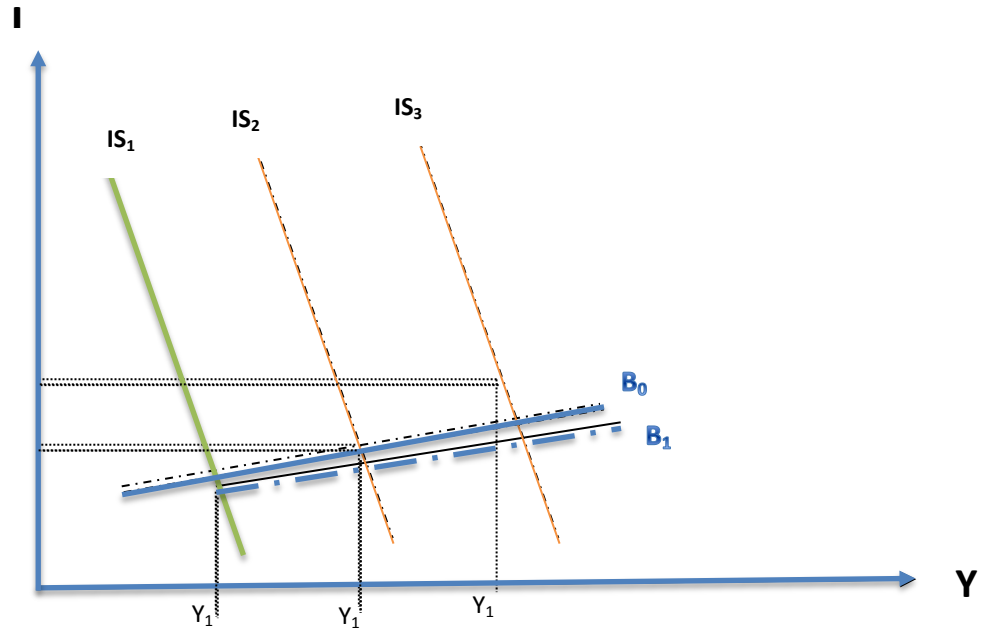

Source ; CH Biales ,**modélisation de l'équilibre macroéconomique**, paris,2005,p67.

ينزاح منحنى IS في الشكل إلى اليمين بفعل سياسة الإنفاق العام التوسعية مما ينتج عنه فائض خارجي عند النقطة (E_1) مما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة الوطنية مما يسهم في تثبيط الصادرات و زيادة الواردات ، مما يدفع إلى انتقال منحنى (B_0) نحو الأعلى و منحنى IS إلى اليسار حتى يصبح التوازن عند النقطة (E_2) فيزيد الدخل في المرحلة الأولى و يعود للانخفاض من جديد .[1]

و نخلص الى انه في اقتصاد مفتوح يُنتهج نظام صرف مرن تكون سياسة الإنفاق العام فيه أكثر فعالية في حالة مرونة رؤوس الأموال ضعيفة لسعر الفائدة و العكس صحيح .[2]

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ص 196 ، ص197.

[2] طويل بهاء الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 258.

المبحث الثالث :فعالية سياسة الإنفاق العام :

إن النمو الاقتصادي المستدام والعادل هو الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام، وتهدف العديد من البرامج العامة على وجه التحديد إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل. ولقد لعبت النفقات العامة دورا هاما في تكوين رأس المال المادي والبشري على مر الزمن.

المطلب الأول: طريقة تمويل النفقات العمومية

لتتبع أثار الإنفاق العام على الدخل الوطني ضروري جدا معرفة مصدر تمويل هذا الإنفاق بحيث لكل وسيلة أثر مختلف عن الأخر .

1- مصادر تمويل النفقات العمومية :

1-1 **عن طريق القروض** : إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض و الإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة الإنتاج الوطني و لا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة ، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار و التضخم.

2-1 **عن طريق الضرائب والرسوم** : إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب و الرسوم ، فهذا النمو من الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل الوطني ، لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين ، و بالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس و الدخل الوطني لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي . بحيث تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض و ميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي و بالتالي خفض الإنفاق الدخل الوطني ، في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل الوطني. [1]

[1] سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى 2011**، دار العجلة ، الأردن ،2011، ص 93، ص94.

المطلب الثاني: إنتاجية النفقات العمومية بالنسبة لأوجهه المختلفة

يمكن للنفقات العامة المناسبة أيضا أن تكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، حتى في المدى القصير، عند حدود البنية التحتية أو القوى العاملة الماهرة، لتصبح وسيلة فعالة لزيادة الإنتاج. ولذلك، فإن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العام [1]

1- إنتاجية النفقات العمومية بالنسبة لأوجه الإنفاق الرئيسية:

تهدف الدولة بسياسة الإنفاق العام إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية و التي سيكون لها أثر زيادة الدخل الوطني، إما بتوجيه مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العام باستغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنية التحتية ، و إما بتوجيه غير مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على معدلات الربح في نوع من الإنفاق أو مكان معين مما يؤدي إلى انتقال هذه الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي . و ذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد المتاحة تحت تصرف الأفراد و كيفية توزيعها بين الاستخدامات المتعددة .

و قد أضافت نظريات النمو الحديثة، الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي في الأجل الطويل بتأثير مختلف أنواع الإنفاق على الإنتاجية و نمو الناتج حيث أن نمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي و العمالة و رأس المال و الإنفاق الحكومي و الذي يؤثر من خلال تدفقاته على مختلف عوامل الإنتاج مما يزيد من إنتاجيتها ،و قد أقرت نظريات النمو الحديثة ** ، بوجود أثر ايجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل حسب نوعية الإنفاق و ليس حسب كميته ، و من هم الأمثلة في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم و البحث العلمي[2].

1. 1 النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية :

إما بتدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في صورة إعانات اقتصادية لغرض اقتصادي معين، فهي تساهم في إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة التي توجه لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد و إنتاج رؤوس أموال عينية معدة للاستثمار ، و بالتالي فهذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي

---

[1] **International Monetary Fund** , Umproductive public expenditures , A pragmatic approach to policy analysis https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../pam4803.htm (11/05/2019).

** ما تعرف ب LES THEORIES DE LA CROISSANCE ENDOGENE التي تبحث في تفسير **النمو الاقتصادي** عن طريق التراكم دون المرور بالعوامل الخارجية ، أهمها نموذج **AK لوكاس Lukas**.

[2] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 146، ص 147.

تزيد من حجم الدخل الوطني و ترفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد ، و في هذا نميز بين اثأر التي تقدمها اعانات الدولة للمشروعات العامة و الخاصة .

أولا: بالنسبة للإعانات الاقتصادية **للمشروعات الخاصة** نميز بين نوعين الأول إعانات تقدم بهدف سد عجز نتج عن نشاط هذا المشروع أو بغرض تشجيعه فإذا كان بغرض تشجيع نشاط معين فتكون إعانة سالبة إذا تمت عن طريق إنشاء فراغ ضريبي حول هذا المشروع مما يجذب رؤوس الأموال ويحفز المستثمرون لهذا النشاط ، أو إعانة ايجابية تضمن حد للأسعار منتجاته أو للأرباح المشتغلين به. أما إذا كان الهدف منها سد عجز المشروع نتيجة نشاط معين فهي موجبة بطبيعة الحال .أما النوع الثاني و المخصص لمساعدة بعض المشروعات الخاصة على تجهيز نفسها بالمعدات و وسائل الإنتاج فتأخذ صورة إعانات ايجابية.

و يكون من أهم أثارها توجيه الاستثمار حسب ما تجده الدولة ملائم لاقتصادها، إما فيما يخص التنمية الاقتصادية أو توازن ميزان المدفوعات و العمل على تكوين رأسمال في هذه القطاعات و بالتالي المساهمة في الحصول على معدل نمو مرتفع .

ثانيا: بالنسبة للإعانات الاقتصادية **الموجهة للمشروعات العامة** و التي لا تسعى دائما من وراء نشاطها إلى الربح ، حتى يتم عرض منتجاتها بأسعار أقل من تكلفتها بهدف تلبية الحاجات الضرورية، من أمثلتها إنتاج مياه الشرب و الكهرباء ،أو التوجه إلى نشاطات اساسية تهدف من خلالها لتحقيق فلسفتها الاقتصادية، فبالنسبة للحالة الأولى أين تنتج الدولة لغرض سد الحاجات الضرورية، فتهدف الدولة من خلالها إلى إعادة التوازن المالي نتيجة عدم التزامها في القيام بالنشاط يبحث عن الربح ،فتتحدد إعانتها بقيمة العجز الحادث فيها و الهدف منها الحفاظ على استمرار النشاط الاقتصادي للمشروعات لما تحققه من نفع عام .أما المشروعات العامة التي تقوم بنشاطات لا تختلف عن نشاط القطاع الخاص فتهدف هذه الإعانات إلى مساعدة هذه المشروعات للاستمرار في هذا النشاط و بمعدل لا يقل عن ما يتطلبه اقتصاد البلد [1].

و يعتبر الإنفاق على البنية التحتية بقيام الحكومة بالاستثمار فيها عاملا محفزا، بحيث يقوم بتشجيع المنتجين للقيام بنشاطاتهم و زيادة إنتاجهم للاستفادة من تلك الخدمات التي تسهل عملهم من خلال تسهيل حركة انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج، و بالتالي فالإنفاق على البنية التحتية يساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص .

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 125،ص 127.

1.1 النفقات الاجتماعية:

تتواجد هذه النفقات في شكلين إما في صورة تحويلات نقدية أو تأخذ صورة تحويلات حقيقية :

بالنسبة للتحويلات النقدية: تكون في شكل إعانات البطالة للضمان الاجتماعي و إعانة دور العجزة و المبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية و العلمية .

أما بالنسبة للإعانات العينية: تكون في شكل سلع و خدمات و يعتبر الإنفاق على الصحة و التعليم من أكثر الإعانات الاجتماعية الحقيقية شيوعا. [1]

فالنفقات الاجتماعية النقدية: هي إعانات تهدف إلى تحويل القدرة الشرائية لفائدة طبقة المحدودة الدخل و بالتالي يزداد ميلها الحدي لاستهلاك السلع الضرورية (بما أنها طبقة محدودة الدخل)، وبالتالي زيادة الطلب عليها ما يصحبه زيادة في الإنتاج لهذه السلع .

أما النفقات الاجتماعية العينية : (تحويلات مباشرة) بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل الإنفاق على الصحة و التعليم مما يرفع من المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال تحسين مستواهم الفني و التعليمي و الصحي و المعيشي و أيضا تمكينهم من تأدية نشاطاتهم بكفاءة أكبر و زيادة قدرتهم على تأدية عملهم بصورة أفضل كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل من خلال تأثيره على العمل الجسمي و الذهني للعامل ، و بالتالي فإن النفقات الاجتماعية العينية تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ .[2]

2.1 النفقات العسكرية :

تعتبر تخصيصات الإنفاق العسكري جانبا مهما و نسبة كبيرة من مجموع الانفاق العام في أغلبية الدول، و يرى الفكر المالي التقليدي أن النفقات العسكرية تصنف ضمن النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، في حين الفكر المالي الحديث يصنف هذه النفقات ضمن النفقات المنتجة [3] .

و نميز بين الأثر الانكماشي للنفقات الحربية على حجم الناتج نتيجة لتحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل و الموارد المادية) لاستخدامها في إشباع الأغراض العسكرية مما يؤثر على إنتاج الأفراد بالانخفاض، و أيضا بانخفاض الاستهلاك من جهة و ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى .

---

[1] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره. ص 122.

[2] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره ،ص 88.

[3] أحمد الأشقر ، مرجع سبق ذكره ،ص 110.

و الأثر التوسعي للنفقات الحربية على حجم الناتج الوطني نتيجة للإنفاق على الصناعات الحربية، و إنشاء الموانئ و المطارات و الطرق و نفقات البحث العلمي في المجال الحربي، و الاختراعات و تصدير الأسلحة بحيث يتولد عن الإنفاق العسكري غالبا تقدم علمي في مستوى الإنتاج ، أدى إلى ظهور اختراعات التي يمكن تطبيقها في الإنتاج العلمي على نطاق واسع ، ما يؤثر بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في تجهيز جيوشها على الاستيراد من الدول الخارجية مما يحدث عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة لصرف جزء كبير من العملات الأجنبية بغرض التسليح من الخارج .

بحيث تتأثر النفقات الحربية بالأوضاع الاقتصادية السائدة ففي حالة العمالة الكاملة فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم، كون هذه النفقات لها أولوية عن بقية النفقات الأخرى لأنها تسهم في الدفاع عن سيادة الوطن ، و في حال نقص التشغيل داخل الاقتصاد فنتيجة للتوسع في الصناعات الحربية و الصناعات الأخرى التي تتوقف عليها، فهي تسهم في الزيادة في التشغيل و القضاء على البطالة و زيادة الإنتاج الوطني [1].

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره ، ص 163.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل أظهرنا أهمية الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي من الجانب النظري بحيث أن أي زيادة في الانفاق العام سينتج عنها زيادة في الطلب الكلي و بالتالي التأثير على حجم الناتج المحلي ، و هذا من خلال التركيز على أهم الدراسات التي تطرقت لتدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام في التأثير على حجم الناتج الوطني .

و قد ساهم التحليل الكينزي كثيرا في إبراز دور الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية من خلال تأثيره على الطلب الكلي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض شرط توجيه الإنفاق العام للمجالات التي تعتبر أكثر إنتاجية مثل الإنفاق على البنية التحتية و الإنفاق على رأسمال البشري ، ويكون ذلك أكثر فعالية إذا كان بالحجم الأمثل الذي يجب أن تتدخل به الحكومة في النشاط الاقتصادي .

و يتم تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يعتمد على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، و يكون ذلك بشكل أفضل انطلاقا من التفاعل بين المضاعف و المعجل و يبقى أثر الإزاحة من أهم العوامل التي تحد من أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث

الجانب التحليلي لتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2017

تمهيد

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى إلى غاية الثمانينات، التي ارتكزت على الاشتراكية وهيمنة القطاع العام في ظل التدخل الواسع للدولة، إلى أن هذه السياسات باءت بالفشل وعانى الاقتصاد من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي و الخارجي بفعل الأزمة النفطية، إثر انهيار أسعار النفط سنة 1986 مما أدخل الجزائر في أزمة حادة أدت بها إلى تبني خيار **اقتصاد السوق** كبديل للاقتصاد الموجه عقب أزمة 1986 .

حيث رافق هذا التغيير قيام الحكومة بسلسلة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية العميقة الذاتية منها إذ انطلقت بوادرها منذ سنة 1986، أو تلك التي جاءت في إطار **الاتفاقيات المبرمجة** و التي استدعت تدخل **صندوق النقد الدولي و البنك العالمي** ، خلال الفترة 1989 الى غاية 1995 عن طريق اتفاقيات الائتمان في اطار برنامج التصحيح واعادة التصحيح الهيكلي .

حيث تبنت الجزائر مع بداية الألفية سياسة **إنفاقيه توسعية** ذات التوجه الكينزي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة كان فيها الإنفاق العمومي أداة فعالة في تنفيذ البرامج والمخططات الحكومية و تحقيق الأهداف التنموية، حيث سنتناول هذا الفصل وفق مخطط الدراسة، بداية التعرض إلى الاقتصاد الجزائري في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، وكذا البرنامج الخماسي 2015-2019 من خلال التطور الحاصل في مختلف المشاريع و البرامج و **تقييم أثر هذه البرامج على معدلات النمو الاقتصادي** و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2019.

وتم تقسيم هذا البحث الي ثلاث مباحث وفق متطلبات الدراسة، اثرنا خلالها مالي :

المبحث الاول : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009.

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).

المبحث الثالث : تقيـيم للمشـاريع التنموية

المبحث الاول : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009.

لقد تبنت الجزائر برامج تنموية متعددة الاوجه تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ اربع برامج تنموية للفترة 2000-2019 ، غير ان دراستنا اقتصرناها على الفترة ما بين 2005 و 2017 ، والتي سيتم على اساسها تقييم الاتجاه الاقتصادي لحصيلة البرامج والمخطَّطات التنموية التي اعتمدتها الجزائرُ خلال تلك الفترة ،

كما ان تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط ، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال خلق استراتيجية حقيقية لتنمية المستدامة حيث أطلقت خطة البرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 بعد عبور البرنامج المخصص للإنعاش الاقتصاد خلال الفترة 2001-2004 وعدم استكمال المشاريع التنموية [1].

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط ، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي و خلق استراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 [2]. وهذا ما سيتم التطرق اليه في موضوع دراستنا :

1- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية و السيولة المصرفية و مؤشرات الديون الخارجية [3]، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

[1] Madjid Makedhi ,**Quel cap pour l'économie algérienne** , in Elwatan .com , 11/04/2019. *www.algerie-dz.com/article2090.html* , le 11/04/2019.

[2] Madjid Makedhi ,**ibid**, **Consulter le** :**15/04/2019**.

[3] **Banque D'Algérie** , **Rapport Annuel** , 2005 , p 4.

أ- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف :

1. **تحديث و توسيع الخدمات العامة** : عن طريق تحسين نوعية و حجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث و تطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي ، و كدعم لنشاط القطاع العام و الخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني .
2. **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية و الأمنية و التعليمية للمواطن.
3. **تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية** : و التي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي ، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي و جذب المستثمر .
4. **رفع معدلات النمو:** إن الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر.

ب- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته و التي بلغت 4203 مليار دج و تم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج و الثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و تحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر ب 1071 مليار دج ، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج و الذي يشمل : [1]

[1] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ،**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013، ص 6.
www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html le (19/03/2019).

الجدول (03-01): توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

القطاع	المبلغ بالمليار دج	القطاع	المبلغ بالمليار دج
السكنات	555.0	أعمال التضامن الوطني	95.0
الجامعة	141.0	تطوير الإذاعة و التلفزيون	19.1
التربية الوطنية	200.0	إنشاء منشآت للعبادة	10.0
التكوين المهني	58.5	عمليات تهيئة الإقليم	26.4
الصحة العمومية	85.0	برامج بلدية للتنمية	200.0
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127	تنمية مناطق الجنوب	100.0
الشباب و الرياضة	60	تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0
الثقافة	16.0	**المجموع**	**1908.5**
إيصال الغاز و الكهرباء للبيوت	65.0	**النسبة**	**%45.5**

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول ، ص 06.

www.premier-ministre.gov.dz/.../ProgCroissance.pdf

1. تحسين ظروف معيشة السكان :

لقد جاء هذا القطاع وفق ما هو موضح في الجدول اعلاه **بالحصة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو** بنسبة 45.5 % أي بمبلغ 1908.5 مليار دج، و هو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية و البشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي ، حيث وبتحسين المستوى المعيشي و توفير قدر من الرفاهية سيكون له أثره على إنتاجية العامل و بالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل ، و قد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة 2005-2009 مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى و يليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية و الثقافية و قد خصص مبلغ 141 مليار دج لصالح التعليم العالي و البحث العلمي وجه لتوفير 231000 مقعد بيداغوجي و انجاز المرافق المصاحبة ،و في إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج من أجل توفير مراكز استشفائي عبر جميع الوطن .

الجدول (03–02) : توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية .

القطـاع	المبلغ (مليار دج)
النقل	700
الأشغال العمومية	600
قطاع الماء (السدود و التحويلات)	393
قطاع تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	**1703.1**
النسبة	**%40.5**

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

2. تطوير المنشآت الأساسية :

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقط خص بنسبة 40.5% أي بمبلغ 1703.1 مليار دج ، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد و عصرنة شبكة الطرق و السكك الحديدية حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج، و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، لما له من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع و إعادة تطوير و تأهيل شبكة الطرقات ، و مبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و 350 محجز مائي بالإضافة إلى انجاز و تأهيل محطات التصفية و حدد مبلغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص و تهيئة المجال و يهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي .

الجدول (03–03) : توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية .

القطاع	المبلغ (مليار دج)
الفلاحة و التنمية الريفية	300
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية	4
المجموع	**337.2**
النسبة	8%

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

3. دعم التنمية الاقتصادية :

يتمحور هذا البرنامج حول خمس محاور أساسية :

1-3 **الفلاحة و التنمية الريفية** : تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ 300 مليار دج رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من أثر على الناتج المحلي وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية و إنشاء أخرى جديدة و محاربة التصحر للتشجيع على الإنتاج و الاهتمام بتربية المواشي و تطويرها .

2-3 **الصيد البحري و الموارد الصيدية** : و قد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري و إنشاء منشآت جديدة للصيد و الصيانة .

3-3 **الصناعة** : و قد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية و الأجنبية .

4-3 **السياحة** : و قد خصص مبلغ 3.2 مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية و ذلك بدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي و إنشاء مرافق إدارية خاصة بها.

5-3 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية : و قد قدر مبلغ 4 مليار دج لدعم هذا القطاع المنتج و الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة حيث توقع انجاز 14 مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 33 دور للصناعة التقليدية،

الجدول (03-04) : توزيع برنامج الخدمة العمومية و تحديثها.

القطاع	المبلغ (مليار دج)
العدالة	34
الداخلية	64
المالية	65
التجارة	2
البريد و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال	16.3
قطاعات الدولة الأخرى	226
المجموع	**203.9**
النسبة	48%

المصدر : برنامج دعم النمو التكميلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

4. **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها** : لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية و تحسين الخدمة العمومية و مواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن ، و تدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات و قد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية :

4-1 العدالة :تعتبر العدالة من أهم مطالب الأفراد و المؤسسات ، كونها تبعث الثقة في المواطن تجاه دولته و تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى إحياء دولة القانون ، لذلك فقد تم دعم القطاع بمبلغ 34 مليار دج لإنشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية .

4-2 **التجارة** : رغبة في تنمية السوق التجارية و تنميته فقد تم دعم القطاع ب 2 مليار دج بهدف انجاز عدد من المخابر و تجهيزها لمراقبة النوعية .

4-3 **المالية** : لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث إدارة المالية بقطاع الجمارك الضرائب و أملاك الدولة .

4-4 **الداخلية** :لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

4-5 **البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال** :لقد خصص هذا القطاع بمبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية و تأهيل محطات الراديو ، وفك العزلة عن البلديات بتشغيل 200000 خط حلقي محلي للراديو .

4-6 **برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال** :لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة و تدارك العجز الحاصل في القطاع .

المطلب الثاني : برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس جميع القطاعات .

و قد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية : **برنامج التنمية البشرية ، برنامج تطوير الهياكل القاعدية ، برنامج دعم التنمية الاقتصادية.**

1-2 **برنامج التنمية البشرية:** كان الهدف من خلال هذا البرنامج تحقيق قفزة نوعية من حيث المنشآت الصحية والتعليمية وتوفير السكن ، وتحسين ظروف معيشة المواطنين بخلق جملة من المشاريع التنموية الهادفة ، ويتضح ذلك بناءا على ببيانات الجدول التالي:

الجدول (03-05) : برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	المبلغ بالمليار دج	أهم المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	300 مدرسة ابتدائية ، 1000 اكمالية ، 850 ثانوية ،2000 متوسطة
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي ،400000 سرير ، 44 مطعم.
الصحة	619	172 مستشفى، 45 مركب صحي ،377 عيادة ،1000 قاعة علاج
السكن	3700	2 مليون مسكن ستسلم 102 منها خلال الخماسي و الباقي بعد سنتين
المياه	2060	35 سد ، 34 محطة تصفية ، 3000 عملية تزويد بالماء المشروب .
التكوين المهني	178	220 معهد ،82 مركز للتكوين، 58 داخلية .
الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغاز و 220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.
الشباب و الرياضة	1130	80 ملعب ، 750 مركب رياضي ، 160 قاعة متعددة الرياضات .
الثقافة	140	40 مركب ثقافي و 340 مكتبة ، 44 مسرح ، 12 معهد موسيقي .
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية و تجويد شبكات بثها .
الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم ، 80 مسجد أخر،17 مدرسة قرآنية .
التضامن الوطني	40	70 مؤسسة لفائدة المعاقين ، 40 منشأة للأشخاص في شدة .
المجاهدين	19	9 مراكز للراحة ، 17 متحف ، 40 مقبرة للشهداء .

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014، ص 32

في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي يقارب 10000 مليار دج للفترة 2010-2014 ما يزيد عن 45 % من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية اثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الاعمار الوطني و الذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته (الابتدائي ،المتوسط، الثانوي ، الجامعي ،التكوين المهني) عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره و التكفل الطبي بإنجاز مستشفيات و عيادات متخصصة و تحسين ظروف السكن و تزويدها بالماء و الطاقة .

2-2 **برنامج تطوير الهياكل القاعدية** : تم تسطير هذا البرنامج بهدف دعم البنى القاعدية ، واستحداث بنى تحتية خدمة للاقتصاد في المستقبل القريب حيث تم ضخ ما يقارب 6400 مليار دينار لتهيئة وتطوير المنشئات القاعدية والجدول التالي يوضح ما تم تسطيره لهذا الغرض .

الجدول (03-06): برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب و ربطها 830 كلم من الطرق و انجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة .
النقل	2800	تحسين النقل الحضري و مد شبكة السكة الحديدية ، تجهيز 14 مدينة بالترامواي.
تهيئة البيئة والإقليم	500	انجاز المساحات الخضراء ،و حماية 1795 مساحة خضراء
المجموع	**6400**	

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص 33

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6400 مليار دج ، وهذا بهدف فك العزلة عن السكان الارياف عبر جميع مناطق الوطن من خلال تطوير المنشآت القاعدية و تعزيزها عن طريق تحسين شبكات النقل و تحديثها ، هذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يشجع على تنشيطه بامتصاص قدر كبير من البطالة ورفع مستوى العمالة من اجل احداث قفزة نوعية في الاقتصاد ،حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل ، إذ ارتكز هذا البرنامج على القطاعات الموضحة في الجدول اعلاه لما لها من أهمية بالغة في استحداث نمو سريع لهذا القطاع .

3-2 **برنامج دعم التنمية الاقتصادية** : جاء هذا البرنامج خدمة للجانب الفلاحي ، ومرعاة التنمية الريفية والصناعية ودعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كذا تحيينا للجانب الثقافي والمعرفي او العلمي بناءا على معطيات الجدول المستخلصة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014.

الجدول (03-06): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

القطاع	المبلغ(مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال مشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة .
التنمية الصناعية	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي ، تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج .
التشغيل	350	استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي ،تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي
المجموع	**3750**	

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014.

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17 % لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار والجدول السابق يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج.

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 فريد من نوعه من ناحية حجم الغلاف المالي الذي لم يسبق للجزائر ان خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي في ظل تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي بلغت 55 مليار دولار سنويا[1] و التحكم في التضخم في حدود (4-5) % و نسبة نمو بين 4 و 5 % و مؤشرات اقتصادية جيدة بالإضافة إلى أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياط صرف معتبر، حيث يهدف البرنامج عموما إلى :

[1] بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص 10 ،ص 11 .algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf le (26-03-2019).

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بالخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بغلاف مالي 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج تعادل 156 مليار دولار[1] التي سبق و ذكرناها.

المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي 2015-2019.

1- برنامج التنمية الخماسي 2015-2019.

لقد مكنت المخططات الثلاثة التي انطلقت منذ سنة 2001 من تحقيق نمو اقتصادي أفضل، وبالتالي احداث نقلة نوعية في النمو الاقتصادي للبلد، وأجرت الجزائر مخططها التنموي (**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**) سنة 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار البترول وندرة الموارد المالية وفي وقت خرجت فيه من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المالية والبشرية، ولم تتمكن حتى سنة 2005 من تعزيز مسار النمو الاقتصادي الذي انطلق سنة 2000 بفضل حجم استثمارات بلغ 200 مليار دولار خصص خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2005 و 2010.

ومكن هذا الحجم الكبير للاستثمارات من تعزيز المنشآت القاعدية الضرورية لنمو الاقتصادي، وتم تسجيل تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات وتحديث الموانئ، وكذا توسيع وتحديث شبكة السكك الحديدية.

وتم إرفاق هذه الحركية بمخطط ثالث بقيمة 286 مليار دولار من أجل الفترة 2010-2014 المعزز ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا.

وسيتم انجاز المخطط الجديد 2015-2019 في إطار معطيات جيدة احتياطات صرف مقدرة بحوالي 200 مليار دولار كما سبق وان اتشرنا اليها، وأصول صندوق تنظيم المداخيل مقدرة بأزيد من 5600 مليار دج و مديونية خارجية منعدمة تقريبا.

ويمنح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة و أصولها المجتمعة في صندوق تنظيم المداخيل فرصة تمويل بروز اقتصاد تنافسي ومنتج في سياق أزمة مالية دولية مستمرة[2].

[1] بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص 2 ، ص3 .algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf le (26-03-2019).

2 http://ar.dknews-dz.com/index.php/nation/actualite/24598-262 consulter le 18/02/2019

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النموّ) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار؛ أي: 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في[1]:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز إذا استكمل جزء منها فقط قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «**عدل**»، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا، كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة؛ كما وان هذه ميزانية تكون في صالح المستجِدّات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا.

- تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغيَة محارَبةِ مشكلة الانجراف خَصَّصت الحكومةُ برنامجاً لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرةً فاكهة.

- ومِن أجل أن تضمن الحكومة موقعَها في السوق العالَمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودِها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات بـــ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة؛ وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

- تزويد 1,5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحولات القوة.

[1] لجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(16) ، 2016، ص306.

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة؛ حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيِّزَ العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.

- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.

- وباعتبار الدورِ المزدوج الذي تلعبُه الصناعات الحرفية؛ باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية ودَورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحيةٍ أخرى، قررت الحكومةُ ضرورةَ وَضْعِ اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

- كما سيتم إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجْل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبِنى التحتية؛ من أجْل ضمانِ استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلباتِ المتزايدة.

- ستواصل الحكومة –من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهِضاب العُليا– إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة métro, tramway et télécabine.

- أما فيما يخص المجالَ البحري قررت الحكومة استلامَ ميناء جن جن والبدءَ في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة ، وتعزيز الموانئ بسُفن جديدة؛ سواء للبضائع أو السكان.

- وسيتم تعزيز الشركاتِ الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

- كما تعتزمُ الحكومة –بغية تحديثِ البِنية التحتية للاتصالات– إلى تعزيزِ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصادٍ قائم على المعرفة والخِبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث **3G+**الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقِّلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع **4G** الذي بالفعل غطى جميعَ المراكز الإدارية من الولايات.

- إن هذا النشر للنطاق العريض والنطاق العريض جِدا سيسمحُ بربط كل المدن، المناطق الصناعية والمؤسسات (التعليمية والصحية) ببعضها، كما ستجسد الحكومة حدائقَ تكنولوجية بكلٍ من عنابة، وهران و ورقلة كما سيشهد أمن المعلوماتِ ثورة كبيرة.

- كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشرِ المتوازن من للنشاطاتِ الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالِح المجتمعات الأكثر حرمانا في العَمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

- سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

- التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صِيَغه، وأكثر مِن 2,2 مليون سكن منها 1,2 مليون في طور الانجاز، كما سيتم تسليم 300.000 سكن في السنة الحالية، و600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا.

- تسعى الحكومةُ إلى (تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه)، وسيتم تشجيعُ التنميةِ المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البِنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية والمؤنثة، كما سيتم اتخاذ تدابيرَ جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات.

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).

تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الإنفاق العام إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس و متابعة النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول : أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009).

بات من المعروف و انطلاقا من التحليل الكينزي أن للإنفاق العمومي أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي، و من هذا المنطلق ستقوم الدراسة على تحليل أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 من خلال النتائج المحققة خلال نفس الفترة لإنتاجية المال العام عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي [1].

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

الجدول (03-08): تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج الوطني خلال الفترة (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6	2,84
معدل النمو خارج المحروقات %	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6	6,46
معدل النمو في قطاع المحروقات %	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	-8.0	0.26-
نصيب الفرد من الدخل الوطني بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	2.710	3.100	3.590	4.190	4.280	/

Source :- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p 190 . - Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 176. consulter le 26/02/2019 .(www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm)-World- bank.

[1] بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

من خلال قراءة الجدول فإننا نجد تطور معدلات النمو الاقتصادي كما يلي :

- حيث انه وكما يوضحه الجدول السابق ، فإن معدل النمو الناتج الداخلي الخام شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وذلك راجع الى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3% سنة 2006 مقارنة بـ 2005 ليعاود الارتفاع مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا وكذا ارتفاع معدل نمو القطاع خارج المحروقات لينخفض بعد ذلك بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات لنستخلص أن متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 هو(2.98%) .

الشكل (3-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

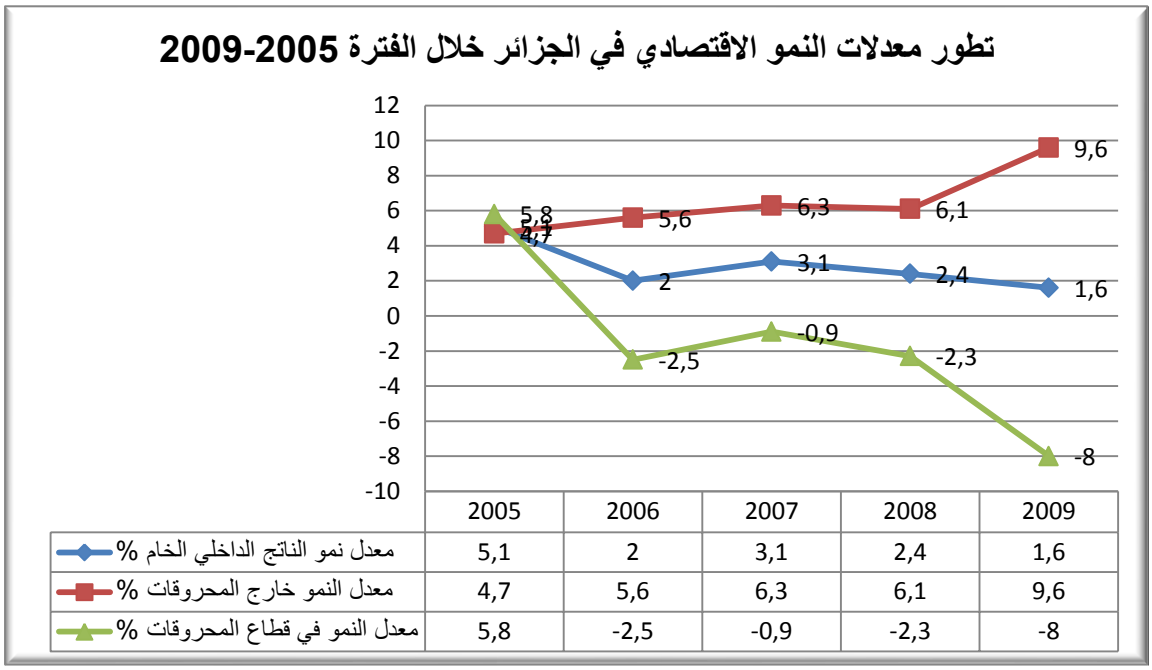

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5,1	2	3,1	2,4	1,6
معدل النمو خارج المحروقات %	4,7	5,6	6,3	6,1	9,6
معدل النمو في قطاع المحروقات %	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-8

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

لقد شهدت الفترة 2005-2009 ارتفاع ملحوظ لأسعار النفط سنة 2005 بنسبة 5.8 % حيث كان معدل النمو مقدر بـ5.1 %، ليعاود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2006 أين بلغ معدل النمو 2 % نتيجة للتراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات بنسبة 2.5- % خلال نفس السنة ، حيث أن مؤشر هذا القطاع قد سجل معدلات نمو سلبية في تحسن بعد 2006 ما ترك أثره على معدل النمو الاقتصادي ، الذي عرف معدلات نمو جد متواضعة.

و خلال نفس فترة الدراسة عرفت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسن لتحقق أقصى معدل لها 9.6 % سنة 2009 إلا أن تأثير قطاع المحروقات كان واضح على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل في المتوسط معدل 1.6 % . و تشير الإحصائيات أن نصيب الفرد من الدخل قد حافظ على وتيرة نمو مستمرة على طول الفترة 2005-2009 حيث تجاوز الضعف سنة 2009 مقارنة بسنة 2005 أين بلغ 4.280 مليار دولار و ذلك نتيجة لنمو الدخل الوطني، في الشكل البياني الموالي تتوضح اكثر:

الشكل (3-2) : معدل نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009 الوحدة%

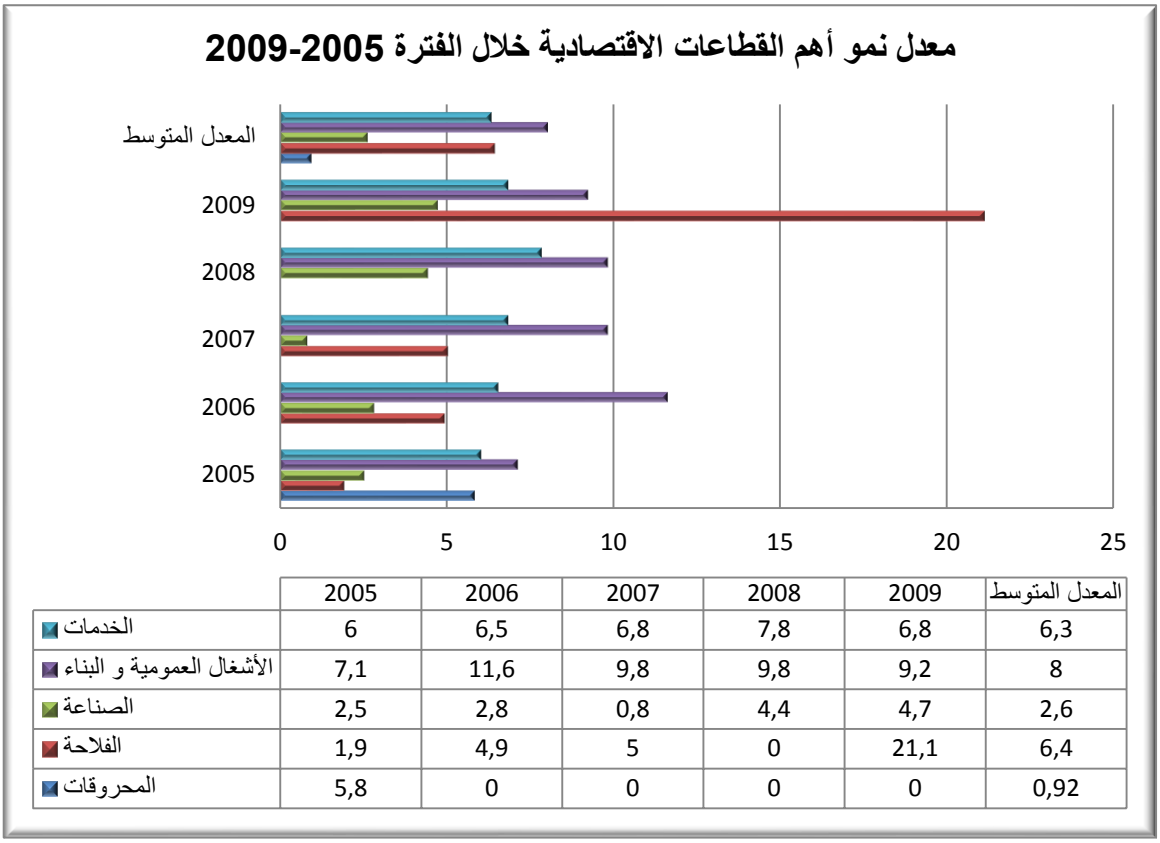

	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
الخدمات	6	6,5	6,8	7,8	6,8	6,3
الأشغال العمومية و البناء	7,1	11,6	9,8	9,8	9,2	8
الصناعة	2,5	2,8	0,8	4,4	4,7	2,6
الفلاحة	1,9	4,9	5	0	21,1	6,4
المحروقات	5,8	0	0	0	0	0,92

- **Source :** Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008** , p 190 . Consulter le 31/03/2019. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm
- Banque D'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2009** , p 164 . Consulter le 31/03/2019. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm
- الديوان الوطني للإحصائيات .

1- **قطاع الصناعة** : يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو و مصدر تحفيز لباقي القطاعات الأخرى فقد عرف معدلات نمو تحسنت في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 لتسجل أقصى معدل لها 4.7 % سنة 2009، كنتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات

العمومية بقطاع الطاقة و المياه و الصناعات الاستخراجية و البناء إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، حيث تم تغطية النقص الحاصل في إنتاج المؤسسات الصناعية العمومية و تدهور القطاع برفع فاتورة الواردات، حيث مازال هذا القطاع يعرف تأخر في مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل (3-3) : مؤشر الانتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2005-2009)

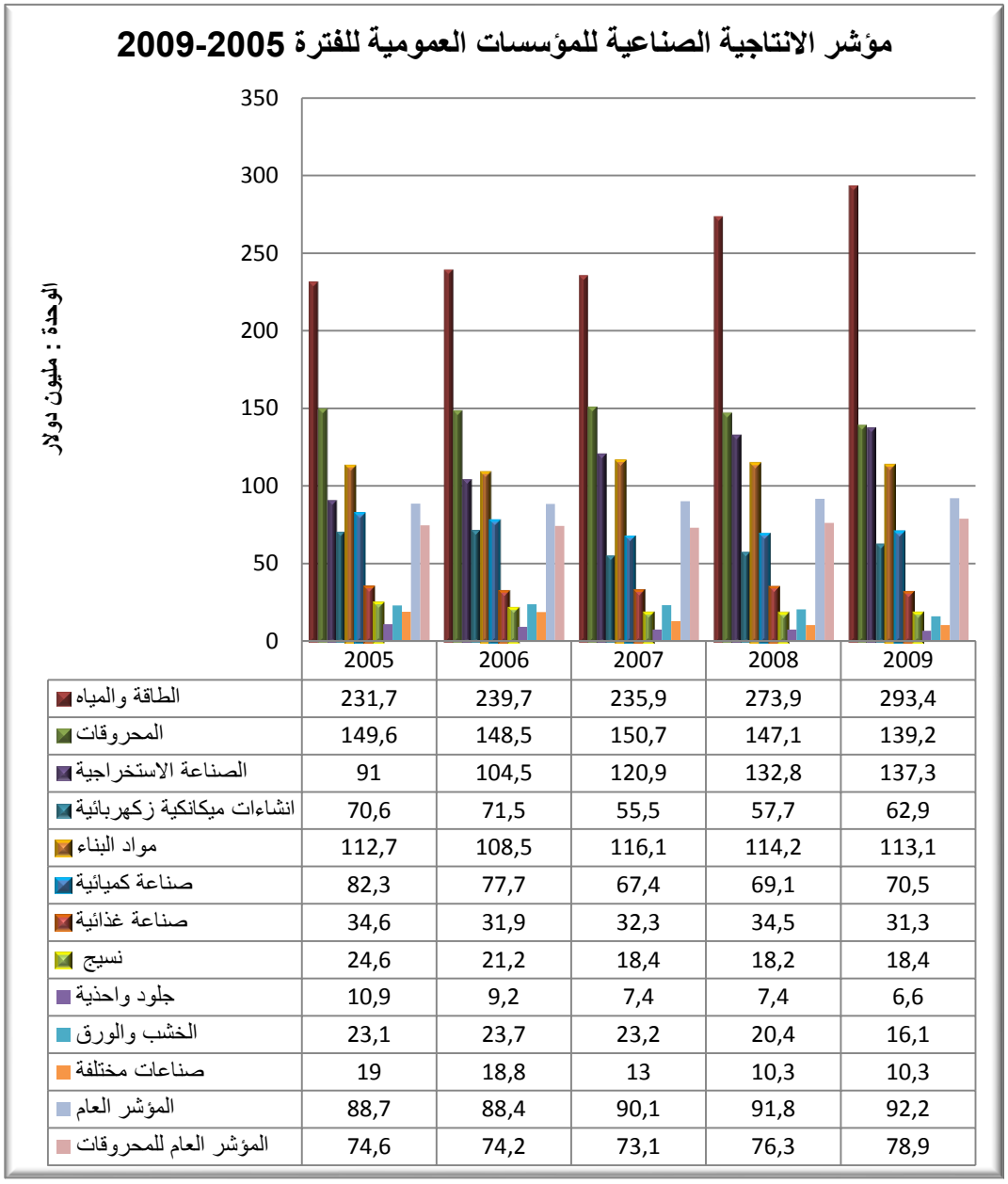

	2005	2006	2007	2008	2009
الطاقة والمياه	231,7	239,7	235,9	273,9	293,4
المحروقات	149,6	148,5	150,7	147,1	139,2
الصناعة الاستخراجية	91	104,5	120,9	132,8	137,3
انشاءات ميكانكية زكهربائية	70,6	71,5	55,5	57,7	62,9
مواد البناء	112,7	108,5	116,1	114,2	113,1
صناعة كميائية	82,3	77,7	67,4	69,1	70,5
صناعة غذائية	34,6	31,9	32,3	34,5	31,3
نسيج	24,6	21,2	18,4	18,2	18,4
جلود واحذية	10,9	9,2	7,4	7,4	6,6
الخشب والورق	23,1	23,7	23,2	20,4	16,1
صناعات مختلفة	19	18,8	13	10,3	10,3
المؤشر العام	88,7	88,4	90,1	91,8	92,2
المؤشر العام للمحروقات	74,6	74,2	73,1	76,3	78,9

Source : Banque D'Algérie année 2008 ;Idem ; P19

2- القطاع الفلاحي :

لتعزيز دعم القطاع الفلاحي فقد خص البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) مبلغ 300 مليار دج للقطاع الفلاحي ما ساهم في تحسن معدلات النمو الفلاحية باستثناء سنة 2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3- % تأثرا بالجفاف الذي عرفته الجزائر خلال تلك السنة ، و عرفت انتعاشا قياسيا سنة 2009 بمعدل 21.1 % خاصة في إنتاج الحبوب و هو معدل متواضع مقارنة بحجم الدعم الذي استفاد منه القطاع ، إلا أنه يبقى أداء القطاع الفلاحي معرض لتقلبات كثيرة لارتباطه بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة .

3- قطاع الأشغال العمومية و البناء:

يعتبر هذا القطاع فعال كونه يساهم بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية و البناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو 8% و يرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في شكل مشاريع مدرجة ضمن برامج هياكل قاعدية و منشآت أساسية و هذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة 2005-2009،

4- قطاع الخدمات:

يمثل قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهمة في الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة سنة 2009 بمتوسط معدل نمو 6.3% ساهم في نموها السريع برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو عن طريق تطويره للخدمة العمومية و تحديثها ، حيث ظهرا جليا أثر رفع الإنفاق الحكومي في تنشيط القطاع من خلال انفتاحه على الأسواق الدولية و تحرير التبادل التجاري و تنميته ، الأمر الذي ساهم في تحسين معدلات نمو قطاع الخدمات .

قطاع المحروقات:

يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى بقطاع المحروقات الذي أصبح أكثر قطاع موجه للاقتصاد ، حيث في نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية عرفت معدلات النمو تراجع و يظهر ذلك في الفترات 2005 ،2006 ،2007، 2008، 2009 و يرجع ذلك إلى الاختلال في العرض و الطلب على البترول نتيجة ضغوطات OPEC مما أحدث تغيرات في أسعار البترول كانت وراء المعدلات السلبية التي شهدها القطاع ، حيث أن ارتفاع أسعار البترول كان المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن القطاع يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج الداخلي الخام فترة الدراسة .

الشكل (3-4): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)

الوحدة : نسبة مئوية

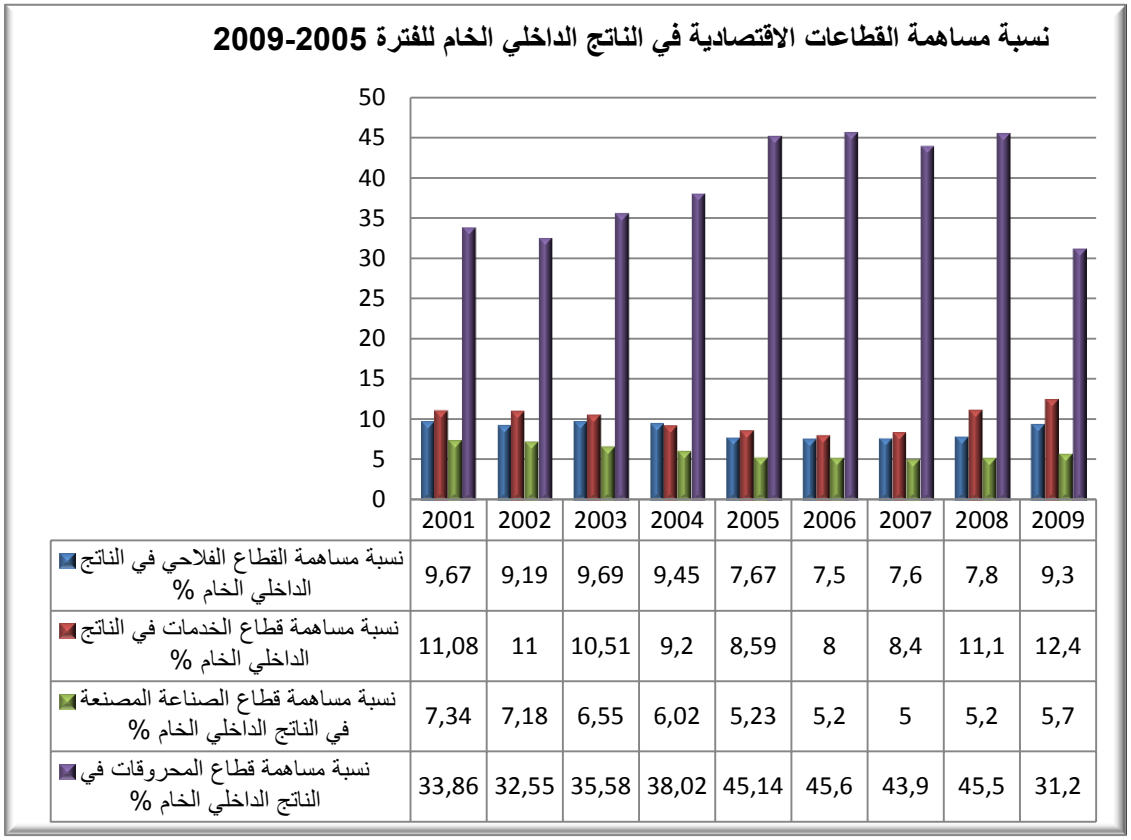

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام %	9,67	9,19	9,69	9,45	7,67	7,5	7,6	7,8	9,3
نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام %	11,08	11	10,51	9,2	8,59	8	8,4	11,1	12,4
نسبة مساهمة قطاع الصناعة المصنعة في الناتج الداخلي الخام %	7,34	7,18	6,55	6,02	5,23	5,2	5	5,2	5,7
نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام %	33,86	32,55	35,58	38,02	45,14	45,6	43,9	45,5	31,2

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على :

- Banque D'Algérie ,**Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008** , p 189 .
-Banque D'Algérie ,**Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005** , p 175 .
- Banque D'Algérie ,**Rapport annuel de la banque d'Algérie 2013** , p 158 . Consulter le 31/01/2019. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm

حيث تبقى النتائج المحققة متواضعة بالمقارنة مع حجم الأموال الموظفة و يبقى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 ضعيفة نسبيا ، باعتبار قطاع المحروقات المساهم الأول في الناتج الداخلي الخام غير مستقر و يرتكز على عوامل خارجية ناتجة عن التغير في أسعار النفط ، بينما عرفت باقي القطاعات نسب نمو جد متواضعة و متذبذبة باستثناء قطاع الأشغال العمومية و قطاع الخدمات عرفا استجابة مرضية لمضاعف الإنفاق العام .

الشكل (3-5): تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص خلال الفترة(2001-2009).

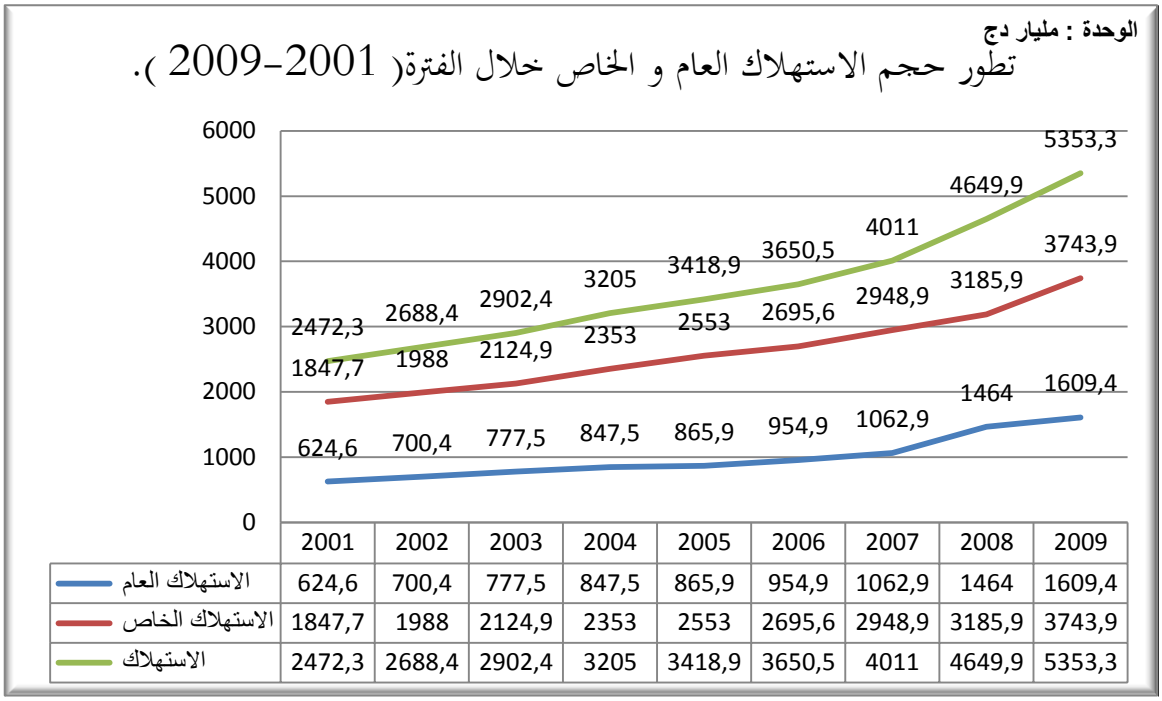

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستهلاك العام	624,6	700,4	777,5	847,5	865,9	954,9	1062,9	1464	1609,4
الاستهلاك الخاص	1847,7	1988	2124,9	2353	2553	2695,6	2948,9	3185,9	3743,9
الاستهلاك	2472,3	2688,4	2902,4	3205	3418,9	3650,5	4011	4649,9	5353,3

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات المرجع السابق(بنك الجزائر لسنوات الواردة) ، **ص 157، ص174، ص 188.**

و يتضح أيضا الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك العام و الخاص ، حيث يمثل الاستهلاك العام جزء مهم من الاستهلاك الكلي و الذي شهد تطور ملحوظ و ذلك راجع إلى حجم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 و التي مثل فيها الإنفاق العام دور رئيسي في دعم الاستهلاك ، و يظهر الاستهلاك الخاص من خلال ما تنفقه الدولة في شكل أجور و رواتب لموظفي الدولة ، بحيث يتم صرف الجزء الأهم من هذه الأجور و الرواتب على الاستهلاك الخاص الذي عرف توسع كبير صاحب التوسع في حجم الدخول حيث يظهر جليا أن إنفاق الدولة على الأجور و الرواتب و دعم الأسعار

الغذائية ينعكس بشكل مباشر على زيادة الاستهلاك الخاص حيث أن سياسة الإنعاش الاقتصادي نتج عنها زيادة في الطلب الاستهلاكي الذي ساهم بدوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة .[1]

الجدول (03–09) : تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة(2001–2009).

الوحدة : مليار دج ، %

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2001	2008	2009
الاستثمار الصافي	1169.3	1402.7	1599	2045.2	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6	4672.6
الاستثمار* العام/GDP	1168.3	1402.7	1599.0	2045.2	2259.0	/	/	/	/
الاستثمار* الخاص /GDP	15.3	14.4	13.2	13.6	10.9	/	/	/	/
الادخار**	1770.8	1812.7	2356	2865	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8	**4614.7**
التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.6	2.5	**3.5**	4.4	**5.7**

Source : * world Bank, Alegria –public expenditure review : assuring hight quality public investement ,Report no 36270 , 2001, p 24
http://www.documents.worldbank.org/curated/en/.../report/36270 , consulter le 19/02/2019.

و بالحديث عن أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر، فقد عرف نمو ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث أن الاستثمار الحكومي الذي يشكل حيز كبير من حجم الاستثمار الكلي يمثل ما يقارب 39.1 % من PIB ، و هذا التطور الحاصل في النفقات الاستثمارية يرجع إلى السياسة الاستثمارية المنتهجة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ، حيث سبق وأشرنا أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي ينتج عنه زيادة في الاستثمار إلا أن هذا لا يظهر جليا على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتمتع بمرونة كافية في الجهاز الإنتاجي و الذي يقوم بتغطية هذا الطلب الاستهلاكي بالاستيراد [2]

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 314 ، ص316.
**المرجع السابق ، ص 157،ص 154، ص188.

[2] لإثبات صحة الفرضية قام الدكتور **وليد عبد الحميد عايب** باختبار النظرية عن طريق **مضاعف الإنفاق الحكومي** و ووجد أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمعدل دينار سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بمعدل **0.471** ، ما يشير إلى انخفاض معامل الانحدار بين الاستثمار و الناتج و بالتالي لا يتوقع أثر كبير للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الاستثمار .

و يبقى الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص مرتبطا بطبيعة الإنفاق و مصدر التمويل ، حيث يعتبر الاستثمار الحكومي في الهياكل القاعدية و البنية التحتية مكملا للاستثمار الخاص لانعدام المنافسة بينهما كونه قطاع غير مربح ويتطلب أموال ضخمة

حيث خلال الفترة 2001-2004 عرفت الجزائر بحبوحة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ما ساهم في تحسن نمو الاستثمار الحكومي و الاستثمار الخاص ما يشير إلى انعدام أثر المزاحمة في تلك الفترة في حين عرفت الجزائر خلال الفترة 2005-2009 استثمارات ضخمة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو تطلبت موارد مالية ضخمة زاحمت الاستثمار الخاص و هذا ما ترك أثره على معدل نمو الاستثمار الخاص مقارنة بمعدل نمو الاستثمار الحكومي .

بينما يلاحظ أن الادخار الوطني عرف انتعاش مستمر على طول فترة 2001-2009 حيث بلغ 4614.7 مليار دج سنة 2009 و هو احتياط مهم يعود الفضل فيه إلى تحسن مداخيل الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة و تميزت هذه الفترة أيضا بمعدلات تضخم مرتفعة طول الفترة 2001-2009 باستثناء سنة 2005 بمتوسط معدل 3.51% ، بحيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي و السيولة المفرطة من أهم العوامل المسببة لارتفاع معدل التضخم في الجزائر الذي بلغ أقصاه سنة 2009 بمعدل 5.7% حيث أن زيادة الطلب الاستهلاكي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حسب (قانون العرض و الطلب) .

كما يمكن ايضاح تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2009 من خلال الشكل البياني الموالي :

الشكل (3-6): **تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005–2009**

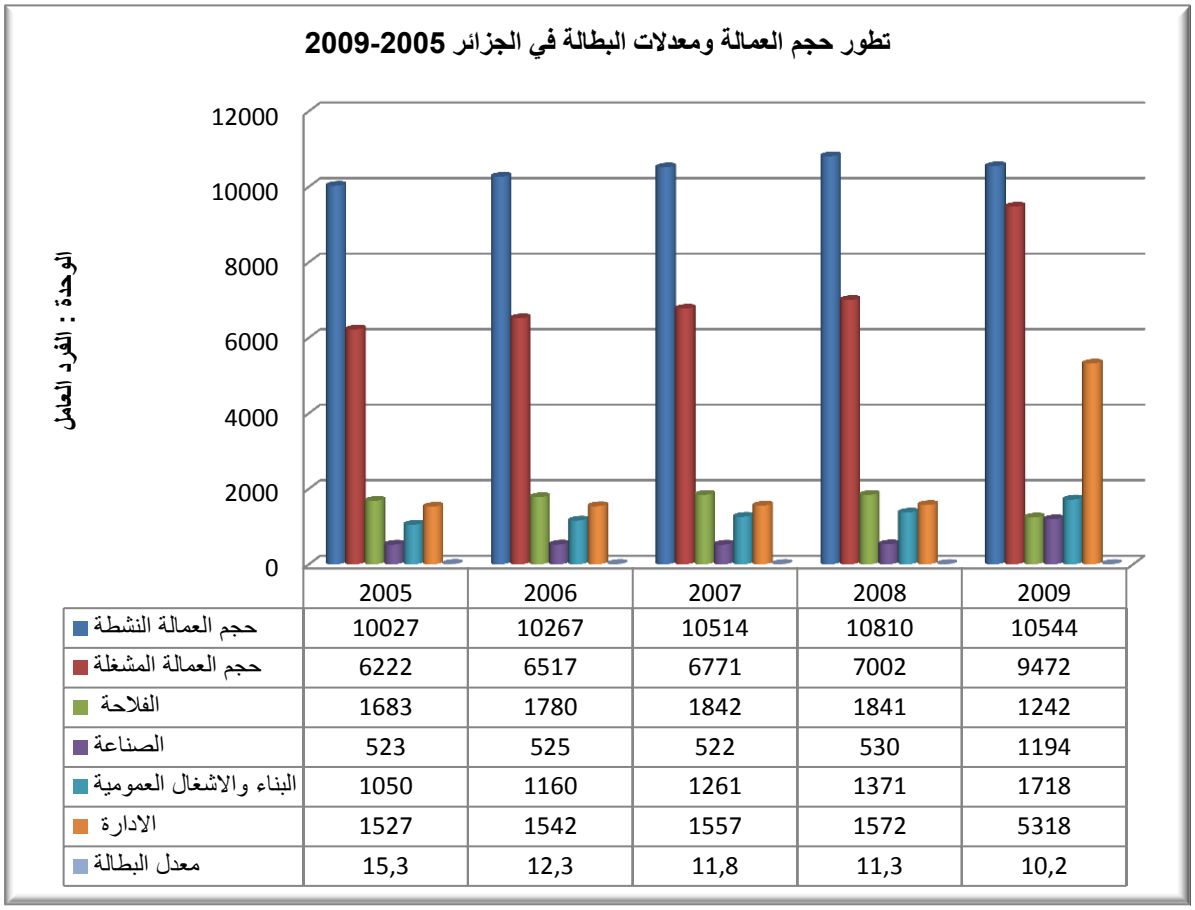

	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10810	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	1194
البناء والاشغال العمومية	1050	1160	1261	1371	1718
الادارة	1527	1542	1557	1572	5318
معدل البطالة	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2

Source : Banque D'Algérie 2008 ; ibid. P 180 ; P 194

و يلاحظ أيضا خلال السنوات الأخيرة تحسن في معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة ، بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حيث أن مباشرة الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي ساهم بامتصاص البطالة كون إنشاء هذه المشاريع يتطلب المزيد من القوى العاملة والتي ارتفعت نسبتها سنة 2009 مقارنة ب سنة 2005 الى 10544 فرد عامل المشغلة منها بلغت 9472 ، بينما يبقى قطاع الفلاحة يوفر مناصب شغل متذبذبة ظرفية كنتيجة لتأثر القطاع بالمناخ، بينما عرف قطاع الصناعة نسب عمالة مرتفعة خلال السنة الاخيرة 2009 ن وكذا بالنسبة لقطاع الاشغال والبناء سنة 2009 وصلت الى 1718 فرد عامل والادارة الى 5318 من نفس السنة 2009 ، اذا مما يلاحظ انخفاض نسبة البطالة في مختلف القطاعات مقارنة بسنة 2005 حيث قدر بـ15.3 % لينخفض الى 10.2 سنة 2009 .

و هذا ما يعكس أهمية مساهمة الإنفاق الحكومي في زيادة نسبة التشغيل و امتصاص البطالة حيث تبقى معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط بالدرجة الأولى بحجم التدخل الحكومي .

الجدول(03-10): تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2001-2009)

الوحدة : مليار دج

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008	2009
الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1805.1	2286.3	3355	3895.7	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	219	222.8
الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1863.5	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	565.7	694.5

Source : ONS ,L'Algérie en quelque chiffres, Resultat2001-2009 , N 40,Edition 2009-2010 .

و لتتبع أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الواردات نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع فاتورة الواردات و ذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الناجم عن نمو العمالة نتيجة ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و استجابته للطلب المحلي ما يؤدي إلى تسرب رأس المال الذي تترجمه قيمة الواردات التي سجلت تزايد مستمر في جانب السلع و الخدمات على طول الفترة 2001-2009 ، حيث أنها انتقلت من 930.7 مليار دج سنة 2001 لتبلغ 3583.8 مليار دج سنة 2009 أي أنها ارتفعت حوالي أربعة أضعاف و تشكل قيمة السلع منها 80.62 % كنتيجة لارتفاع الطلب الاستهلاكي للمواطن ،أما الصادرات فلم تعرف تغيير كبيرحيث بلغت 3524.4 مليار دج سنة 2009 و التي ترتكز بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي تشكل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري المرهون بأسعار النفط و عجز الدولة على تنويعه .

المطلب الثاني: أثر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي و تحسين ظروف المعيشة ، مواصلة استخدامها أوجه الإنفاق المختلفة ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية.

2- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول الموالي يوضع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014.

الجدول (03-11): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014 .

الوحدة %

المؤشـــرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	0.6-
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء و الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5

Source : - Banque d'Algérie , op-cit , p 159 .
Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie , 2014 , p 151.

بناءا على معطيات الجدول نوضحها في الرسم البياني التالي :

الشكل (3-7): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2014 الوحدة: %

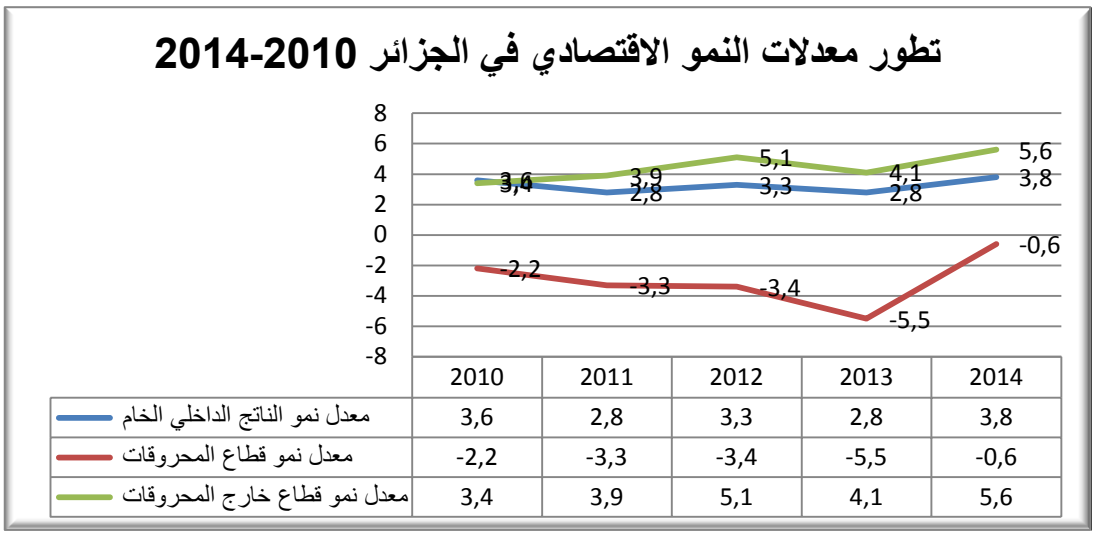

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6 %سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 % سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 ولو ورد فيها تذبذب طفيف ، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس بمستوى تدريجي في الارتفاع الذي سجل خلال الفترة السابقة .

الشكل (3-8): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2010-2014 .

(الوحدة %)

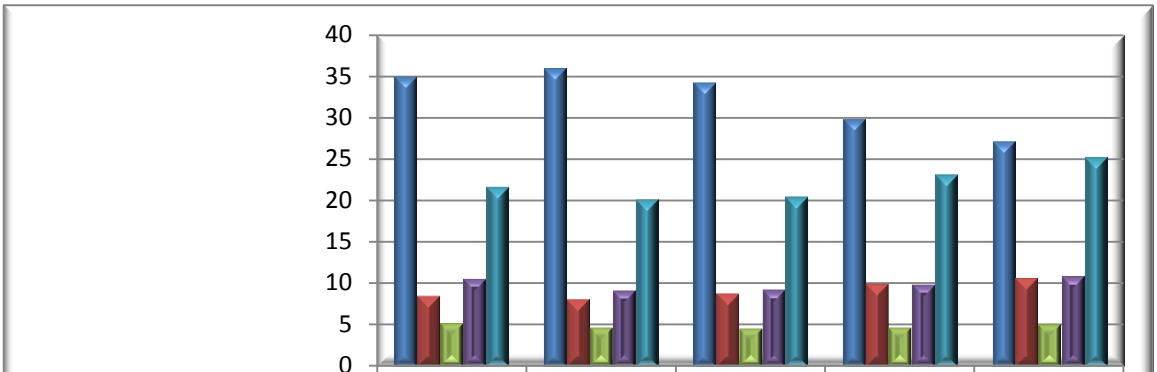

	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	34,9	35,9	34,2	29,8	27,1
الفلاحة	8,5	8,1	8,8	9,9	10,6
الصناعة خارج المحروقات	5,1	4,6	4,5	4,6	5
البناء و الأشغال العمومية	10,5	9,1	9,2	9,8	10,8
الخدمات خارج الادارات العمومية	21,6	20,1	20,4	23,1	25,2

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات المرجع السابق (بنك الجزائر2015)، ص 150.

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من PIB سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من **PIB** (الناتج الداخلي الخام) حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين ، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27.1 % إلى 35.9 % من PIB بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع ، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب **5%** فقط و هي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح مساهمته بين 8 % إلى **10%** من PIB برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن انتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية و حجم المغياثية .

الشكل (3-9) : تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر للفترة (2010-2014)

(الوحدة مليار دج)

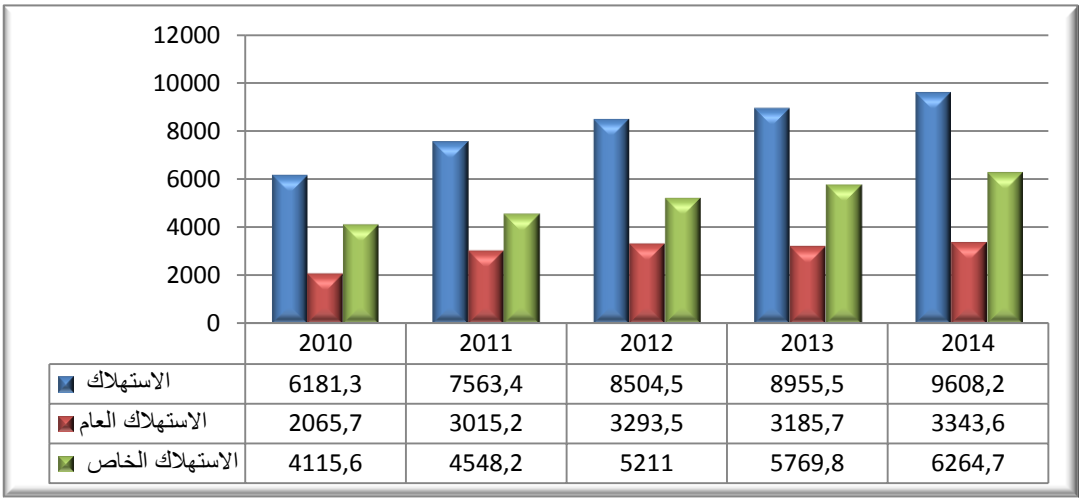

	2010	2011	2012	2013	2014
الاستهلاك	6181,3	7563,4	8504,5	8955,5	9608,2
الاستهلاك العام	2065,7	3015,2	3293,5	3185,7	3343,6
الاستهلاك الخاص	4115,6	4548,2	5211	5769,8	6264,7

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع السابق (بنك الجزائر 2015) ، ص 149.

أما من ناحية تأثير البرنامج الخماسي على الاستهلاك خلال الفترة 2010-2014 فيلاحظ أن حجم الاستهلاك قد تضاعف سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 ، بمبلغ 9608.2 مليار دج ، حيث يبقى الاستهلاك الخاص يساهم بأكبر بمبلغ 6264.7 مليار دج مقارنة بحجم الاستهلاك العام الذي بلغ حجمه 3343.6 مليار دج، حيث أن دعم الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية بأوجه الإنفاق المختلفة ساهم في زيادة حجم العمالة و بالتالي زيادة حجم الدخول مما رفع من حجم الإنفاق بشقيه العام و الخاص .

حيث يظهر جليا أثر برامج الإنفاق العام على نمو حجم الاستهلاك و تنشيط الطلب الاستهلاكي إلا أن فعاليته غير مكتملة كون أنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية استحواذ و تغطية هذا الطلب المتزايد .

الشكل الموالي يوضح أكثر تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

الشكل (3–10) : تطور الاستثمار و الادخار في الجزائر خلال الفترة (2010–2014).

الوحدة :مليار دج

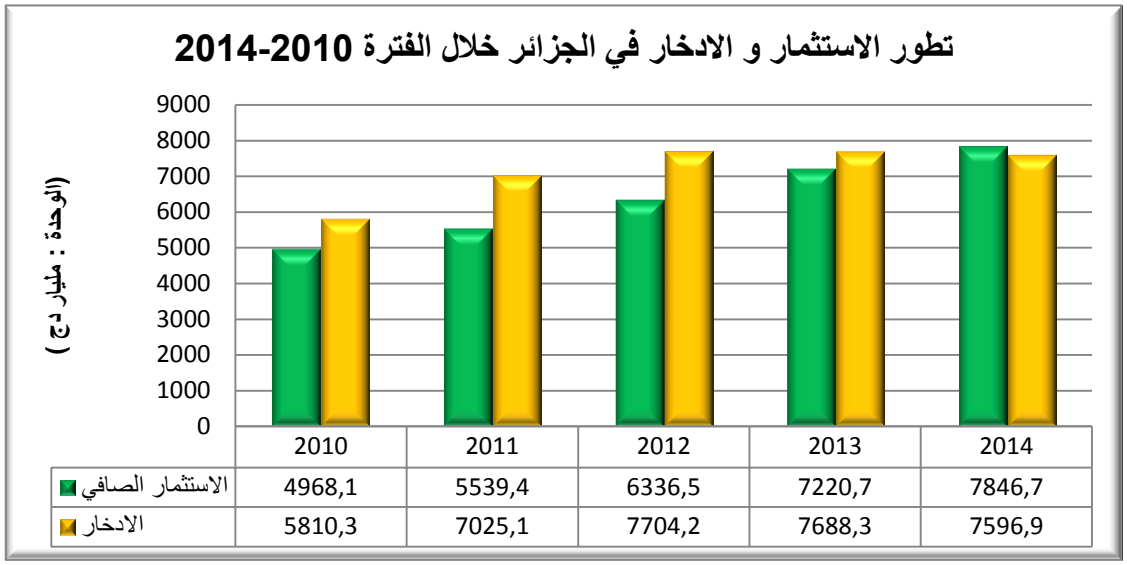

	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الصافي	4968,1	5539,4	6336,5	7220,7	7846,7
الادخار	5810,3	7025,1	7704,2	7688,3	7596,9

المصدر : المرجع السابق ، ص 149.

و لقد عرف الاستثمار خلال فترة البرنامج الخماسي نمو مستمر على طول الفترة من 2010–2014 ، حيث عرف ارتفاع بنسبة 57% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر ، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاعف بنسبة 30% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة .

الشكل (3–11): تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)

الوحدة: الفرد العامل

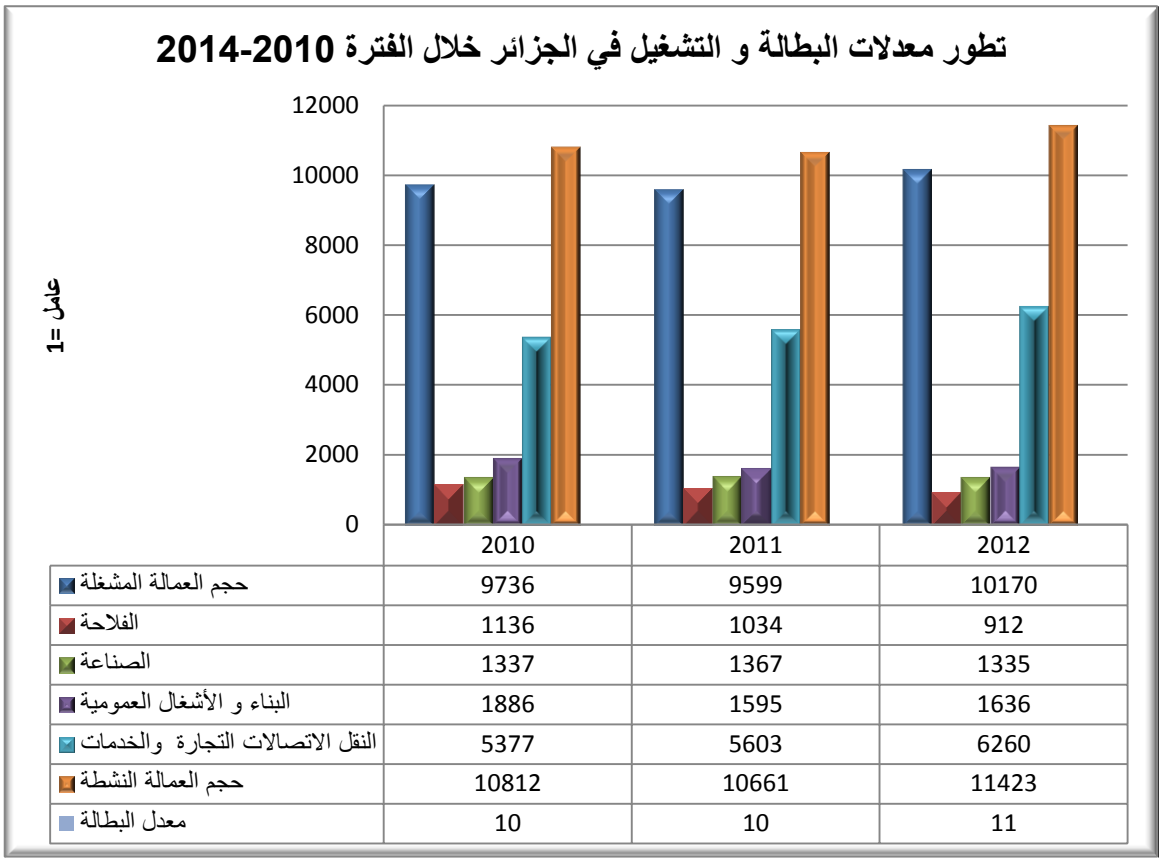

	2010	2011	2012
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170
الفلاحة	1136	1034	912
الصناعة	1337	1367	1335
البناء و الأشغال العمومية	1886	1595	1636
النقل الاتصالات التجارة والخدمات	5377	5603	6260
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423
معدل البطالة	10	10	11

المصدر : المرجع السابق ، ص 154.

أما في جانب العمالة فلقد سجل حجم العمالة المشغلة نمو فترة البرنامج الخماسي 2010- 2014 ، حيث انتقل من 9472 عامل سنة 2009 إلى 10239 عامل سنة 2014 موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين و الذي يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي حيث استحوذا على الجانب الأهم من العمالة ، في حين شهد قطاع الفلاحة و الصناعة تراجع ضئيل بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث جانب العمالة المشغلة ما يعكس ضعف إنتاجية القطاعين، وقد عرفت معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8% إلى 11% كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر والتي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة.

اما بالنسبة لجانب الايرادات والنفقات المخصصة خلال الفترة 2000-2015 سنوضحها من خلال الجدول التالي الذي يبين تطورها على طول الفترة متأثرة بحجم الجباية البترولية والموارد العادية ، إضافة الى التطور الذي شهده عجز الميزانية كنتيجة لارتفاع معدل الانفاق العام علة امل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

إذ تعتبر النفقات العمومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال الميزانية العامة لدولة لذا سنتطرق الى تحليل تطور هيكل النفقات العمومية في الجزائر من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

كما يمكن ايضاح تطور الايرادات والنفقات العمومية خلال الفترة 2000-2015 في الشكل البياني التالي:

الشكل (3-12) : تطور الايرادات والنفقات العمومية خلال الفترة 2000-2015

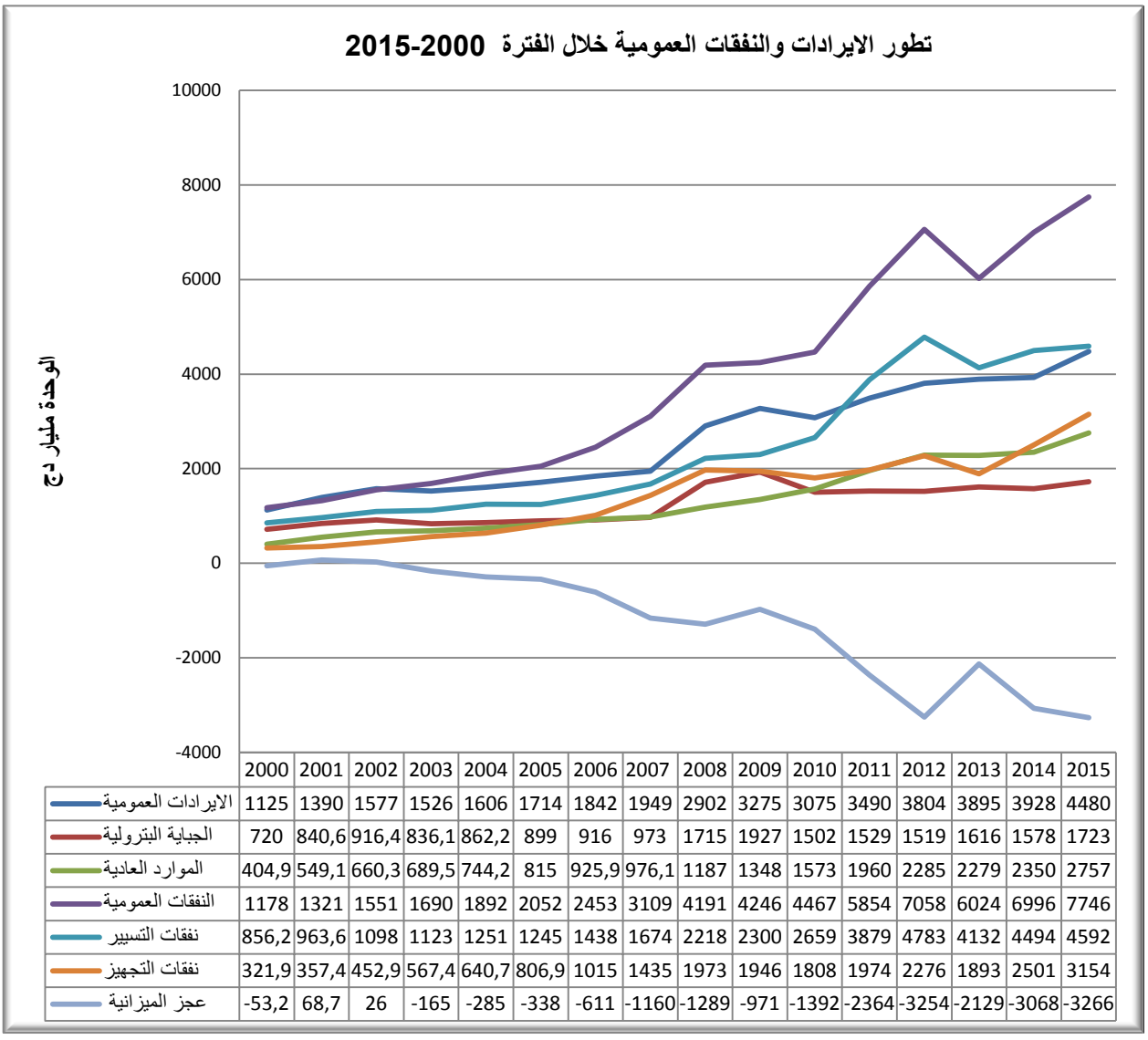

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الايرادات العمومية	1125	1390	1577	1526	1606	1714	1842	1949	2902	3275	3075	3490	3804	3895	3928	4480
الجباية البترولية	720	840,6	916,4	836,1	862,2	899	916	973	1715	1927	1502	1529	1519	1616	1578	1723
الموارد العادية	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2	815	925,9	976,1	1187	1348	1573	1960	2285	2279	2350	2757
النفقات العمومية	1178	1321	1551	1690	1892	2052	2453	3109	4191	4246	4467	5854	7058	6024	6996	7746
نفقات التسيير	856,2	963,6	1098	1123	1251	1245	1438	1674	2218	2300	2659	3879	4783	4132	4494	4592
نفقات التجهيز	321,9	357,4	452,9	567,4	640,7	806,9	1015	1435	1973	1946	1808	1974	2276	1893	2501	3154
عجز الميزانية	-53,2	68,7	26	-165	-285	-338	-611	-1160	-1289	-971	-1392	-2364	-3254	-2129	-3068	-3266

المصدر وزارة المالية / المديرية العامة للتقدير والسياسات

3- صندوق ضبط الايرادات (FONDS DE REGULATION DES RECETTES):

صندوق ضبط الايرادات ويسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت او صناديق النفط ، وقد انشات هذه الصناديق لهدفين رئيسيين :

3-1 اما لمعالجة المشكلات الناشئة من جراء تقلب ايرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها وبتالي فهي صناديق تثبيت او ضبط .

3-2 او من اجل ادخار جزء من الايرادات النفطية للأجيال المقبلة وبتالي فهي تمثل صناديق ادخار ، حيث ان هذا الصندوق ينتمي للحسابات الخاصة للخزينة وقد انشا بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 ، حيث حددت مهمته في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة اما :

- لتسوية العجز الموازني والذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض اسعار المحروقات .
- او لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء اكانت داخلية ام خارجية .

والشكل التالي يوضح تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000-2015

الشكل (3-13) : تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000-2015

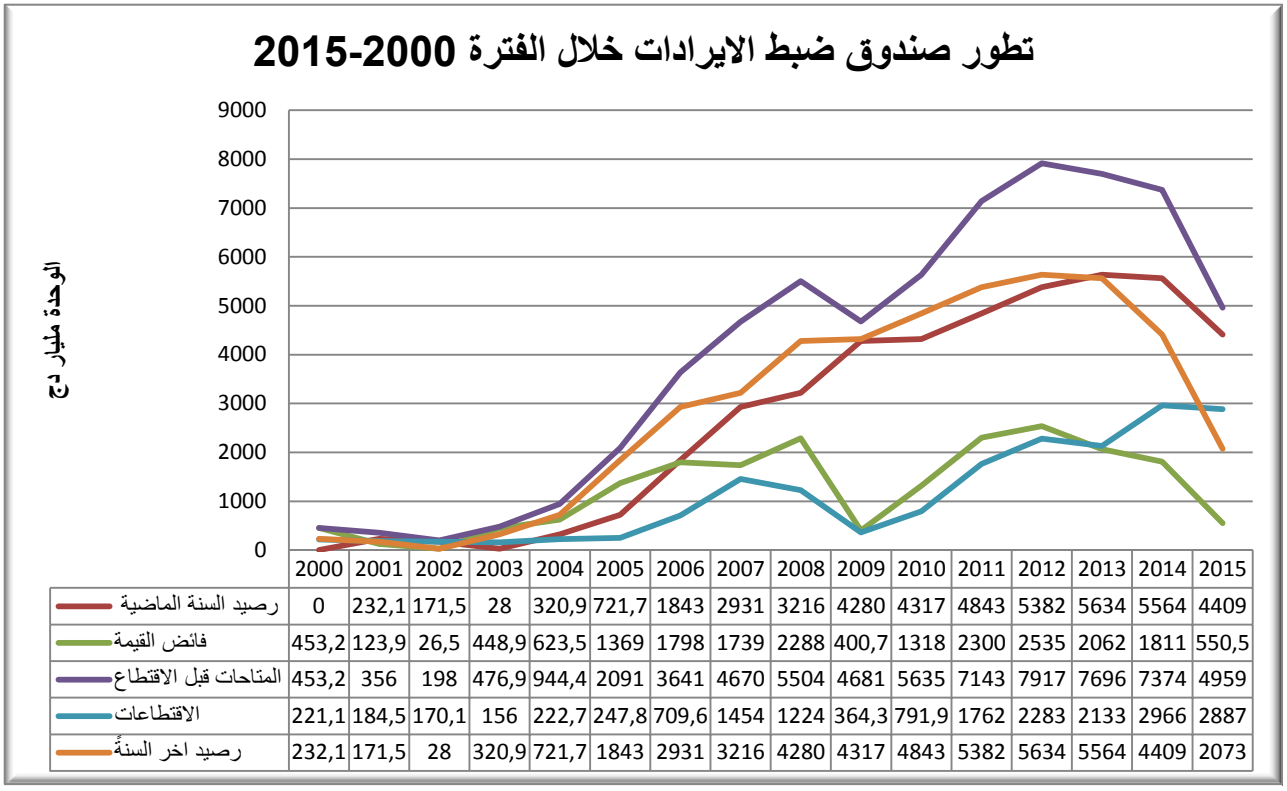

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد السنة الماضية	0	232,1	171,5	28	320,9	721,7	1843	2931	3216	4280	4317	4843	5382	5634	5564	4409
فائض القيمة	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5	1369	1798	1739	2288	400,7	1318	2300	2535	2062	1811	550,5
المتاحات قبل الاقتطاع	453,2	356	198	476,9	944,4	2091	3641	4670	5504	4681	5635	7143	7917	7696	7374	4959
الاقتطاعات	221,1	184,5	170,1	156	222,7	247,8	709,6	1454	1224	364,3	791,9	1762	2283	2133	2966	2887
رصيد اخر السنة	232,1	171,5	28	320,9	721,7	1843	2931	3216	4280	4317	4843	5382	5634	5564	4409	2073

المصدر : معطيات صادرة عن وزارة المالية لسنة 2015

من خلال قراءة الشكلين اعلاه نلاحظ ان النفقات (التسيير والتجهيز) في الجزائر متزايدة كأي دولة ن غير ان نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة واحيانا تنخفض ، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، حيث توجهت السياسة الانفاقية للجزائر ابتداءا من سنة 2000 الى النفقات الاستثمارية وذلك بإطلاق البرامج الخماسية تطبيقا لسياسة انفاقية توسعية ، فمثلا نلاحظ ان نسبة الزيادة في نفقات التجهيز من سنة 1999 الى 2000 قدرت بـ 56 % حيث تزامنت هذه الزيادة مع دخول حيز التنفيذ لأول برنامج خماسي لدعم الانعاش الاقتصادي(2000-2004) ، كذلك هو الحال بالنسبة لزيادة نفقات التجهيز بنسبة 26 % في سنة 2005 والتي تمثل أيضا اول سنة لتنفيذ البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وسنة 2011 التي شهدت ارتفاعا يقدر بـ 46 % في نفقات التجهيز والمتزامنة مع المخطط الخماسي (2010-2014) تجدر الاشارة الى عامل الارتفاع المستمر في أسعار البترول بداية من سنة 2000 ساهم بصفة مباشرة في قابلية و أمكانية تخطيط وتنفيذ هذه البرامج المتعلقة بالاستثمارات العمومية حيث انتقل سعر البرميل من 17.5 دولار امريكي سنة 1999 الى 28 دولار امريكي سنة 2000 ليبلغ سعر 54 دولار امريكي في سنة 2005 و 112 دولار امريكي في 2011 وهذا ما أدي الى ارتفاع ايرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما لدولة .

بالإضافة الى الادوات والاستراتيجيات والادوات الموجهة لتمويل عجز الميزانية الذي قد ينجم عن تجاوز النفقات لمستوى الايرادات ، ولضمان التحكم الجيد في المالية العمومية في الجزائر ، تم إنشاء صندوق ضبط الايرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بعد أن سجلت الجزائر فوائض مالية خلال نفس السنة نتيجة ارتفاع اسعار البترول الى مستويات عالية مقارنة بالأسعار السائدة خلال التسعينيات من القرن العشرين .

يهدف هذا الصندوق الى تسيير فائض الميزانية الناتج عن تصدير المحروقات الذي ساهم في تمويل جزء كبير من عجز الخزينة الذي نتج عن التوسع الكبير لنفقات التجهيز المدرجة في اطار برنامج الاستثمار العمومي . يجدر بالذكر هنا انه منذ ازمة انخفاض اسعار البترول ابتدار من 2012 . فان اتجاه هذا الصندوق انعكس حيث تناقصت موارده بشكل كبير مما ادى الى تزايد عجز الميزانية .

اصبح رصيد صندوق ضبط الايرادات (FRR) منذ فبراير لعام 2017 معدوم ويرتقب ان يستمر هذا الوضع خلال 2018 و 2019 (فائض قيمة معدومة) ، وفي نهاية عام 2020 ، يترقب ان يسجل صندوق ضبط الايرادات رصيدا ايجابيا يقارب 279.4 مليار دج وهو ما يمثل فائض القيمة الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية

المقدرة في الميزانية وتلك المحصلة فعليا ، وعلى هذا النحو ، تجدر الاشارة الى ان العجز في الخزينة الذي يقدر بـ55.0 مليار دينار في عام 2020 يرتقب ان يغطي بالكامل من خلال التمويل غير مصرفي .

الشكل (3–14): تطور حجم الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2010–2014).

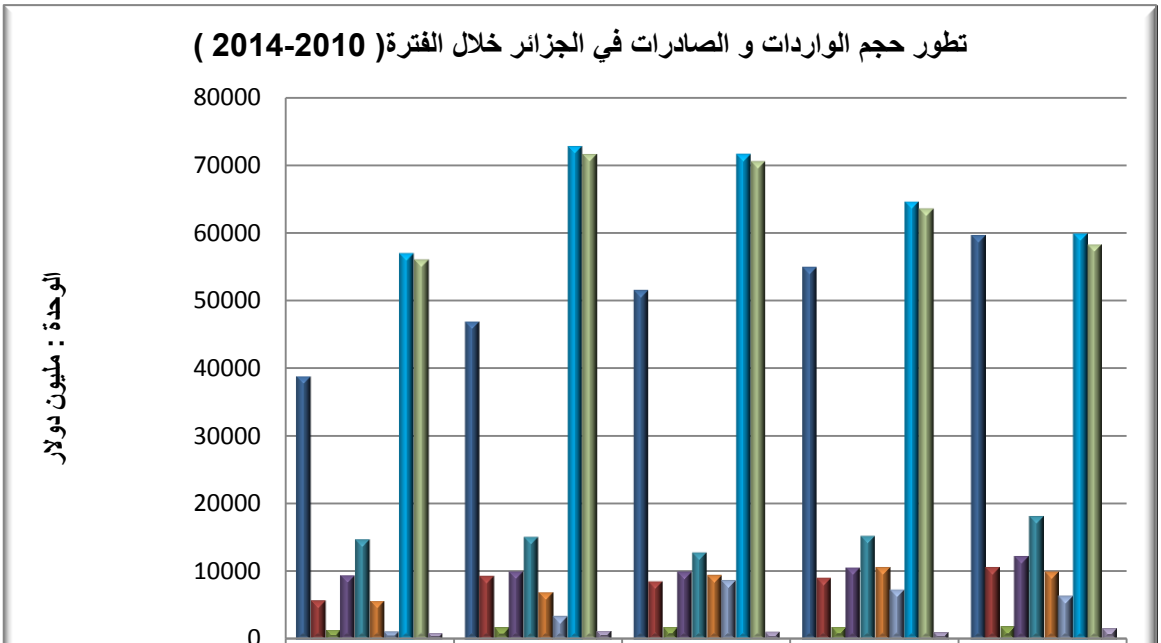

	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	38885	46927	51569	54984	59670
مواد غذائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتوجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15091	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894
أخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
أخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر : المرجع السابق ، ص 166.

و قد ساهم البرنامج الخماسي في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أصبح يشكل عائق أمام السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر في الفترة الأخيرة ، حيث تم اللجوء إلى الواردات من مواد استهلاكية و منتوجات نصف مصنعة و تجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات بهدف تغطية الطلب المتزايد عليها ما ساهم في زيادة حجم الواردات التي عرفت تزايد مستمر و سريع خلال الفترة من 2010–2014 و التي بلغت سنة 2014 قيمة 59670 مليون دولار، في حين عرف حجم الصادرات نمو خلال الفترة 2010–2012 لتتراجع بعدها سنة 2013 و 2014 بسبب التراجع في حجم

الصادرات الطاقوية، التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر و التي تشكل أكثر من 97 % من صادرات الجزائر بينما تساهم المنتوجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نصف مصنعة بنسبة لا تزيد عن 3 % من إجمالي الصادرات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59996 مليون دولار أوروبي .

المطلب الثالث: أثر برنامج التنمية الخماسي 2015-2017 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن أهم نقطة بنيت عليها سياسة الانفاق العام في الجزائر هي ضرورة تحقيق استراتيجيتين هما: تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين، وفي هذا الإطار شرعت الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ولقد سعت الجزائر من خلال تطبيق هاته البرامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في :

تنشيط الطلب الكلي؛ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة؛ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن الاستراتيجية الوطنية للإنفاق العمومي في الجزائر يتجسد جزء من مضمونها في البرامج الحكومية التي تتجسد في المخططات التنموية على طول الفترة،(2001-2019) .

خلال سنة 2015 إلى 2017 ، تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، بشكلٍ ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة ، إذ يُقدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18 906,6 مليار دينار؛ ولم يكن نموه من حيث الحجم إلاّ بـ 1,6 ٪، سنة 2016 ، مقابل 3,3 ٪ في 2017 ، في حين خارج المحروقات اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي 0,3 نقطة مئوية ليبلغ 2,6٪، مقابل 2,3 ٪ في 2017 من جهة أخرى، خارج المحروقات وخارج الفلاحة، يتضح أن النشاط الاقتصادي كان أكثر تجانساً بين القطاعات المختلفة مما كان عليه في 2016 ، من خلال عودة الديناميكية في الخدمات المسوقة وغير المسوقة والصناعة وكذا من خلال استمرار النمو عند مستوى معتبر، ولو في انخفاض طفيف، في قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

فيما يخص التشغيل، لم يصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسن في نسبة البطالة، التي ارتفعت إلى 11,7 ٪ من القوى العاملة، أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل، مقابل 10,5 ٪ في 2015 . وبالمثل، ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب إلى 28,3 ٪ في 2017 ، مقابل26,7 في 2016.

وسنعرض الجزء المتبقي منها للفترة 2015-2017 من خلال مختلف التطورات في معدلات الانفاق الحكومي :

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي** : يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، باعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع والذي جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة ،

إن مجموعة الإصلاحات المتبعة من قبل الحكومة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي مكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، لكن تلك التحسينات كانت راجعة بالأساس إلى زيادة مداخيل البترول والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي بدءا من إصلاحات 2001- 2016 :

الشكل (3-15) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016)

الوحدة : النسبة المئوية

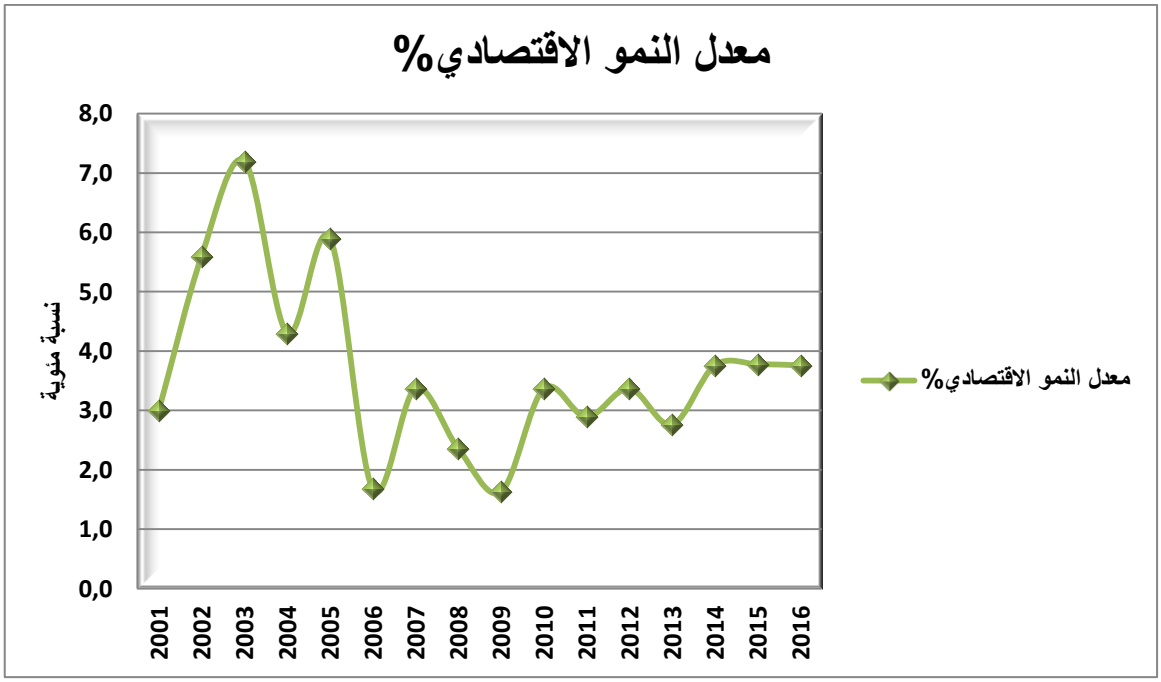

المصدر :مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&type=metadata&series=SI.POV.NAHC

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة.
- تشجيع القطاعات البديلة وذات الأولوية كالقطاع الفلاحي والسياحي.
- إصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.
- تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.
- تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه وإشراكه في عملية التنمية.
- توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **تفشي البطالة** :اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلاّ أنها تبقى مرتفعة، وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي يتم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاح .
- إن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر في إطار برامج الإنعاش لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج واللائق، أين يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تزايد وانتشار ظاهرة الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال في يومنا هذا، كما أن سبب إخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الإحصائيات، يعود بشكل أساسي إلى أن هذه الأخيرة مبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى كونها تعتمد بشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، التي يعد الريع من المحروقات مصدر اساسي لتمويلها والذي بدوره رهين تقلبات الأسواق الدولية[1].

والتي سنوضحها في الشكل البياني الموالي :

[1] لجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(16) ، 2016، ص306.

الشكل (3–16) : تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001– 2017).

الوحدة : نسبة مئوية

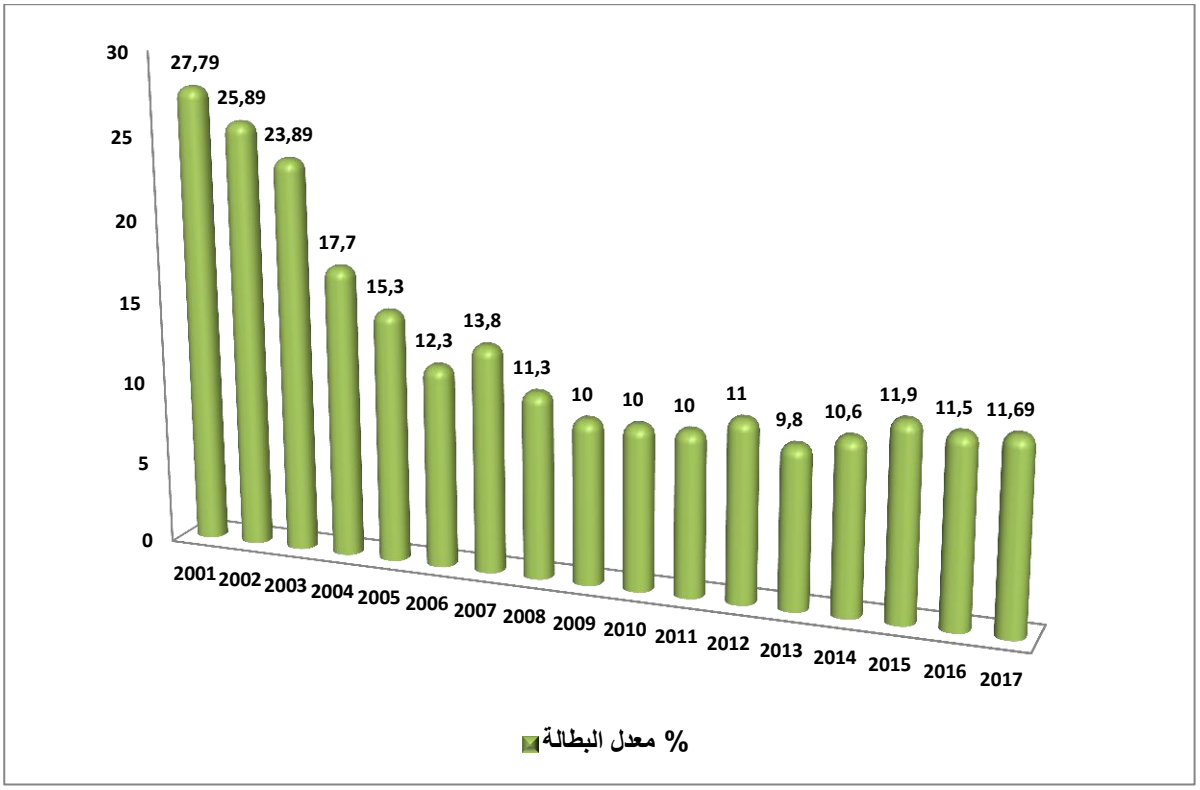

- **المصدر** :مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&type=metadata&series=SI.POV.NA

شهدت معدلات البطالة نسبة مرتفعة في مطلع الالفية الثالثة ، حيث بلغت سنة 2001 ما قيمته 27.79 % لتنخفض تدريجيا الى ان تصل الى عتبة 10 % خلال سنوات 2009-2010-2011 ، كما وصلت سنة 2013 الى نسبة 9.8 % ، لترتفع مجددا وتصل عتبة 11.69 % سنة 2017 متأثرة بحجم الانفاق الحكومي على إثر انخفض اسعار البترول سنة 2014 ، ونظرا لسوء الاستغلال الامثل للمورد البشري وتقليصا لحجم الانفاق كبداية لسياسة التقشف المعلن عنها سابقا .

1- نفقات الميزانية

في 2016 ، استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب 1,3 ٪، مقابل تراجع ب 4,7 ٪ في 2017 . من حيث المبلغ، استقرت هذه النفقات عند 7 389,3 مليار دينار، مقابل 7 297,5 مليار دينار في 2017 .نتج هذا الارتفاع الطفيف، بصفة كاملة، عن الزيادة في النفقات الجارية (3,8 ٪)، على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب. 3,0 نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39,1 ،٪ مقابل 41,9 ٪ في نفس السنة . بالمثل، عرفت النفقات الكلية نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات انخفاضا، لتبلغ 48,3 ٪، مقابل . 50,7 ٪ في 2016 كما تجاوز مستوى نفقات التسيير ونفقات التجهيز المصروفة فعلا، مستواها المدرج في الميزانية .مثلت نفقات التسيير ونفقات رأس المال، 103,6 ٪ و 114,8 ٪، على التوالي، من نفس النفقات المدرجة، بينما من المعتاد أنّ المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية .ترجع هذه التجاوزات، خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز، لمؤخرات الدفع بموجب .سنة 2017 والمصروفة في ذات السنة .

2- نفقات التسيير بين سنتي 2018-2019 :

يوضح شكلين المواليين توزيع نفقات التسيير بين مختلف المصالح والفارق بينهما ، حيث يتبين أن ميزانية 2019 شكلت فارق بـ 370.02 مليار دج ، لتبلغ ما قيمته 4.954.48 مليار دج ، اغلبها مخصصات لدفاع الوطني والتربية والصحة والسكان مقارنة بالسنة السابقة حيث قدرت خلالها بـ 4.584.46 مليار دج شملت نفس التخصيصات للمصالح والقطاعات وإن كان هناك تغيير طفيف طرأ على السنة الحالية بالحافظة على نفس الأرقام وإن شهدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تخفيض بقيمة 7.17 مليار دينار جزائري لهذه السنة [1].

الشكل (3-17):مجموع ميزانيتي 2018-2019 والفارق بينهما

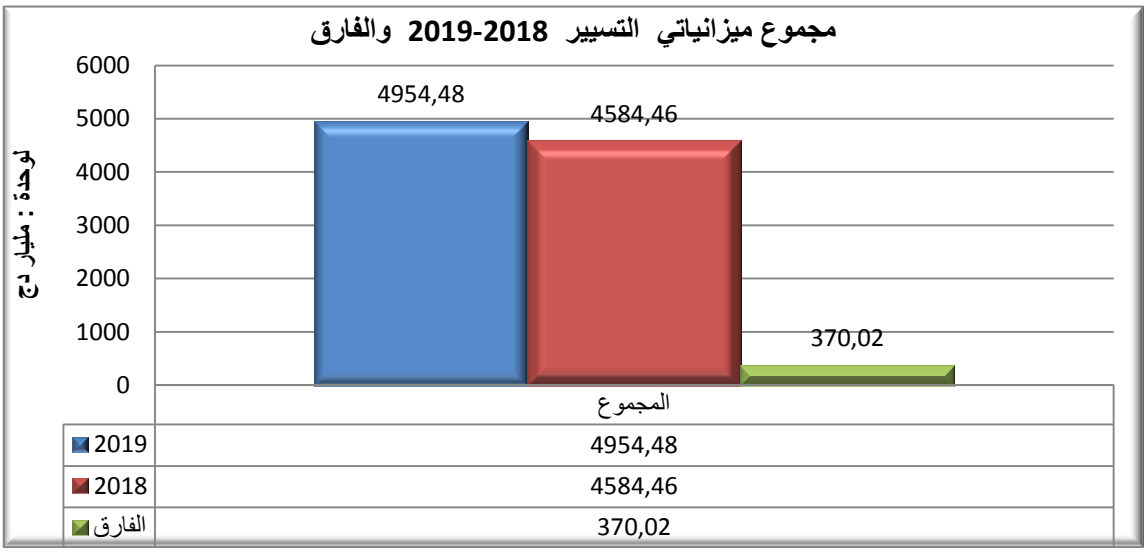

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات من الجريدة الرسمية لميزانيتي 2018-2019

[1] **الملحق رقم (03)**

الشكل (3–18) : توزيع ميزانية التسيير على مختلف المصالح لسنتي 2019–2018

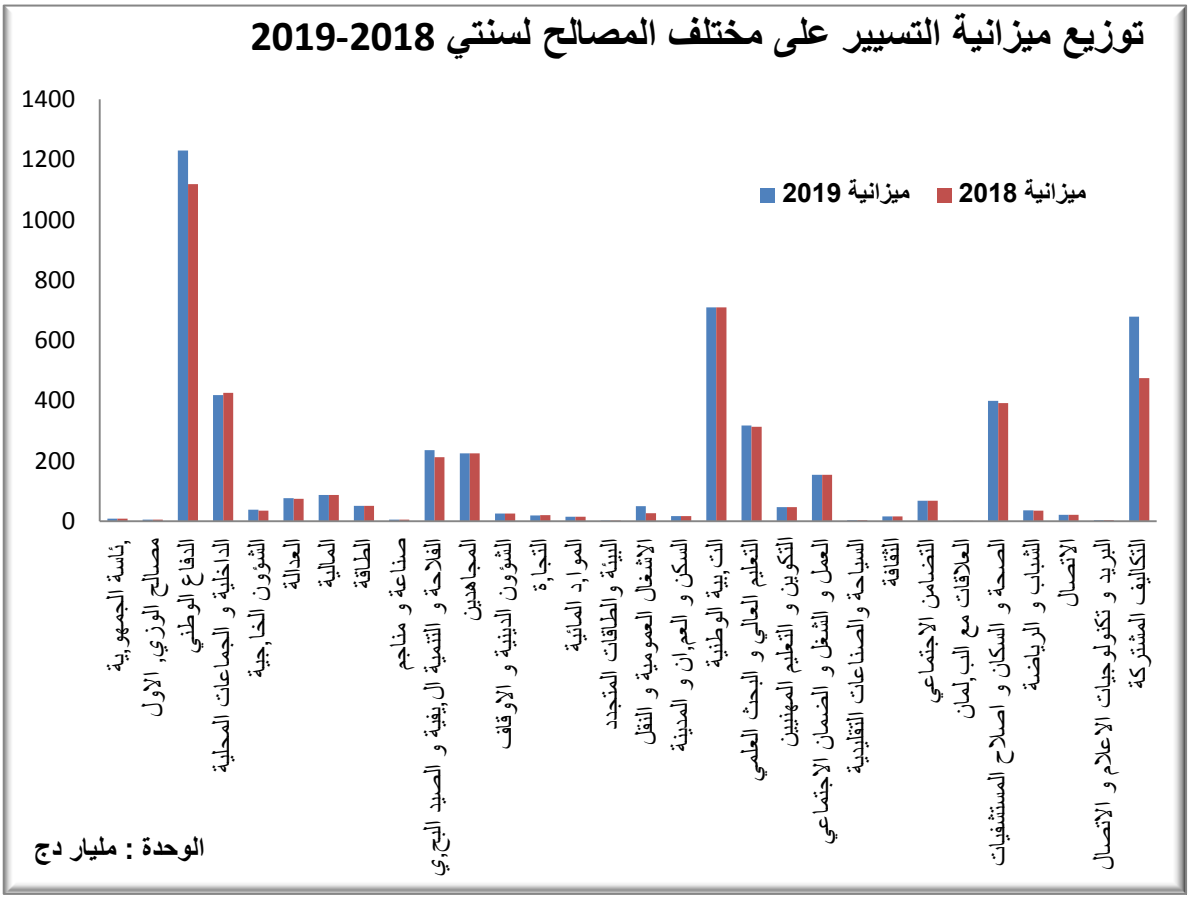

الشكلين من اعداد الطالبان بناءا على معطيات ميزانيتي التسيير 2018 و 2019 والفارق بينهما ، الجريدة الرسمية الجزائرية

الشكل (3-19) : هيكل نفقات الميزانية للفترة 2013-2017

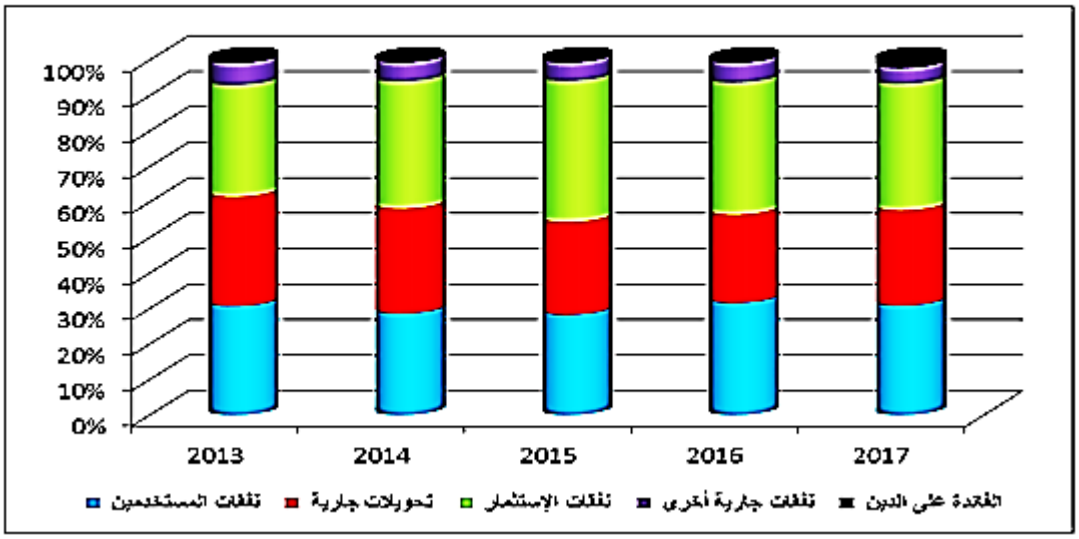

المصدر : احصائيات بنك الجزائر(المصدر السابق) لسنة 2017 ص.63

بعد أن انخفضت ب 0,7 ٪ في 2017 ، عادت النفقات الجارية إلى الارتفاع في 2017 بنسبة (3,8 ٪)، لتبلغ 4 757,8 مليار دينار، مقابل 4 585,6 مليار دينار في 2017 . يرجع هذا الارتفاع (172,2 مليار دينار)كليا إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية (167,9 مليار دينار)، والفوائد على الدين العمومي، التي انتقلت من 46,8 مليار دينار في 2017 إلى 154,0 مليار دينار في 2017 . بالمقابل، انخفضت نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين ب 35,4 ٪ و 1,2 ٪، على التوالي.

3- نفقات التجهيز

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا في 2017 ، حيث بلغت 3 039,3 مليار دينار (21,5٪)، انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ2 631,5 مليار دينار في 2017 ، مقابل2711.9 .مليار دينار في 2016 .

مس هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند «نفقات أخرى». توّزعت النفقات حسب القطاعات من خلال البيان التالي :

الشكل (3-20) : مستوى النفقات الموزعة على القطاعات خلال سنة2017

الوحدة : النسبة المئوية

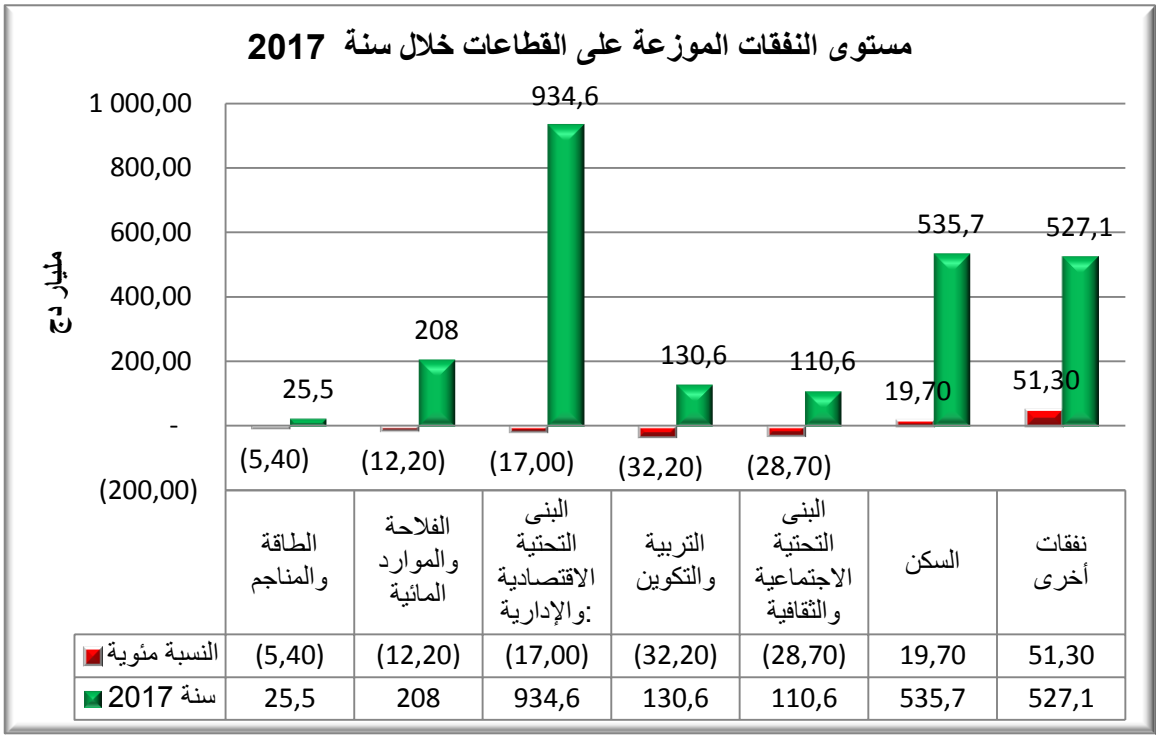

	الطاقة والمناجم	الفلاحة والموارد المائية	البنى التحتية الاقتصادية والإدارية:	التربية والتكوين	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	نفقات أخرى
النسبة مئوية	(5,40)	(12,20)	(17,00)	(32,20)	(28,70)	19,70	51,30
سنة 2017	25,5	208	934,6	130,6	110,6	535,7	527,1

المصدر : احصائيات بنك الجزائر(المصدر السابق) لسنة 2017 ص.65

–الطاقة والمناجم :انخفاض بـــ 5,4 ٪ لتبلغ 25,5 مليار دينار،

–الفلاحة والموارد المائية :تراجع ب 12,2 ٪ لتبلغ 208 مليار دينار في 2017 .

–**البنى التحتية الاقتصادية والإدارية** :انخفاض ب 17 ٪ لتبلغ 934,6 مليار دينار في 2017.

–**التربية والتكوين** :انخفاض ب 32,3 ٪، لتبلغ 130,9 ، مليار دينار في 2017.

–**البنى التحتية الاجتماعية والثقافية** :انخفاض ب 28,7 ٪، لتبلغ 110,6 مليار دينار،

–السكن :ارتفاع ب 19,7 ٪، لتبلغ 535,7 مليار دينار ،

–**نفقات أخرى** :ارتفاع معتبر (51,3 ٪) لتبلغ 527,1 مليار دينار.

4– قدرة التمويل[1].

في سنة 2017 ، تقلّص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 206,5 1 مليار دينار (6,4 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل عجز قدره 187,4 2 مليار دينار في 2016 بنسبة (12,6 ٪) من إجمالي الناتج الداخلي، أي عجز يقل عن العجز المسجل في 2014 بنسبة (7,3 ٪). نتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الميزاني للارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساساً إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر، في ظرف يتميّز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.

بلغ تدفق الادخار العمومي(**إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير**) 1425,0مليار دينار، مقابل 524,5 مليار دينار في 2016 ، أي بفائض قدره 23,0 ٪، وهي نسبة أقرب إلى النسبة المسجلة في2014 بـ 21,7 ٪ من تلك المسجلة في 2016 (10.3%) .

في سنة 2017 ، تمّ تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 54,2٪، مقابل 19,3٪ في 2016 ، مما ولّد احتياج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 206,5 1 مليار دينار .بينما بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 662,3 1 مليار دينار، تمّت تغطية جزء منه بالاقتطاع الأخير (784 مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات، الذي استنفذ كليا، ومن التمويل المصرفي، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

[1] المصدر : احصائيات بنك الجزائر(المصدر السابق) لسنة 2017 ص 64-66

المبحث الثالث: تقيـــيم للمشـــاريع التنموية

لم تعد الجزائر في منأى عن ضرورة ضخ المزيد من الاموال في مشاريع تنموية أملا في تدفق ولو يسير في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات الحيوية ، فاعتماد الدولة في مصادر تمويلها على الريع النفطي لن يدوم طويلا أما التذبذب الحاصل في اسعار البترول ، وهذا باعتبارها ثروات زائلة لا محال وفق دراسات استشرافية عن خبراء في الاقتصاد ، فكان لابد من النهوض بالطاقات المتجددة والتخلي التدريجي عن الاقتصاد الاتكالي ، فامام وضع كهذا كان لابد من ارساء تقييم شامل لحصيلة المشاريع وإظهار الخلل في وتيرة النمو رغم استحداث ضوابط لترشيد الانفاق العمومي .

المطلب الأول : تقييم المشاريع التنموية

كتقييم مبدئي للمشاريع التنموية وفقا لما تم ضخه وفقا لسياسة الانفاقية التوسعية ، فأغلب المشاريع بقيت عالقة ولم تكفي القدرة التمويلية على تغطية الجزء الهام من هذه المشاريع فعلى هذا الاساس أدرجت مشاريع تنموية في شكل مخططات خماسية جديدة منها البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، لتغطية العجز في الانجاز للمشاريع العالقة في برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وكذا برنامج توطيد النمو 2010-2014 ،والبرنامج الخماسي 2015-2019 حيث ظهر خلل في تسيير وتأطير هذه المشاريع رغم ضخامة فاتورة التمويل الا انها بقيت تتراوح مكانها مقارنة بمشاريع من نفس الحجم في دول اخرى لم تكلف ما كلفته هذه المشاريع ، فكان لابد من اعادة تقييم لهذه المشاريع .

قيـمة إعـادة تقيـيم المشـاريع يفـوق 60 مليـار دولار ، أبقت الحكومة السالفة على نفس وتيرة الإنفاق ، مع الكشف عن غلاف مالي لمخطط دعم النمو الاقتصادي للفترة 2015-2019 دون أن تعطي لنفسها عناء تقديم حصائل موضوعية على المخططات السابقة التي لم تحقق الهدف المنشود منها، بالنظر الى عدم الترشيد وعدم توظيف الموارد بصورة تسمح بإرساء اقتصاد بديل عن المحروقات تم خلالها رصد إنفاق قرابة ما قيمته 800 مليار دولار، أي ما يعادل القيمة الحالية لثمانية مشاريع مارشال ساهم واحد منها في نهوض أوروبا، ستبقى الجزائر تحقق وفقا لتوقعات الحكومة نسب نمو متواضعة في حدود 3.5 في المائة من الناتج المحلي الخام. المخطط الخماسي الجديد الذي نعيشه فعليا في تطبيقه ، تم تحديد تفاصيله والأغلفة المخصصة للقطاعات ، التي كانت أغلب التوقعات تميل إلى البقاء في نفس مستويات الإنفاق لقطاع الإنشاءات والبنى التحتية والأشغال

العمومية والبناء والتي تأخذ حصة الأسد في مجال النفقات العمومية التي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة.

كما تم تخصيص قيمة مالية هي عبارة عن اقتطاع للمخطط السابق 2010-2014، حيث تأكد على غرار مخطط 2005-2009 عدم استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة، بل إن مشاريع تعود إلى المخطط 2005-2009 سيتم استكمالها في المخطط الخماسي الجديد بالنظر إلى غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع المصنفة عادة ضمن الاستراتيجية، منها الطرق والسكك الحديدية والسدود والنقل العمومي التي غالبا ما تشهد إعادة تقييم لأغلفتها المالية بصورة دورية ، وهو ما يؤكد عدم الفعالية والنجاعة في تسيير الموارد المالية.

ومن الواضح أن السلطات العمومية لا تزال تصر على اتباع نفس المقاربات في تصوّرها لمخططات دعم نمو وفقا لتصور كينزي، يحفز الطلب عبر المشاريع الكبيرة لفائدة المؤسسات ويدعم القدرة الشرائية ويضبط التضخم بصورة اصطناعية لتحفيز طلب الأسر، وبالتالي يحرك الاقتصاد، ولكن التجربة بينت أن جزء كبير من المشاريع تعود إلى الشركات الأجنبية، وأن القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدودة ،كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محدد يتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الاستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية، ثم تحقيق الجزائر لنسب نمو ما بين 3.5 و4 في المائة مقابل ضخ ما بين 10و12 في المائة من الناتج المحلي الخام سنويا، أي أن **الأثر المضاعف** غير متاح، فالاقتصاد لا يزال ريعيا بامتياز، ولا تشكل فيه القطاعات الإنتاجية سوى 17 في المائة، منها 1 للفلاحة و5 للصناعة[1].

المطلب الثاني : المخططات التنموية ومشكلة الدعم في ظل نمو اقتصادي متذبذب

اعتمدت الجزائر في فترة السابقة ، أربع مخططات لدعم الإنعاش، ثم النمو الاقتصادي وإذا كان المخطط الأول تمهيديا بقيمة مالية قاربت 10 ملايير دولار ما بين 2001 و2004 وعرف تحت تسمية (**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**). واعتمد مقاربة كينزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني أضحى خماسيا وخصص له قيمة تقارب 200 مليار دولار ما بين 2005 و2009 ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه أهم مخطط خماسي من حيث

[1] http://www.elkhabar.com/ar/economie/421513.html

القيمة بـ 286 مليار دولار ما بين 2010 و2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا 262 مليار دولار في المخطط الرابع المعتمد[1].

تصر الحكومة من خلال المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي على صرف المدخرات الوطنية من المداخيل التي تشكل الصادرات من المحروقات ما يفوق 97 منها، من خلال تقرير ميزانية تصل إلى 21 ألف مليار دينار، أي ما يعادل 262.5 مليار دولار للمخطط الخماسي الحالي 2015-2019، بينما تبقى حوالي 40 في المائة من برنامج المخطط السابق غير منجزة.

وحذر خبراء اقتصاديون ، من المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي، على خلفية الوقوع في عجز كبير في إعداد الميزانيات السنوية للقطاعات وقوانين المالية للسنوات المقبلة. متوقعين أن تواجه الجزائر أزمة مالية على المدى المتوسط في حالة الاستمرار في الإنفاق العمومي بهذه الطريقة. مشيرا إلى احتمال أن تفقد الجزائر كل احتياطها للصرف الخارجي في آفاق سنة 2020.

وأكد و على أن المصاريف العمومية خلال السنوات الـ15 سنة الماضية، لم تنجح في تحقيق الأهداف المتعلقة برفع نسبة النمو التي استقرت حسب التقرير الأخير للبنك العالمي في حدود 3.5 في المائة، مع توقعات ألا تتجاوز بعد سنتين 3.6 في المائة، على الرغم من أن الحكومة تسعى على أن تبلغ نسبة النمو 7 في المائة في السنوات القليلة المقبلة، الأمر الذي استبعده خبراء الاقتصاد بناء على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء الاقتصاد المنتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000، كون حوالي 70 في المائة من الإنفاق العمومي يصرف على تغطية التحويلات الاجتماعية.

فهل ستكون الميزانية المقررة للسنوات الخمس الحالية مخصصة لإنجاز البرامج جديدة، في ظل تواصل التأخر في آجال تسليم المشاريع السابقة. وكما أن المخطط الخماسي 2010-2014 الذي استفاد من ميزانية قدرها 286 مليار دولار أجبر الحكومة على تنفيذ البرامج المتأخرة عن المخطط السابق، من منطلق أن ما يفوق 40 في المائة من المشاريع أجلت، بينما ارتفعت تكاليف إنجازها إلى ما بين 25 إلى 30 في المائة عن التكلفة الأصلية. وعلى هذا الأساس، فإن الميزانية الضخمة المقررة من قبل الحكومة لهذا الخماسي ، خصص جزءا منها لاستدراك التأخر في البرامج الماضية، وأرجع ذلك إلى غياب استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد تحدد في إطار نقاش وطني شامل وتنفذ ضمنها قوانين المالية والقوانين المنظمة للاستثمار.

[1] http://www.elkhabar.com/ar/economie/421503.html

كما أن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تجعل من ارتفاع الميزانية الخماسية إلى ما يزيد عن 262 مليار دولار فرصة حقيقية لإنقاذ المؤسسة الأوروبية والفرنسية بدرجة الأولى "الآيلة" للإفلاس، وذلك بالزيارة السابقة للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الجزائر للتوقيع على صفقات اقتصادية بلغت 40 مليار دولار، فضلا عن تواتر الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال الأوروبيين والأجانب إلى الجزائر للحصول على صفقات الشراكة والاستثمار.

كما أن عدم تحكم السلطات العمومية في ترشيد الإنفاق العمومي في البرامج المستقبلية سيؤدي إلى نفس النتائج التي سجلت خلال الـ15 سنة الماضية، إذ لم ينعكس ارتفاع الإنفاق العمومي على واقع الاقتصاد الجزائري، الغير القادر على الخروج من التبعية إلى الاستيراد لتأمين أبسط احتياجات السوق المحلية، بحكم أن المشاريع الصغيرة التي استفادت من جزء من الميزانية في إطار سياسة آليات دعم الشباب، ظلت خارج نطاق منافسة المنتوج الأجنبي بسبب ضعف مرافقتها وتأطيرها.

الجزائر تواجه في المرحلة الراهنة تحديا لم يكن مطروحا في السنوات السابقة، لارتباطها برزنامة للاتفاقيات الدولية في آفاق 2020 ستؤثر على المنظومة الاقتصادية، على غرار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر أن يمدد إلى التفكيك الجمركي الكامل في 2017 واستطاعت الحكومة تأجيله إلى 2020 على أساس استعداد وبناء مؤسسات قادرة على المنافسة، بالموازاة مع المساعي المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تحاول فرض شروط إضافية.

لا زلنا في منطق توزيع الريع و800 مليار تكفي لنتحول إلى دولة صاعدة ، هناك مبالغة وتضخيم في تقدير قيمة المشاريع .

اعتماد الجزائر لمخطط جديد بقيمة 262 مليار دولار

الانطباع الأولي السائد هو التكريس الظاهر على مستوى دوائر صنع القرار لنفس السياسات المتبعة منذ سنوات، أي اختزال الأمر في توزيع الريع، مع مواصلة الإنفاق على المنشآت دون أدوات الإنتاج ودون ترشيد وضبط وتخطيط سليم، والنتيجة هو تحقيق نتائج مناقضة عن تلك التي كان يفترض أن تسجل نظير إنفاق 900 مليار دولار تقريبا، وكأن الانطباع السائد هو اتباع سياسة ذات توجه خطي وتكرار الأخطاء المرتكبة بالنتائج المعلومة، حيث أننا نقوم بضخ نسبة مضاعفة سنويا من الناتج المحلي الخام، مع تحقيق نسبة نمو متواضعة، فضلا

عن النتائج الميدانية الملاحظة وتضخيم قيمة المشاريع التي يفترض أنها تخضع لنفس المقاييس المعمول بها دوليا ولا يمكن أن نجد فوارق كبيرة في تكلفة المشاريع مماثلة من دولة إلى أخرى تصل إلى الضعف إلا إذا كان هناك اختلال كبير في تصميم وإعداد وإنجاز المشاريع.

وعليه، فإن تكرار نفس أساليب العمل سيؤدي بنا إلى نفس النتائج، مع انقضاء تاريخ المخطط الجديد، أي أننا سنواصل الكلام على اختلال بنية الاقتصاد الجزائري الريعي.

فأبرز ملامح الاختلال هو القطاع الصناعي، فالسياسات المتبعة منذ ثلاثة عقود وأكثر، أدت إلى تحطيم الآلة الإنتاجية. فبعد تجربة الصناعة المصنعة التي عرفت سوء تسيير ونقائص أدت إلى عجز المؤسسات الكبيرة وإسعافها من قبل الدولة وتجميد الأسعار والأجور، رجعنا بعدها إلى تفكيك المؤسسات وإعادة هيكلتها دون أن نجد الفعالية الكاملة لتسييرها، ثم أعادنا استنساخ بعض التجارب لمجتمعات الاستهلاك، مع توزيع للريع التي شجعت على بروز طبقات اجتماعية لزمر ومراكز قوى حولها، مع التخلي تدريجيا على النسيج الصناعي، والنتيجة أن الصناعة التي كانت تمثل حوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الخام أضحت تمثل 5 في المائة وهي في جزء منها متصل بالقطاع العمومي، بينما نجد أن القطاع الخاص أدرج في سياق سياسات توزيع الريع ويستفيد أيضا بطريقة أو بأخرى خاصة من خلال الارتباط بالتجارة الخارجية والاستيراد بالوضع العام، لنخلق بالتالي صناعة طفيلية غير منتجة من الناحية الفعلية وتشكل بطريقة أو بأخرى نوعا من الاحتكار المقنّع دون إرساء قواعد المنافسة الحقيقية، كما أن جزء من النشاط الاقتصادي مرتبط بالسوق السوداء وبالتعاملات غير المرئية في غياب الفوترة والتعامل بالوسائل العصرية للدفع، والنتيجة أن الاقتصاد الجزائري في جزء منه غير مرئي وغير خاضع للمراقبة.

استمرار الوضع على نفس المنوال مع المخطط الجديد:

غالبا ما سيظل التوجه قائما مع توزيع الريع عبر الصفقات العمومية والمشاريع المدعمة، ولكن يجب التأكيد أن أي دولة أخرى تقوم بإنفاق 900 مليار دولار، فإنها بالتأكيد ستبرز كدولة صاعدة وكقوة اقتصادية إذا ما تم ترشيد نفقات هذه الموارد المالية المعتبرة. فلو كان هناك تسيير حقيقي وتغليب لمصلحة البلاد، فإننا سنجد بأن النتائج ستظهر بعد عشرية لا محالة، ولكن الإشكال أن الجزائر ستواجه رهانات وتحديات حقيقية، مع مؤشرات تراجع مخزون المحروقات في ظرف 15 و20 سنة، بل إنها ستكون أمام احتمال عدم التمكن من التصدير بالمستويات الحالية أمام ارتفاع الطلب المحلي بنسب تفوق 10 إلى 12 في المائة، لاسيما من الغاز.

وعليه يتضح أن صناع القرار في الجزائر يركزون على المقاربة الآنية والنظرة القصيرة الأمد، مع محاولة التخفيف من وطأة المطالب الاجتماعية الداخلية.

ومن بين النقائص الكثيرة التركيز على المنشآت والبنى التحتية بدعوى أنها ستجر بعدها إلى التطور والنمو، ولكن المشكل أن هذه البنى سينجر عنها ارتفاع كبير في كلفة التسيير والصيانة، وبالتالي ستتطلب مبالغ مالية لصيانتها ومتابعتها بعد إنجازها، هذا في حالة تحقيقها كليا خاصة مع التأخر المسجل في إنجاز المشاريع وإعادة تقييم المشاريع وبالتالي عوض مزاوجة إقامة البنى مع دعم الآلة الإنتاجية، سنجد أنفسنا أمام نفس الوضع بعد خمس سنوات أخرى.

ضعف الرقابة منذ البداية وفي إعادة تقييم المشاريع:

الإشكال أن الرقابة وضبط المشاريع والتخطيط يشكلون نقطة ضعف كبيرة، فالاختلال قائم حتى قبل بداية المشروع في الميدان، ولذلك نلاحظ تضخما في قيمة إنجاز المشاريع في الجزائر بصورة كبيرة رغم أن القيمة أو الكلفة المعتمدة لا يمكن أن تكون مغايرة بين دولة وأخرى بصورة كبيرة، أي أن معدل المتر المربع أو الكيلومتر لا يمكن أن يكون في الجزائر ضعف ما هو عليه في فرنسا أو ثلاثة أضعاف مما هو عليه في المغرب والجزائر لا يمكن أن تكون استثناء في هذا المجال وكل الهيئات المتخصصة يمكن أن تقدر قيمة المشروع وأين يكمن الخلل، فتقدير العديد من المشاريع مبالغ فيه ويتعيّن التركيز على الرقابة ومتابعة المشاريع بدقة خاصة الكبيرة والاستراتيجية، لاسيما من جهة الفوترة والتحكم في الإنجاز، وإلا فإننا سنعيد تكرار نفس الأخطاء.

المطلب الثالث : مشكل الفساد

أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة ، 2015 أن الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168دولة محل دراسة عبر العالم، وقد أكسب الترتيب الحالي للجزائر 12مرتبة مقارنة بتصنيف سنة ،2014 والذي نالت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد بدول العالم .وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر بـ 36 متقاسمة الرقم مع المغرب ومصر.

وأدرجت المنظمة الدولية الدانمارك الأولى عالميا في مكافحة الفساد، وباعتبارها الدولة الأقل فسادا في العالم، متبوعة بفنلندا في المرتبة الثانية، تلتها السويد في المركز الثالث، ولفت التقرير الدولي إلى أن الفساد الكبير هو **إساءة استخدام السلطة السياسية العليا** التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين، والتي تتسبب في

إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع، وهو غالباً ما يمر دون عقاب، وأهابت منظمة الشفافية الدولية بالجميع إلى **التحرك ضد الفساد** وذلك من خلال الانضمام لحملة نزع القناع عن الفاسدين .

إذ لاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ **استمرار شبح الفساد** عندما تعم حالة اللاشفافية في الممارسات العامة وتحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة ، وتعجز الحكومات عن تطبيق الآليات القانونية لمكافحة الفساد، وتقدر الأمم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم تزيد عن **تريليون ونصف التريليون دولار سنوياً** ، ويتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات **شخصية أو ودائع سرية في الخارج**.

الخلاصة

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، و ذلك من خلال تحقيق نمو اقتصادي للمجمل القطاعات مصحوب بمعدلات مرضية ، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع أخر حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات و اللذان تميزان أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل ، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام و الذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتصاص هذا الطلب .

و تخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر ، و هذا ما يعكس **هشاشة الاقتصاد** الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى **الكفاءة و الشفافية** ، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهينة تقلبات أسعار النفط والتسيير اللاعقلاني وهدر للمال العام بطرق مستوفية للإجراءات القانونية غير خاضعة لرقابة ، فجهاز المحاسبة مثلا (le cours du comptes) او ما يسمى بمجلس المحاسبة وكذا المفتشية العامة للمالية ، تم تثبيط نشاطها إلا ببلاغات او شكاوى ،وفقا للقانون الاجراءات المدنية .

الخاتمة العامة

لقد ازدادت أهمية دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العمومية إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كل جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

ففهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، راجعة إلى أن كل النفقات العمومية في يد الدولة، مما يسمح لها بالتدخل في وتيرة الاقتصاد وإعادة التوازن، وقد تؤثر بشكل كبير على عمليات تكوين رأس المال والإنتاج والاستهلاك والادخار ، هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على تراكم رأس المال، ودفع معدلات التنمية إلى المستوى لمقبول.

كما واجهت الجزائر مشاكل تتعلق بالمبالغ المخصصة لبرامج الإنعاش التي لم تصل بعد إلى الهدف الأسمى والمنشود ، رغم إنفاقها لمبالغ ضخمة وخاصة وأن الإنفاق العام في الجزائر يزداد بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات، أي أن الحكومة تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها.

1. نتائج البحث:

1- **نتائج دراسة نظرية** :و تتمثل فيما يلي:

- ❖ تطور دور الدولة في الاقتصاد ببرمجتها للمخططات التنموية في مختلف الوظائف يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي.
- ❖ تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية لدولة والتي تستخدمها في تحقيق أهدافها مراعية عناصرها وقواعدها و أشكال صرفها؛
- ❖ من أجل إشباع الحاجات العامة أو تحقيق الأهداف العامة، لابد من الرفع من النشاط الاقتصادي، وتعتبر النفقات العامة، الوسيلة الأنجع لهذا الغرض، بحيث تقوم الدولة بإنفاقها حسب احتياجات كل قطاع؛
- ❖ الإنفاق العمومي يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد و يرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- ❖ تعتبر عملية تزايد النفقات العامة من احد المميزات التي تتصف بها أغلب الدول العالم، وإذا كانت هذه الزيادة تختلف من دولة إلى أخرى فتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية؛

- ❖ يؤثر الإنفاق العام ايجابيا على النمو الاقتصادي بحيث يساهم في رفع الإنتاجية، و بالتالي زيادة في الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما وضحه نموذج بارو الذي أكد على أن تهيئة المنشآت القاعدية بالإنفاق عليها يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

2- **نتائج دراسة تطبيقية** :والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية.

- ❖ شهدت النفقات العمومية تزايدا مضطرا خلال فترة الدراسة 2005-2017 ، فقد وافقت ما نص عليه **أدولف فاغنر**، غير أن التزايد في معدلات الانفاق تباين تباينا كبيرا خلال استعراض المخططات التنموية، خاصة نفقات التجهيز التي ضخت في الميزانيات العمومية للتسيير لذلك اصبحت الاقسام المخصصة لتسيير اعلى من التجهيز ؛
- ❖ لقد ثبت من خلال الدراسة التطبيقية على مدار الفترة 2005-2017 ، اختلاف المتزايد في النفقات العمومية خلال فترات المبرمجة ، ما قبل المخططات، مخطط الانعاش الاقتصادي (**مخطط دعم النمو الاقتصادي**) للفترة 2001-2004، والذي كان خارج فترة الدراسة ، حيث كان البداية بعد ارتفاع اسعار النفط سنة 2000 وبداية التخطيط للمشاريع الهادفة ، فعلى هذا الأساس كانت الانطلاقة الفعلية من البرنامج التكميلي لدعم النمو (**مخطط التكميلي لدعم النمو**) للفترة 2005-2009، **خصص لإنشاء البنى التحتية وتوفير السكن** ، و مخطط توطيد النمو المخصص للفترة 2010-2014 ،**خصص لدعم التشغيل وتخفيضا للمعدل البطالة** ، والمخطط الخماسي للفترة 2015-2019 ، **لاستكمال المشاريع العالقة** تزامنا وانخفاض اسعار البترول في سنة 2014 ، الامر الذي فرض على الحكومة انتهاج سياسات جديدة ، كالخفض من حجم الانفاق على بعض القطاعات (**أي أن المخططات التنموية كان لها الأثر البليغ في زيادة حجم الإنفاق العمومي**)؛
- ❖ ساهم الإنفاق العمومي بشكل واضح في زيادة وتطور درجة النمو في كامل القطاعات الاقتصادية عمومية او خاصة خلال الفترة 2005-2017 بمعدلات متفاوتة ووفقا لما يدره الريع البترولي تزامنا مع المخططات المعلنة؛

2. اختبار صحة الفرضيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى نتائج اختبار صحة الفرضيات وسيتم عرضها كما يلي:

- ✓ **قبول الفرضية الأولى** :الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير ويظهر ذلك جليا من خلال مختلف الميزانيات المعدة للسنوات السابقة على مجال الدراسة 2005-2017 فميزانية التسيير لسنة 2015، قدرت قيمتها الإجمالية 4.807.33 مليار دج ،في حين ميزانية التجهيز بلغت قيمتها الإجمالية

3.176.84 مليار دج فقط ،ميزانية التسيير لسنة 2018 قدرت بـ 4.584,46 مليار دج ، بينما ميزانية التسير لسنة 2019 فقدرت بـ 4.954,47 مليار دج وهذا ما ينطبق على السنوات السابقة واللاحقة ، إن لم يكن هنالك استشراف للقطاعات الاقتصادية مستقبلا ، كما أن المبالغ المذكورة في حدود الميزانية السنوية.

✓ **قبول الفرضية الثانية** :الإنفاق العام يحفز و يؤثر على النمو الاقتصادي مباشرة إذا اعتبرنا أن **النمو الاقتصادي** يعبر عنه بالناتج المحلي، إذن فالنفقات العامة تؤثر على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا من هذا الطلب.

✓ **قبول الفرضية الثالثة** :الإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا في الاقتصاد الجزائري، وهذا بدرجات متفاوتة على مسار المخططات والمشاريع التنموية حسب طبيعة الإنفاق.

3. **الاقتراحات** :

- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛
- تكييف النفقات والمبالغ المنفقة على المشاريع المختلفة بما يتماشى مع الظروف المحلية و الاقتصادية والاجتماعية؛
- العمل على تطوير برامج الإنعاش الاقتصادي التي تساهم في رفع معدلات النمو في الجزائر؛
- ضرورة التقيد بضبط ترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية، وأن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية؛
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة المرتفعة لأنها تضع الدولة أمام صعوبات ومشاكل العودة بالإنفاق العمومي إلى مستوياته السابقة، بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تحقق الأهداف المرجوة ؛
- الاستعانة بتجارب الدول الأخرى؛
- ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام ،وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي؛
- العمل على حسن توجيه النفقات العامة إلى المشروعات الاستثمارية المنتجة بتوافق مع جميع القطاعات؛

- يجب دراسة تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال معرفة القطاعات الأساسية التي تحفز الناتج الداخلي الخام؛
- ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية؛
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر ، وضع خطط لأهداف واقعية وقابلة للتحقيق، كما أن تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرنامج ضمن قطاعات محددة.

بناءا على ما سبق نقدم الاقتراحات التالية:

- يجب أن تكون البيئة الاقتصادية الجزائرية بيئة جاذبة للاستثمارات المختلفة.
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات لزيادة العوائد المالية التي يوجه جزء منها لتمويل التنمية الاقتصادية.
- لابد من التخصيص العقلاني والمخطط للموارد المحلية المختلفة سواء كانت اقتصادية أو بشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمنشودة، بناءا على المستويات المرتفعة **لنمو** في مختلف القطاعات الاقتصادية وإحداث نقلة نوعية مواكبة لضخامة الإنفاق العام.
- تنفيذ الاستثمارات التي تحقق معدلات نمو اقتصادي سريع.

4. أفاق ابحث:

- ✓ من خلال دراستنا لموضوع الإنفاق العام و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتقديم دراسة تحليلية للفترة 2005-2017 ، باعتبار أن أي بحث لا يخلو من النقائص و أن عملية البحث مستمرة من أجل معالجة الظواهر الاقتصادية ، ارتأينا طرح بعض المواضيع التي أساسا لبحوث لاحقة أو مكملة لهذا الموضوع:
- ✓ درجة فاعلية سياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ رسم سياسات الاقتصادية في الجزائر باستخدام النماذج التحليلية.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد الأشقر ،**الاقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولي، عمان ، 2002 ،

2- أحمد منير نجار، **دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مارس 1999،.

3- باهر محمد علتم، **اقتصاديات المالية العامة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998،.

4- بريبش السعيد ، **الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،2001،

5- ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، عمان، الطبعة الأولى، 2005،.

6- رفعت محجوب، **الطلب الفعلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

7- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية، العراق**، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد 1980،.

8- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط 1 ، 2008،.

9- طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن ،2001،

10- عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والإنفاق**" ، طبعة 1 ،2011 دار الخلدونية للنشر، الجزائر،

11- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

12- مايكل أيد جمان، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة**، (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ لنشر، الرياض، 1988.

13- محمد السواعي، **التجارة والتنمية، دار المناهج**، الطبعة الأولى، عمان، 2006،.

14- محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، 1974،.

15- محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004

16- محمود حسين الوادي، **زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

17- هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005،.

18- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي**، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010،.

البحوث الجامعية:

1- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة **الدكتوراه**، جامعة تلمسان 2015/2014،

1- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة **دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013،

2- بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر –2001 2009**» رسالة ماجستير جامعة دالي براهيم الجزائر ،تخصص نقود ومالية، منشورة (، الجزائر ا 2009،-2010.

1- عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر 1974–1999**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2001،.

2- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (دراسة حالة الجزائر 1990–2004)**، مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010.

3- طويل بهاء الدين ، **دور السياسات النقدية و المالية ضمن نموذج M-F** ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة باتنة ، العدد 11، جوان 2012.

المؤتمرات والملتقيات:

1- صالحي ناجية، .مخناش فتيحة، أثر **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013،.

2- .بوعشة مبارك ، **الاقتصاد الجزائري " :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية"** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب: **تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار"** من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1خلال الفترة 11-12مارس 2012.

احصائيات وتقارير :

1- احصائيات بنك الجزائر لسنة 2017 ، 2016، 2015 ، 2018

2- بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014،

3- بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ،

المجلات:

1- بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة،2005.**

2- تحليل معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب انخفاض أسعار النفط ،التقرير الاقتصادي العربي، (9 شباط 2015).

3- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010،

4- جابر البشير الحسن ، علي فاطر الونداوي ، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (2010/1970)** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ،2013 ،

5- لجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(16) ، ،2016

6- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية** ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد7، 2010/2009،

المراجع باللغات الأجنبية (فرنسية وانجليزية):

Les livres :

1. Alexandre Nshue M.mokime, **Modèles de croissance économique**, kinchasa, juillet 2012,
2. Alexiou.C, "**government spending and economic growth** ", journal of economic and social research , vol 11 (1), 2009,.
3. D.Ricado, **Echange international et croissance, l'analyse de l'économie**, vol (02) , Belgique ,2004,
4. Engen.E, Skinner.J, "**Fiscal policy and economic growth**", national bureau of economic research, working paper N° 4223, 1992,.
5. Gregory N .Mnkiw, **macroeconomic** , édition 6, Boeck, belgique , 2013 .
6. Mitchel.D, "**The impact of government spending on economic growth**", the heritage foundation, N° 1831, 2005,
7. Pascual.M, Garcia.S, "**government spending and economic growth in the European union countries**",2007.

قائمة المصادر و المراجع

Les Recherche Scientifique :

1. Ulrich Kholi ,**Analyse Macroéconomique**, université de Boeck, Bruxelles, Belgique ,1999,
2. Madjid Makedhi , **l'économie algérienne , Ma Economics ,multiplier and Accelerator** , Karachi university ,2010
3. **La croissance et le modele de solow , projet Bases** ,unil, université de lausanne, 2013

Les sites électroniques :

1-http://www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow.

2-http://www.digitallibrary.univ-batna.dz.

3-http://www2.hhs.se/personal/floden/.../floden_chapter12.pdf

4-http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com.../com_1.pdf

5-http://www.univ-chlef.dz,seminaires, gfol1.lareq.com/.../Modeles de la croissance, ws1004549281, pdf ,

6-http://www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html

7-http://www.digitallibrary.univ-batna.dz.

8-http://www.algerie-dz.com/article2090.html ,.

9-http://www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf

10-http://www.Elwatan.com/ar//economie/562390.html.. ,

11- https://sites.google.com/.../maeconomicsku/.../multipli.

12-https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../pam4803.htm

13-http://www.elkhabar.com/ar/economie/421513.html

14-http://www.elkhabar.com/ar/economie/421504.html

15-http://www.elkhabar.com/ar/economie/421503.html

16-http://www.elkhabar.com/ar/economie/421502.html

17-http://ar.dknews-dz.com/index.php/nation/actualite/24598-262

18- (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf)

19-www.researchgate.net/...the_Accelerator...the.../00b7

الملاحق

الملحق رقم : 01

الجدول (أ): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1- الموارد العادية	
1-1 الإيرادات الجبائية:	
201.001 – حواصل الضرائب المباشرة	1 058 220 000
201.002 – حواصل التسجيل والطابع	89 730 000
201.003 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1 014 380 000
منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة	593 790 000
201.004 – حواصل الضرائب غير المباشرة	5 000 000
201.005 – حواصل الجمارك	555 350 000
المجموع الفرعي (1)	2 722 680 000
2-1 إيرادات عادية:	
201.006 – حاصل دخل أملاك الدولة	33 000 000
201.007 – الحواصل المختلفة للميزانية	62 000 000
201.008 – إيرادات النظامية	
المجموع الفرعي (2)	95 000 000
3-1 إيرادات أخرى:	
- إيرادات أخرى	247 200 000
المجموع الفرعي (3)	247 200 000
مجموع الموارد العادية	3 064 880 000
2- الجباية البترولية	
201.011 – الجباية البترولية	1 682 550 000
المجموع العام للإيرادات	4 747 430 000

المصدر : التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية ،ت . أ 2015/43/04 ، نوفمبر 2015 .

الملحق رقم: 02

الجدول (ب): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7 904 677 000
مصالح الوزير الأول	3 437 925 000
الدفاع الوطني	1 118 297 000 000
الداخلية والجماعات المحلية	426 127 386 000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30 573 877 000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية	**للبيان**
العدل	73 431 991 000
المالية	95 399 378 000
الطاقة	44 793 741 000
الصناعة والمناجم	5 349 818 000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	254 253 914 000
المجاهدين	248 645 702 000
الشؤون الدينية والأوقاف	26 033 177 000
التجارة	20 527 754 000
النقل	11 218 880 000
الموارد المائية والبيئة	17 616 679 000
الأشغال العمومية	19 085 089 000
السكن والعمران والمدينة	21 302 786 000
التربية الوطنية	764 052 396 000
التعليم العالي والبحث العلمي	312 145 998 000
التكوين والتعليم المهنيين	50 379 263 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226 484 929 000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4 117 881 000
الثقافة	19 056 672 000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118 830 888 000
العلاقات مع البرلمان	243 408 000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379 407 269 000
الشباب والرياضة	37 181 458 000
الاتصال	19 369 240 000
البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال	3 875 224 000
المجموع الفرعي	**4 359 144 400 000**
التكاليف المشتركة	448 187 600 000
المجموع العام	**4 807 332 000 000**

المصدر : السابق ذكره

الملحق رقم : 03

الجدول (ج): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4 895 000	7 373 410
الفلاحة والري	198 261 576	271 432 500
دعم الخدمات المنتجة	14 904 700	36 223 667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441 308 514	685 704 445
التربية والتكوين	78 644 800	159 757 145
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32 703 237	113 120 472
دعم الحصول على سكن	24 481 500	469 781 674
مواضيع مختلفة	800 000 000	600 000 000
المخططات البلدية للتنمية	60 000 000	60 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1 655 199 327**	**2 403 393 315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542 949 928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي لنفقات غير الولايات	239 005 000	230 505 000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239 005 000**	**773 454 928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1 894 204 327**	**3 176 848 243**

المصدر : السابق ذكره

الملحق 04 : جدول يوضح ميزانيتي التسيير لسنتي 2018-2019 والفارق بينهما

المصالح	ميزانية2018	ميزانية2019	الفارق بين2019 - 2018
رئاسة الجمهورية	7,86	8,22	0,36
مصالح الوزير الاول	4,45	4,49	0,04
الدفاع الوطني	1 118,30	1 230	111,7
الداخلية و الجماعات المحلية	425,57	418,4	-7,17
الشؤون الخارجية	35,21	38,06	2,85
العدالة	74,54	75,86	1,32
المالية	86,82	86,98	0,16
الطاقة	50,8	50,8	0
صناعة و مناجم	4,61	4,72	0,11
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	211,81	235,29	23,48
المجاهدين	225,17	224,96	-0,21
الشؤون الدينية و الاوقاف	25,24	25,28	0,04
التجارة	19,98	18,38	-1,6
الموارد المائية	14,01	14,14	0,13
البيئة والطاقات المتجدد	2,13	2,13	0
الاشغال العمومية و النقل	25,98	49,96	23,98
السكن و العمران و المدينة	16,62	16,28	-0,34
التربية الوطنية	709,55	709,55	0
التعليم العالي و البحث العلمي	313,33	317,33	4
التكوين و التعليم المهنيين	46,84	46,84	0
العمل و الشغل و الضمان الاجتماعي	154,01	153,7	-0,31
السياحة والصناعات التقليدية	3,15	3,2	0,05
الثقافة	15,27	15,28	0,01
التضامن الاجتماعي	67,38	67,38	0
العلاقات مع البرلمان	0,23	0,23	0
الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات	392,16	398,97	6,81
الشباب و الرياضة	35,23	35,46	0,23
الاتصال	20,7	21	0,3
البريد و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال	2,34	2,31	-0,03
التكاليف المشتركة	474,98	678,18	203,2
المجموع	4584,27	4953,38	369,11

المصدر : قانون المالية لسنة 2018، 2019 الجريدة الرسمية الجزائرية.